



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل

كلية العلوم الإسلامية

قسم لغة القرآن

مواقع الجُمْل التي لها محل من الإعراب في

(المحرر الوجين) لابن عطية (٥٤٦هـ)

دراسة تطبيقية

مرسالة تقدّمها الطالب

إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية في جامعة بابل
وهي كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في لغة
القرآن / لغة

أمير صالح خضير عبيس

إشراف

أ.م.د. حامد بدر عبد الحسين

كانون الأول ٢٠٢١م

١٤٤٣هـ

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
And Scientific Research
University of Babylon
College of Islamic Sciences
The Department of Quranic Language



**Positions of Sentences That has a place of expression.
in (The Al-Muharrir Al-Wajeez) by Ibn Attia (546 Ah)**

study Applied

A thesis submitted by

Ameer Saleh Khudhayir Abees.

Submitted to The Council of the College of Islamic -
University of Babylon in partial Fulfillment of The Requirements
for Degree of Master of Arabic language\ linguistic.

Supervised By

Ass. Prof. Dr. hammed Bader Abd al-Hussein.

1443h

2021 A.D

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوَّ

تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾ إِنَّهُ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ [الواقعة: ٧٥-٧٧]

صدق الله العلي العظيم



إلى نور الهدى وسيد الكائنات محمد وآله الطيبين الطاهرين (صلى الله عليه

وعلى آله وسلم)

والدي الغالي

إلى من كان مثلي الأعلى في الحياة

والدتي الغالية

إلى شذى المحبة الذي لا يفنى

زوجتي العزيزة

إلى من شدت على يدي وأزرتني

ابني الغالي

إلى من أرجو بشوق رؤية مستقبله المشرق بإذن الله..

إخوتي وأخواتي

إلى من هم أقرب إليّ من روحي، وبهم استمد قوتي وإصراري..

أهدي هذا العمل

والى روح الدكتور رحيم جبر الحساوي.....

شُكْرُ عُرْفَانٍ

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ ﴾ [النمل: ١٩].

الشكر لله عز وجل أولاً وآخرًا على توفيقه وتسهيله، وانطلاقاً من قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): {لا يشكر الله من لا يشكر الناس} شكر وعرفان الى أستاذي المشرف الدكتور حامد بدر الخيكاني، على تفضُّله بقبول الإشراف على دراستي، وعلى نصحه وتوجيهه ومتابعته، لطالما أحسنني بأنه أخ وصديق لا أستاذًا.

كما أخص بالشكر والعرفان الأستاذ الفقيه الدكتور رحيم جبر الحسناوي (رحمه الله) حباً وإكراماً لما قدمه لي من نصح وإرشاد.

الشكر الموصول لكلية العلوم الإسلامية المتمثلة بعميدها المحترم، والشكر موصول إلى رئاسة قسم لغة القرآن، وإلى أساتذتي في هذا القسم المبارك، وأخص بالذكر الدكتور حسن المعموري، والدكتور حسن غازي، والدكتور رياض ثعبان لما قدموا من نصح وإرشاد جزاهم الله عني خير الجزاء.

والشكر والعرفان لجميع الأصدقاء الذين ساندوني في مهمتي العلمية ولو بنصيحة.

الباحث

أمير صالح خضير

المحتويات	الصفحة
المقدمة	أ - ث
التمهيد أولاً: مفهوم مواقع الجمل	١١-١
أولاً: مفهوم مواقع الجمل:	٧-١
المواقع لغة:	١
الجملة اصطلاحاً:	٢
ثانياً: التعريف بالمؤلف	٧
• اسمه ونسبه	٧
• ولادته:	٧
• نشأته وحياته:	٧
• شيوخه وتلاميذه:	٩-٨
• وفاته:	٩
• مؤلفاته:	٩
ثالثاً: التعريف بالكتاب:	١١-١٠
الفصل الأول: مواقع الرفع في الجمل	٩٥-١٢
المبحث الأول: الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ	١٣
أولاً: جملة الخبر الاسمية:	٣٤
ثانياً: الجملة الفعلية الخبرية:	٤١
المبحث الثاني: النواسخ الحرفية للمبتدأ والخبر	٤٧
خبر إن وأخواتها:	٤٨
خبر إن الجملة	٤٩
المبحث: الثالث جملة الصفة (النعت) المرفوعة	٦٨
النعت الجملة:	٧٠

٧١	شروط النعت بالجملة
٧٣	أولاً: مواقع رفع جملة النعت الاسمية ثانياً: مواقع رفع جملة النعت الفعلية.
٧٩	المبحث الرابع: الجملة المعطوفة
٧٩	عطف الجمل
١٤٢-٩٥	الفصل الثاني: مواقع النصب في الجمل
٩٦	المبحث الأول: الجملة الواقعة خبر كان
٩٩	خبر كان الجملة
١٠٣	المبحث الثاني: الجملة الواقعة مفعول به
١٠٦	الجملة الواقعة مفعولاً به:
١٠٦	١- مقول القول، أو (محكية القول). ٢- جملة المفعول الثاني لـ (ظَنَّ وأخواتها) و (علم وأخواتها)
١٠٧	٣- الجملة التي تسد مسد المفعول
١٠٩	المبحث الثالث: الجملة الواقعة حالاً
١١٣	أولاً: جملة الحال الاسمية:
١١٥	ثانياً: جملة الحال الفعلية:
١٢٠	المبحث الرابع: التوابع
١٢٨	أولاً: جملة النعت التي في محل نصب:
١٢٩	ثانياً: جملة العطف التي في محل نصب.
١٣٥	الفصل الثالث: الاحتمالات الأعرابية في مواقع الجمل
١٨٥-١٤٣	المبحث الأول: ما احتمل الرفع من الجمل
١٤٥	١. إعرابها خبراً أو حالاً.
١٤٥	٢. إعرابها خبراً جملة أو مفرد
١٤٧	٣. إعرابها صفة مرفوعة أو حال:
١٤٩	

١٥١	٤. إعرابها خبراً أو عطفاً:
١٥٣	٥. أعرابها عطفاً على مرفوع أو عطفاً على حال
١٥٦	٦. إعرابها صفةً مرفوعةً أو مجرورةً
١٥٧	المبحث الثاني: ما احتمل النصب من الجمل
١٥٧	١. إعرابها حالاً أو خبراً
١٦١	٢. أعرابها حالاً أو نعتاً مرفوعاً
١٦٢	٣. إعرابها حالاً أو صفةً منصوبةً
١٦٦	٤. إعرابها حالاً أو صفةً مستأنفةً
١٦٧	٥. إعرابها حالاً أو أخباراً
١٦٩	٦. إعرابها حالاً أو مفعول به
١٧٢	٧. إعرابها حالاً أو عطف مرفوع.
١٧٤	٨. إعرابها نعتاً منصوباً أو حالاً
١٧٥	٩. إعرابها عطفاً لا محل له أو حالاً
١٧٧	١٠. إعرابها صفةً منصوبةً أو مجرورةً
١٧٩	١١. إعرابها حالاً أو خبراً أو صفةً
١٨٣	١٢. إعرابها حالاً أو نعتاً منصوباً أو نعتاً مرفوعاً
١٨٤	١٣. إعرابها حالاً أو صفةً مجرورةً أو خبراً
١٨٨-١٨٦	الخاتمة
٢٠٩-١٨٩	المصادر والمراجع
b-d	الملخص بالإنكليزي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته، الحمد لله الكريم العليم الغفور الرحيم، الحمد لله عدد ما كان وعدد ما يكون وعدد الحركات والسكون، الحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه، والصلاة والسلام على خير الأنام سيد الأنبياء والمرسلين أبي القاسم محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فلا يخفى ما للقران من أهمية ومكانة سامية بوصفه مصدراً للعلوم اللغوية والإسلامية، وقد حظي باهتمام أغلب الباحثين؛ لفصاحته، وكونه مادة غنية للدراسات التي تنفع لغتنا العربية.

وقد كنت شغوفاً باللغة العربية، وأحسست بميلٍ شديد في نفسي أن تكون دراستي دراسةً نحوية في تفسير القرآن، وبناءً على ما تقدم فقد اقترح عليّ الدكتور الأستاذ المفضل (رحيم جبر الحسناوي) - رحمه الله -، موضوعاً موسوماً بـ (مواقع الجمل في المحرر الوجيز لابن عطية)، وقد لاقى العنوان ترحيباً وقبولاً كبيرين من قبل أستاذي المشرف مشكوراً.

وفي ضوء عنوانه نلاحظ أنه كان باصراً بالبنية القرآنية، فالتحرير هو ضرب من الأعمال الفكرية، وتشغل العقل لذلك فالنظر في مواقع تراكيب أو أجزاء النظم القرآني كان همه وتهمامه فلا جرم أن نستظهر مواقع الجمل بوصفها مكوناً رئيسياً.

وقد استدعت طبيعة الدراسة أن تكون في ثلاثة فصول يسبقها تمهيد، بينت فيه مفهوم المواقع لغةً، وكذلك الجملة التي لها محل من الأعراب لغة واصطلاحاً، وتقسيم الجمل، ثم التعريف الموجز بالمؤلف والكتاب.

وجاء الفصل الأول ليكشف مواقع رفع الجمل، وقسمتها على أربعة مباحث بحسب ما ورد في متن المحرر الوجيز، كان المبحث الأول يعنى الجملة الواقعة خبر للمبتدأ، والمبحث الثاني خُصَّ لدراسة النواسخ الحرفية للمبتدأ والخبر، والمبحث الثالث لدراسة جملة الصفة (النعت) المرفوعة، والمبحث الرابع تناولت فيه الجملة المعطوفة.

أمّا الفصل الثاني فهو: مواقع نصب الجمل وتكون من أربعة مباحث، المبحث الأول جعلته لدراسة الجملة الواقعة خبر كان، وتميز بعدد قليل من الجمل التي وردت في متن المحرر الوجيز، وأمّا المبحث الثاني فجعلته لدراسة الجملة الواقعة مفعولاً به، والمبحث الثالث خُصَّ لدراسة الجملة الواقعة حالاً، وأمّا المبحث الرابع فخصصته لدراسة الجملة التابعة لما قبلها، إذ يقسم إلى جملة الصفة المنصوبة وجملة العطف.

و خُصَّ الفصل الثالث لدراسة: الاحتمالات الإعرابية في مواقع الجمل، وقد تكون من مبحثين، الأول: ما احتمل الرفع من الجمل، والثاني: ما احتمل النصب من الجمل.

ويقوم منهج الدراسة على ذكر رأي ابن عطية (رحمه الله) في الآيات التي فيها خلاف، ثم ذكر ما أورده المعربون من آراء، وبيان ما ضعف منها من خلال إخضاعها للقواعد النحوية، أو ترجيح رأي على آخر، مع ذكر السبب، وبينت قدر المستطاع عن رأيي في بعض المواقف.

وفي الفصل الأول والثاني ذكرتُ في أغلب المواقف أسماء المعربين والمفسرين في كل مسألة ورجحتُ ما إتفق مع رأي ابن عطية ومن خالفه في رأيه، أما في الفصل الثالث فحاولت فيه ذكر أغلب الاحتمالات الإعرابية ونسبتها إلى أصحابها حين والآخر.

واستخلصتُ مادة البحث من كتب النحويين والمفسرين، والمعرّبين واللغويين، وقد أفدت من كتاب سيويه (ت ١٨٠ هـ) والمقتضب للمبرد (ت ٢٨٥ هـ)، وشرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) ومغني اللبيب لابن هشام (ت ٧٦١ هـ)، وغيرها، ومن كتب التفسير نحو: جامع البيان للطبري (ت ٣١٠ هـ)، والكشاف للزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، والتحرير والتنوير لابن عاشور (ت ١٣٩٣ هـ)، ووفرة من كتب إعراب القرآن مثل معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت ٣١١ هـ) وإعراب القرآن للنحاس (ت ٣٣٨ هـ)، و التبيان في إعراب القرآن للعكبري (ت ٦١٦ هـ).

وقد اعترضتني مصاعب ومشكلات منها الظروف الاستثنائية التي يمر بها عراقنا الحبيب، وجائحة كورونا، وكذلك إصابتي وذويي بهذا المرض، ودوامي في المدرسة لكوني محاضراً مجانياً.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان لأستاذي المشرف الدكتور: حامد بدر الخيكاني الذي تحمل عناء الإشراف على دراستي، فأفادني بإرشاداته السديدة وتوجيهاته العلمية الصحيحة التي قومت البحث، فلم يبخل عليّ بملاحظاته وقراءة فصوله ومباحثه بدفته المعهودة وكان له الفضل الكبير في تهذيبه وتقويمه وتشذيبه، جزاه الله عني خير الجزاء. ويطيب لي أن اغتنم الفرصة لتقديم الشكر والامتنان لأساتذتي في كلية العلوم الإسلامية، قسم لغة القرآن لما بذلوه من جهود في جميع مراحل دراستي في البكالوريوس والماجستير.

وختاماً: هذا الجهد الذي بذلته خدمةً لكتاب الله تعالى، ولغتنا العربية، وبذلت وافر جهدي حتى استوى - بفضل الله وأهل البيت - فأمل أن أكون قد وفقت في مبتغاي، ولأريب أن ما من إنسان يكتب كتاباً إلا ووجد بعد مدة أنه لو زاد فيه أو أنقص، لكان خيراً وأجمل، وما الكمال إلا لله وحده، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين

الباحث

أمير صالح خضير

التمهيد

أولاً: مفهوم مواقع الجمل:

المواقع لغةً:

جاء في معجم العين جذر مواقع، وقع: الوقع: وقعة الضرب بالشيء. ووقع المطر، ووقع حوافر الدابة، يعني: ما يسمع من وقعه ^(١)، وقال ابن دريد (ت ٣٢١هـ)، ((والوقع: مصدر وقع الشيء يقع وقوعاً فهو واقع، ووقع الطائر وقوعاً وموقعه: موضع الذي يستعيده)) ^(٢).

ويقال وقع الحق ^(٣) كما في قوله تعالى: ﴿فَوَقَعَ الْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١١٨]، وقال أبو عبيد عن أبي زيد وأوقعته إيقاعاً، وهذه موقعة البازي. وتوقعته: ترقبت وقوعه، ووقع الربيع في الأرض ^(٤).

نالت الجملة منذ القدم اهتمام الدارسين في النحو العربي، لأنها تعدُّ أساس اللغة العربية وعلومها، فهي البنية الأساسية التي يستقيم بها الكلام، وبدأ مفهومها بالتطور منذ عصر سيبويه (ت ١٨٠هـ) إلى العصر الحديث بفضل التراكم المعرفي والتطور اللغوي.

(١) ينظر: العين (ع ق و): ١٧٦ / ٢.

(٢) جمهرة اللغة مادة: (ع ق و): ٩٤٤ / ٢.

(٣) ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه ١٩٠.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة (ع ق): ٢٦ / ٣، أساس البلاغة (ق ع و): ٣٤٩ / ٢.

الجملة لغةً:

الجملة عند اللغويين: جماعة كل شيء بكماله، أجملت له الحساب، والكلام من الجملة ^(١)، وقيل الحبل الغليظ سمّي جمالة، فجمعت فأجملت جملة، ولعلة الجملة النحوية أخذت من جملة الحبل، ^(٢)، والجملة مفرد الجمل، فإذا أجملت الحساب، إذا رددته إلى الجملة ^(٣)، وقيل كل كلام كان مكتفياً بنفسه، هو جملة ^(٤)، ((والجملة عند النحويين مركّب من كلمتين، أسندت أحدهما للأخرى)) ^(٥)، وقيل: ((كل كلام اشتمل على مسند ومسند إليه جمل)) ^(٦)، وجاءت في القرآن بمعنى (مجتمعا)، في قوله تعالى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢]. أي مجتمعا غير مفترق.

وعلى ما تقدم فالجملة اشتقت من جملة الحبل التي جمعت فأجملت جملة، فمنه اشتق النحويون كلمة الجملة، التي تتكون من كلمتين فأكثر أسندت إحدهما إلى الأخرى، أي: مسند ومسند إليه فسميت جملة.

الجملة اصطلاحاً:

عند الرجوع إلى أقدم وثيقة نحوية وصلت إلينا في علم النحو هو كتاب سيبويه فإننا لا نجد عنده لفظة تركيب الجمل، منصوباً عليها، فنظن أن إمام النحويين لم يتناول الجملة مجموعة، ولكن من الأبواب الأولى التي تُعدّ في الكتاب تمهيداً له باب (المسند والمسند إليه) وحدهما بأنهما لا يستغني أحدهما عن الآخر ^(٧)، وهذا يدلّ أنه

(١) ينظر: العين (ج م ل): ١٤٣ / ٦.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة (ج م ل): ١١ / ٧٥، لسان العرب (جمل): ١١ / ١٢٤.

(٣) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ٤ / ١٦٦٢، مختار الصحاح ٦١، معجم اللغة العربية المعاصرة (ج م ل): ١ / ٣٩٩.

(٤) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (الكلام واللّام والميم): ٧ / ٤٩.

(٥) تاج العروس (جمل): ٢٨ / ٢٣٨.

(٦) المعجم الوسيط (جمل): ١ / ١٣٦.

(٧) ينظر: الكتاب لسيبويه: ١ / ٢٣.

استعمل مفهوم الجملة ولا مجال للشك فيه، وكذلك في موضع آخر يذهب سيبويه إلى أن الفعل لابد له من اسم وإلا لم يكن كلاماً، والاسم قد يستغني عن الفعل كـ (الله ألها وعبد الله أخونا) ^(١).

ولابد من الإشارة إلى أن أول من استعمل كلمة الجمل قديماً هو المبرد (ت ٢٨٥هـ) في كتابه المقتضب في مواضع عدة منها: ((وَالْفَعَالُ مَعَ فاعليها جمل وإنما تكون الجمل صفات للنكرة وحالات للمعرفة)) ^(٢).

وبعد المبرد جاء ابن جني (ت ٣٩٢هـ) ليعبر في كتابه عن الكلام، قال: ((كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو: زيد أخوك، وقام محمد)) ^(٣).

وحدها عند الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): ((الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذاك لا يتأتى إلا في اسمين، كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعلٍ واسمٍ، نحو قولك: "ضرب زيد وانطلق بكر"، وتسمى الجملة)) ^(٤).

ومن التعريفات السابقة التي وضعها النحويون يتضح لنا إنهم استعملوا المصطلحين، الجملة والكلام لشيء واحد.

ويعد ابن هشام (٧٦١هـ) أول من خصص لها باباً كاملاً للجملة في كتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) اسماء (الباب الثاني في تفسير الجملة وذكر أقسامها، وأحكامها)، وميز كذلك بين الكلام والجملة بقوله: ((الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه... والجملة عبارة عن

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه: ٢١ / ١.

(٢) المقتضب: ١٢٣ / ٤.

(٣) الخصائص: ١٨ / ١.

(٤) المفصل في صناعة الإعراب (٢٣)، شرح المفصل لابن يعيش: ٧٠ / ١.

فعل وفاعل كـ (قام زيد)، والمبتدأ وخبره كـ (زيد قائم) وما كان بمنزلة أحدهما، نحو: ضرب اللص و أقائم الزيدان وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهم كثير من الناس))^(١).

وعرفها الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) بقوله: ((هي أعم من الكلام على الاصطلاح المشهور، لأن الكلام ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كان مقصودا لذاته أو لا فالمصدر والصفات المسندة إلى فاعلها ليست كلأما ولا جملة لأن إسنادها ليس أصلا))^(٢).

أما المحدثون فقد حاولوا إيجاد تعريف مقبول للجملة، لكنهم لم يصلوا إلى شيء يستقرون عليه، بسبب كثرة التعريفات للجملة التي تزيد على مائتي تعريف^(٣)، فقد عرفها الدكتور إبراهيم أنيس بأنها أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنسبه سواء تكون هذا القدر من كلمة أو أكثر^(٤)، فالجملة أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً، وليس شرطاً أن تحتوي على كل العناصر فقد تخلو من المسند أو المسند إليه، أو أحد عناصرها لوضوحه أو سهولة تقديره.

وعرفها عبد الستار الجواري: نظاماً من الكلام خضع لفكرة في الذهن ومعنى في النفس، فالجملة ليست هي محض رصف للألفاظ على الصورة المعهودة كأن يؤتى بالجملة الاسمية مبدوءاً فيها بالمبتدأ يليه الخبر أو الفعلية بأن تؤتى بالفعل يتلوه الفاعل لأن اللغة العربية لها ما يميزها عن اللغات الأخرى؛ لأن الكلمة تحمل معها ما يدل على صفتها الأعرابية حت وإن تنقلت^(٥).

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٤٩٠.

(٢) الكليات ٣٤١.

(٣) ينظر: الجمل المحتملة للاسمية والفعلية ١٤.

(٤) ينظر: من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس: ٢٧٦.

(٥) ينظر: في النحو العربي، مهدي المخزومي: ٣١، ودراسات نقدية في النحو العربي، د. عبد الرحمن أيوب:

١٢٧، مناهج البحث في اللغة، تمام حسن: ١٥/١.

لعل أكثر التعريفات شيوعاً للجملة هو تعريف الدكتور عبده الراجحي إذ يقول: (الجملة في تعريف النحاة هي الكلام الذي يتركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد مستقل)^(١). ومما تقدم يمكن القول إن النحاة انقسموا على قسمين، منهم من جعل الجملة والكلام مترادفين، ويمثل هذا الأغلبية وعلى رأسهم سيبويه وابن جني، والقسم الثاني يمثله ابن هشام إذ فرق بين المصطلحين لأن الجملة عندهم أوسع وأعم من الكلام لأن الكلام يشترط فيه الفائدة، وابن هشام اهتم بالجملة وجعل لها باباً وهذا دليل على أهمية الجملة.

أقسام الجمل:

اختلف النحويون في تقسيم الجمل ففصل بعضهم القول فيها بحسب علاقات الأسناد وجعل لها أربعة أقسام: الاسمية والفعلية وشرطية والظرفية، وكان منهم، الجرجاني^(٢)، والزمخشري^(٣).

وهي عندهم تقسم على قسمين قال الجرجاني: ((فقد حصل لك أربعة أضرب من الجمل، وهي في الأصل اثنتان الجملة من الفعل والفاعل، والجملة من المبتدأ والخبر))^(٤).

والتقسيم المعتمد في كتب النحو ((جملة اسمية هي التي يكون صدرها اسم، نحو: زيد قائم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان، عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون، والفعلية التي صدرها فعل، نحو: قام زيد وضرب اللص وكان زيد قائماً))^(٥).

(١) في التطبيق النحوي والصرفي ٧٧ ، ١٥.

(٢) ينظر: المقصد في شرح الإيضاح: ٢٤٧/١ ، والجملة الطلبية في القرآن، رسالة ماجستير، ٢٣.

(٣) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ١٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٢٢٩.

(٤) المقصد في شرح الإيضاح: ٢٧٧/١.

(٥) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٤٩٢.

وأثبت ابن هشام الجملة الظرفية، هي جزء من الجملتين الاسمية والفعلية حيث يقول: ((والظرفية هي المصدرة بظرف أو مجرور نحو: (أعندك زيد) و(أفي الدار زيد) إذا قدرت (زيداً) فاعلاً بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما... وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية والصواب أنها من قبيل الفعلية))^(١).

وقسم ابن هشام الجملة على قسمين أيضاً الجملة الكبرى والجملة الصغرى، فالصغرى هي المبنية على المبتدأ، والجملة الكبرى، هي الاسمية أو الفعلية التي خبرها جملة، مثل: زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم^(٢).

أما تقسيم المعاصرين للجملة فإن فريقاً منهم قسمها على منطق النحويين القدامى، فارتضوا أن يكون تقسيم النحاة لها جملة اسمية وفعلية؛ لأن ذلك ينسجم مع طبيعة الكلام في العربية والتي تتألف من اسم وفعل وحرف، لكن فريقاً آخر رأى أن هذا التقسيم يخلو من الدقة والوضوح، وينبغي أن يكون هنالك حدود بين النوعين، يُراعى فيها طبيعة المسند والمسند إليه في الجملة، ولا يقتصر على ما تبدأ به، فقسموها إلى إسنادية وغير إسنادية^(٣).

ومما تقدم فالنحاة اختلفوا في تقسيم الجملة فمنهم من قال هي اسمية وفعلية وظرفية وشرطية، التي أضافها الزمخشري، ومنهم من قال هي جملة اسمية وفعلية وهذا الذي مثله جمهور النحاة وقد أثبت ابن هشام أن الجملة الظرفية جزء من الجملة الاسمية والفعلية، كما أسلفنا، والجملة الشرطية هي جزء من الجملة الفعلية،

(١) المصدر نفسه: ٤٩٢.

(٢) المصدر نفسه ٤٩٧، ينظر: النحو الوافي: ١/ ١٦.

(٣) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي ١٢٩، والنحو العربي ومحاولة تيسيره -دراسة وصفية تحليلية- أطروحة دكتوراه، مختار بزاوية ١٩٧.

ونذكر ابن هشام الجُملة الكبرى، التي يكون خبرها أما جملة اسمية أو فعلية، وهي موضوع بحثنا، حيث كان لابن عطية حصّة وافرة في كتابه المحرر الوجيز وسن فصل القول فيها.

ثانياً: التعريف بالمؤلف

١. اسمه ونسبه

الإمام، العلامة، شيخُ المفسرين، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عبد الرؤوف بن تمام بن عبد الله بن تمام بن عطية بن خالد بن عطية بن خالد بن خفاف بن أسلم بن مكرم المحاربي يكنى أبي محمد عبدُ الحق بن الغرناطي^(١).

٢. ولادته:

ولده في سنة (٤٨١ هـ) في أول عهد المرابطين بغرناطة^(٢).

٣. نشأته وحياته:

نشأ القاضي أبو محمد بن عطية في بيت علم وفضل، فأبوه أبو بكر غالب بن عطية، إمام حافظ، وعالم جليل، وقد روى عن: أبيه، وعن الحافظ أبي علي الغساني، ومحمد بن الفرّج مولى ابنِ الطّلاع، وأبي الحسين يحيى بن أبي زيد المقرئ ابن البيّاز، ولّي قضاء المريّة في سنة تسع وعشرين وخمس مائة، توخى الحق وعدل في الحكم^(٣).

(١) ينظر: المغرب في حُلّى المغرب (٦٨٥هـ): ٢/ ١١٧، سير أعلام النبلاء: ١٩/ ٥٨٧، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: ٢/ ٥٧، التفسير والمفسرون: ١/ ١٧٠.

(٢) ينظر: التفسير والمفسرون: ١/ ١٧٠، دولة الإسلام في الأندلس: ٣/ ٤٥٨، مناهج المفسرين: ١٢٧.

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء: ١٩/ ٥٨٨، التفسير والمفسرون: ١/ ١٧١.

فقد كان فقيهاً عالمًا بالتفسير والأحكام والحديث، والفقه، والنحو واللغة والأدب مقيداً حسن التقيد له نظم ونثر ولّي القضاء بمدينة المرية وكان غايةً في الدهاء والذكاء، كان مهتماً بالعلم، وشغوفاً باقتناء الكتب^(١).

وقيل: إنه ذهب إلى مرسية بالمغرب ليتولى قضاءها، فصدّ عن دخولها، وصرف منها إلى الرقة بالمغرب، وقد اعتدى عليه رحمه الله^(٢).

فقد قال عنه السيوطي (٩١١هـ) في مختلف كتبه، ففي طبقات المفسرين وصفه، بأنه كان يتوقّد ذكاءً^(٣)، وفي كتاب بغية الوعاة وصفه بأنه كان فاضلاً من بيت علم وجلالة، غاية في توقّد الذهن، وحسن الفهم، وجلالة التصرف^(٤)، وقال الفتح بن خاقان: إعتاد التعب في السؤدد جاهداً، حتى تناول الكواكب قاعداً، وما اتكأ على أرائك ولا سكن إلى راحات بكره وأصائله، وغيرهم من العلماء^(٥).

٤. شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: تتلمذه على يد أبيه وعدد من الشيوخ أبرزهم: الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الغساني (ت ٤٩٨ هـ) وكان من أهم تلاميذ الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر، وكذلك الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الصدفي

(١) ينظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: ٥٧/٢.

(٢) ينظر: التفسير والمفسرون ١/ ١٧٠.

(٣) ينظر: طبقات المفسرين: ٢٦/١.

(٤) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ٧٣/٢.

(٥) ينظر: مناهج المفسرين ١٢٧.

(ت ٥١٤ هـ)، والفقير أبو عبد الله محمد بن علي ابن حمد بن التغلبي
(ت ٥٠٨ هـ) ^(١).

تلاميذه:

تتلمذ على يديه العديد من التلاميذ: ((أولاده؛ وأبو القاسم بن حبش الحافظ
(ت ٥٨٤ هـ)، وأبو محمد بن عبيد الله، وأبو جعفر بن مضاء (ت ٥٩٢ هـ)، وعبد
المنعم بن الفرس (ت ٥٩٧ هـ)، وأبو جعفر بن حكم، وآخرون)) ^(٢).

٥. وفاته:

اختلفَ في وفاته ^(٣) ((فقيل تُوفى بالورقة في الخامس والعشرين من شهر رمضان،
سنة (٥٤١ هـ) ^(٤)، وقيل سنة (٥٤٦ هـ) ^(٥)، وقيل توفي سنة (٥٤٢ هـ) ^(٦)). والرأي
الراجح الذي استند إليه محقق الكتاب هو (٥٤٦ هـ).

٦. مؤلفاته:

لابن عطية كتاب مشهور وهو: ((المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز)) ^(٧).
وقيل له كتاب: ((النسب الكبير)) ^(٨)، ويقال له برنامج صنعتته أسماء شيوخه
ومروياته واسمه (الفهرس) ^(١)، وقيل له كتاب معجم الشيوخ ^(٢).

(١) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٧.

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١/ ٢٧، سير أعلام النبلاء: ١٩/ ٥٨٨، التفسير والمفسرون: ١/ ١٧١.

(٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٢٦١.

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء: ١٩/ ٥٨٨.

(٥) ينظر: التفسير والمفسرون: ١/ ١٧٠.

(٦) ينظر: دولة الإسلام في الأندلس: ٣/ ٤٥٨.

(٧) آراء القرطبي والمازري الاعتقادية: ٤٧.

(٨) طبقات النسابين: ٢١٦.

ثالثاً: التعريف بالكتاب:

يُعدّ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز من التفاسير التي لها قيمة عالية بين كتب التفسير عند جميع المفسرين، وذلك راجع إلى أن مؤلفه أضفى عليه من روحه العلمية الفياضة ما أكسبه دقة، ورواجاً، وقبولاً^(٣)، فقد لخص ابن عطية كتابه من كتب التفاسير كلها، وتحرّى ما هو أقرب إلى الصحة منها، فقد أبدع، حتى طار صيته إلى كل مطار، وصار أصدق شاهد لمؤلفه بإمامته في العربية وغيرها من النواحي العلمية المختلفة^(٤)، أما عدد أجزائه فقد كانت ستة أجزاء، ومحقق الكتاب عبد السلام عبد الشافي محمد.

معظم من ترجم له نسبوا الكتاب إليه، لكنه لم يذكر باسم المحرر الوجيز وإنما (الوجيز في التفسير) من انتضب عنوانه هو ملاً كاتب حلي (ت ١٠٦٧هـ) وذكره في مقدمة كتابه، أشار إليها المحقق عبد السلام عبد الشافي محمد^(٥). أشار ابن عطية إلى المنهج الذي نهجه قائلاً (وقصدت فيه أن يكون جامعاً وجيزاً ومحرراً)^(٦).

أما في التفسير فقد كان كتابه جامعاً بين المأثور والمعقول فمن أهم الأسس التي قام عليها منهجه في تفسيره^(٧):

١. الجانب الأثري: حيث كان دائماً ما يروي عن الرسول (صل الله عليه وآله وسلم) وعن الصحابة والتابعين في تفسير القرآن ولكن دون ذكر أسانيد

(١) ينظر: ذكره صاحب الديباج المذهب في معرفة أعيان الذهب: ١٧٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٣١.

(٣) ينظر: التفسير والمفسرون: ١/ ١٧٢.

(٤) ينظر: دولة الإسلام في الأندلس: ٣/ ٤٥٨.

(٥) المحرر الوجيز: ١/ ٢٨.

(٦) المصدر نفسه: ١/ ٣٤.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ١٩.

المرويات غالباً لا يذكر تخريج الحديث ويكتفي أحياناً بذكر الصحابي الراوي للحديث وكان ينقل عن ابن جرير الطبري كثيراً ويناقش رأيه ويرد عليه أحياناً.
٢. منهجه في الكتاب: إذ كان يكثر في تفسيره من ذكر وجوه الاحتمالات التي يمكن حمل الآية عليها ناقلاً ذلك عن المفسرين، فيفسرها بعبارة عذبة سهلة، مناقشاً ما ينقله من آراء وكان كثير الاستشهاد بالشعر العربي.

كان ابن عطية يحتكم إلى اللغة العربية عندما يوجه بعض المعاني، وهو كثير الاهتمام بالصناعة النحوية، كما أنه يتعرض كثيراً للقراءات وينزل عليها المعاني المختلفة، فقد اهتم بجميع العلوم وألم بها حيث لم يفضل أحدها على الآخر فقد كان كتابه شاملاً للعلم، كالنحو، والصرف، واللغة، والقراءات، ومع هذا فقد عني بالنحو واللغة أشدَّ عناية لذلك أصبح حجةً في هذا الميدان^(١).

وأسقط ابن عطية القصص التي فاضت لها كتب التفسير قبله، وهي نقطة جديرة بالذكر والاهتمام، فقد كانت كتب التفسير مليئة بالقصص التي لا سند لها، وكذلك الإسرائيليات التي تعتمد على الخرافة والأساطير، لذلك له فضل في هذه القضية^(٢).

وقال أبو حيان في مقدمة تفسيره في صدد المقارنة بين ابن عطية والزمخشري: ((وكتاب ابن عطية أنقل، وأجمع، وأخلص، وكتاب الزمخشري أخص، وأغوص))^(٣).

(١) ينظر: المحرر الوجيز: ٢٥/١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٢/١.

(٣) البحر المحيط في التفسير: ٢١ / ١، وينظر: التفسير والمفسرون: ١ / ١٧٢.

الفصل الأول

مواقع رفع الجمل^ة

المبحث الأول: الجملة الواقعة خبر للمبتدأ

المبحث الثاني: النواسخ الحرفية للمبتدأ والخبر

المبحث الثالث: جملة الصفة (النعته) المرفوعة

المبحث الرابع: الجملة المعطوفة

الفصل الأول

مواقع الرفع في الجمل

تأتي الجملة في موقع رفع في أماكن عدّة، منها إذا كانت خبراً لمبتدأ وموقعها الرفع في بابي المبتدأ، وخبر إن وأخواتها. (١)

وكذلك الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب، أي الجملة المعطوفة على جملة مرفوعة سواء أكانت جملة فعلية أم اسمية (٢)، وأيضاً الجملة التابعة لمفرد كالجملة المنعوت بها ومحلها بحسب منعوتها فإن كان منعوتها مرفوعاً فهي في موقع رفع كالواقعة في نحو قوله تعالى: ((من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه)) فجملة (لا بيع فيه) من اسم لا وخبرها في محل رفع على أنها نعت ليوم (٣).

وأيضاً الجمل الواقعة بدل من مرفوع نحو: أنت تأتينا تلم بنا في ديارنا، والجمل الواقعة موقع الفاعل نحو: يعجبني يقوم زيد، وكذلك الجمل التي في موقع المفعول الذي لم يسم فاعله. والنوعان الأخيران مختلفٌ فيهما، لأن الصحيح الجملة لا تقع موقع الفاعل ولا المفعول الذي لم يسم فاعله إلا إذا اقترن بها ما يجعلها في تقدير المفرد (٤).

وسنتناول هذه الجمل بالتفصيل حسب ما ورد في المحرر الوجيز ونستبعد التي لم تُذكر فيه (الجمل الواقعة بدل من مرفوع، الجمل الواقعة موقع الفاعل) ولقد خصصت هذا الفصل لدراسة (مواقع الرفع في الجمل).

(١) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٥٣٦، والقواعد التطبيقية في اللغة العربية / د. نديم حسين دكتور ٤٠٧.

(٢) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٥٥٦.

(٣) ينظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، لخالد بن عبد الجرجاوي ٤٦.

(٤) ينظر: مقومات الجملة العربية / د. علي أبو المكارم ١٨٨.

المبحث الأول

الجملة الواقعة خبر للمبتدأ

وقفتُ على تعريفِ المبتدأ في بعض المصادر والمراجع النحوية فوجدت أن تعريفه مختلف فيه عند النحاة، وعند الرجوع إلى أقدم كتاب وصل إلينا في كتب النحو وهو كتاب سيبويه في بابِ أسماء (هذا باب الابتداء)، ((فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلاماً. والمبتدأ والمبنى عليه رفع))^(١).

ثم جاء بعد سيبويه ابن هشام فعرف ((المبتدأ وهو المجرد عن العوامل اللفظية مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لمكتفى به فالأول كـ (زيد قائم) ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [سورة البقرة: ١٨٤] والثاني شرطه نفي أو استفهام نحو: (أقائم الزيدان) و(ما مضروب العمران) ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣])^(٢).

ثم جاء بعدهم النحاة فجعلوه مرفوعاً لكن عرفه ابن مالك بأنه: هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة غير حروف الجر لإدخال المجرور بحرف زائد أو بحرف يشبه الزائد، فمن الأول بحسبك زيد، إن حسبك مبتدأ والباء فيه زائدة.^(٣)

إذا فالمبتدأ هو اسم مرفوع مُخبر ومُحدَّث عنه، يقع في أول الكلام غالباً وله صور كثيره منها: المبتدأ الصريح، والمصدر المؤول بالصريح.

(١) الكتاب لسيبويه ، ت: عبد السلام ١٢٦ / ٢، شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٣٦٨ هـ) ت: أحمد حسن مهدي: ٤٥٦/٢.

(٢) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام (٧٦١ هـ) ، ت: عبد الغني الدقرا ٢٣١.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١ / ١٧٨-١٧٩.

المبتدأ نوعان: (١)

الأول: مفتقر إلى الخبر كزيد قائم، ومستغن عنه، وله فاعل سد مسد الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَرَأَيْتُ أَنْتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ۖ ﴾ [مريم: ٤٦]، فالهمزة للاستفهام وراغب مبتدأ وأنت: فاعل سد مسد الخبر (٢)، ويقاس على ذلك كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي نحو أقائم الزيدان وما قائم الزيدان فإن لم يعتمد الوصف لم يكن مبتدأ وهذا مذهب البصريين إلا الأخفش ورافع.

والآخر: المبتدأ الذي له خبر مثل: زيد عاذر من اعتذر، والمراد به ما لم يكن المبتدأ فيه وصفا مشتتماً على ما ذكر في القسم الأول، فزيد مبتدأ وعاذر خبر.

أما الخبر فهو الجزء الذي تتم فيه الفائدة مع المبتدأ وقد ذكر سيبويه بأن المبتدأ لا بد له من المبني عليه هو أو مكان أو زمان، حتى أنه عدهما كالكلمة الواحدة كما أسلفنا سابقاً بالجملة الاسمية (٣).

وعرف المبرد الخبر في باب الابتداء بأنه: ((ما جاز على قائله التصديق والتكذيب)) (٤).

وهذا التعريف يصدق على كل كلام يؤخذ من غير النظر إلى قائله، إلا كلام الله سبحانه، وأحاديث النبي وأهل البيت (صل الله عليهم وسلم) (٥).

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١/ ١٨٩.

(٢) ينظر: إعراب القرآن الكريم للسيد فرج: ٣/ ١٣٥٤.

(٣) ينظر: الكتاب/ لسبويه: ٢/ ١٢٧.

(٤) المقتضب للمبرد: ٣/ ٨٩.

(٥) ينظر: أساليب بلاغية، الفصاحة - البلاغة - المعاني للرفاعي ٨٩.

وعرفه ابنُ السراج (ت ٣١٦هـ) وبعده ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ): ((هو الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاماً تاماً))^(١).
وعرفه من المحدثين الدكتور عبده الراجحي بقوله ((إن الخبر هو الركن الأساسي الآخر الذي يكمل الجملة مع المبتدأ، ويتم معناها الرئيسي))^(٢)، أما الدكتور عبد الرحمن أيوب فقد عرفه بأنه ((ركن الجملة الاسمية الذي يتم به المعنى مع المبتدأ))^(٣).

أنواع الخبر

يُقسَم الخبر على نوعين مفرد وجملة، والمفرد على ضربين: خال عن الضمير، ومتضمن له، نحو: (زيد غلامك)، و(عمرو منطلق)^(٤)، والخبر شبه جملة والذي يعنينا هو كون الخبر جملة.

الخبر الجملة:

من الممكن أن تكون الجملة خبراً للمبتدأ كما يكون المفرد، إلا أنها إذا وقعت خبراً؛ كانت نائبة عن المفرد واقعة موقعه، ولذلك يحكم على موقعها بالرفع على معنى أنه لو وقع المفرد الذي هو الأصل موقعها، لكان مرفوعاً، والذي يدل على أن المفرد أصل والجملة فرع عليه، أمران:

(١) الأصول في النحو: ١/ ٦٢، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٢٢٧.

(٢) في التطبيق النحوي والصرفي: ٩٣.

(٣) دراسات نقدية في النحو العربي: ١٣٧.

(٤) ينظر: المفصل في صناعة الإعراب للزمخشري: ٤٤، والكافية في علم النحو: ١٦، والمقرب لابن عصفور

١/ ٨٣، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي: ٣/ ١١١٠.

أحدهما: أن المفرد بسيط والجملة مركب، والبسيط أول والمركب ثان، فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد، ثم وقعت الجملة موقعه، فالاسم المفرد هو الأصل، والجملة فرع عليه.

الآخر: أن المبتدأ نظير الفاعل في الإخبار عنهما، والخبر فيهما هو الجزء المستفاد، فكما أن الفعل مفرد، فكذلك خبر المبتدأ مفرد^(١).

ويقع الخبر إما جملة اسمية أو فعلية ولكن بشروط منها: أن يشتملا على رابط يربطهما بالمبتدأ، أو تكرار المبتدأ باللفظ أو إشارة إليه، أو عموم يدخل تحته المبتدأ أو يقترن بجملة متضمنه على ضمير يعود على المبتدأ معطوف عليها بالفاء، أو تكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى^(٢)، ونقل السيوطي (ت ٩١١هـ) عن شيخه الكافجي (ت ٨٧٩هـ) أن للجملة شروطاً إذا وقعت خبراً منها: أن لا تكون مصدرة بـ (لكن أو بل أو حتى)، ولا يسوغ الإخبار بجملة ندائية نحو: زيد يا أخاه، ويجب أن يكون فيها ضمير عائد على المبتدأ^(٣).

أما عن الشرط الأخير فليس واجب؛ لأنه قد يكون الخبر نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج جملة الخبر إلى رابط وعليه ما تقدم فإن جملة الخبر تكون في محل رفع على النحو الآتي: -

(١) ينظر: الأصول في النحو: ٦٢ / ٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٢٩ / ١.

(٢) ينظر: المقرب لابن عصفور: ٨٣ / ١.

(٣) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣٦٨ / ١.

القسم الأول: الجملة الواقعة خبراً، فتكون متحدة بالمبتدأ في المعنى: فلا تحتاج إلى رابط، وذلك ما كان خبراً عن مفرد يدل على جملة كحديث، وكلام، ومنه ضمير الشأن والقصة، والمضاف إلى حديث أو قول ^(١)، أي: تكون الجملة هي نفس المبتدأ في المعنى ^(٢)، وقد جوز مثل ذلك ابن عطية ومن الجمل الواردة في متن المحرر الوجيز والشاهد هنا جملة (أعمالهم كرماد)، قال تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ﴾ [إبراهيم: ١٨].

((إذ اختلف في الشيء الذي ارتفع به قوله: مثل، فمذهب سيبويه أن التقدير: فيما يتلى عليكم أو يقص: مثل الذين كفروا. ومذهب الكسائي والفراء: أنه ابتداء خبره كرماد والتقدير عندهم: مثل أعمال الذين كفروا كرماد، وقد حكي عن الفراء: أنه يرى إلغاء مثل وأن المعنى: الذين كفروا أعمالهم كرماد، وقيل: هو ابتداء وأعمالهم ابتداء ثان، وكرماد خبر الثاني، والجملة خبر الأول، وهذا عندي أرجح الأقوال وكأنك قلت: المتحصل مثالا في النفس للذين كفروا هذه الجملة المذكورة، وهي: أعمالهم كرماد)) ^(٣). وقال أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ): ((فقال بعض نحوي البصرة، إنما هو كأنه قال: ومما نقص عليكم مثل الذين كفروا، وقال بعض نحوي الكوفيين: إنما المثل للأعمال، ولكن العرب تقدم الأسماء، لأنها أعرف، ثم تأتي بالخبر الذي تخبر عنه مع صاحبه. ومعنى الكلام: مثل أعمال الذين كفروا بربهم كرماد)) ^(٤).

(١) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٣/ ١١١٥، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١/ ١٩٥.

(٢) دراسات نقدية في النحو العربي: ١٣٨.

(٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٣/ ٣٣١.

(٤) جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري: ١٦/ ٥٥٢، والتفسير البسيط للواحدي: ١/ ١٧٦.

وذهب الزمخشري إلى ما ذهب إليه سيبويه: ((المثل) هو مبتدأ محذوف الخبر عند سيبويه، تقديره: وفيما يقص عليك مثل الذين كفروا ببربهم والمثل مستعار للصفة، وقوله (أعمالهم كرماد) جملة مستأنفة على تقدير سؤال سائل يقول: كيف مثلهم فقيل: أعمالهم كرماد، أو هذه الجملة خبرا للمبتدأ، أي صفة الذين كفروا أعمالهم كرماد، أو يكون أعمالهم بدلًا من (مثل الذين كفروا) على تقدير: مثل أعمالهم، وكرماد: الخبر))^(١).

وأما قول ابن عطية: (وقيل هو ابتداء، وأعمالهم ابتداء ثان، وكرماد خبر للثاني، والجملة خبر الأول، الذي وصفه أرجح الأقوال، وكأنك قلت: يجتمع منه شيء)، رده الشيخ أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) بقوله: ((هذا لا يجوز؛ لأن الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ الأول الذي (هو) عاريه من رابط يعود على المثل، وليست نفس المبتدأ في المعنى، حتى لا تحتاج إلى رابط))^(٢).

ورد السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) قول أبي حيان: ((بل الجملة نفس المبتدأ، فإن نفس مثلهم هو، أعمالهم كرماد في أن كلا منهما لا يفيد شيئاً، ولا يبقى له أثر، فهو نظير قولك: (هَجِيرى أبى لا إله إلا الله))^(٣).

وبناء على ما تقدم فإن ما ذهب إليه أبو حيان هو الراجح في رده على ابن عطية؛ لأنَّ الخبر ليس المبتدأ في المعنى ولا يوجد رابط أو ما ينوب عنه ليربط المبتدأ بجملة الخبر، وأما السمين الحلبي فقال: بأن الخبر نفس المبتدأ في المعنى كأنك قلت: المتحصل في النفس مثلاً للذين كفروا فهذه الجملة نظير: هَجِيرى أبى بكر، لا إله إلا الله

(١) الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري: ٢/ ٥٤٧، وينظر: مفاتيح الغيب التفسير الكبير، للرازي: ٨١/١٩.

(٢) البحر المحيط، لأبي حيان: ٦/ ٤٢٣.

(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٧/ ٨٢، وينظر: الباب في علوم الكتاب لأبي حفص: ١١/ ٣٦١.

/ ليس بصحيح؛ لأنَّ معنى (هجيري) تعني في قوله الهاجرة، وإذا قيل ما قول أبي بكر في الهاجرة؟ قيل لا الله إلا الله، فالخبر هو عين المبتدأ هنا، وقول ابن عطية إذا قيل ما مثل الذين كفروا؟ لا يجوز قول: أعمالهم كرماد؛ لأنَّ ذلك مثل أعمالهم وليس مثلهم.

* وقد يظهر الضمير فيسمى ضمير الشأن، وعرفه الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) بقوله: ((ويقدموه قبل الجملة ضميراً يسمى ضمير الشأن والقصة))^(١). وإذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاسمية، أو الفعلية، فقد يقدمون قبلها ضميراً يكون كناية عن تلك الجملة، وتكون الجملة خبراً عن ذلك الضمير، وتفسيراً له^(٢). وقد اختلف النحاة في تسميته، فأهل البصرة يسمونه ضمير الشأن والقصة، ويسميه أهل الكوفة المجهول، ويخالف الضمائر؛ لأنه لا يحتاج إلى سابق يرجع إليه، ولا يكون في الكلام دليل عليه، وبهذه المبايضة، لا يعطف عليه، ولا يؤكد، ولا يبدل منه، ولا يتقدم خبره عليه، ولا يكون خبره مفرداً، ولا يكون له عائد، ويكون منفصلاً، ومتصلاً، ومذكراً ومؤنثاً^(٣).

ولا موقع له من الإعراب عند الخليل، وبعض العرب يجعله مبتدأً وما بعده خبره، ويكون منفصلاً ومتصلاً مستتراً أو بارزاً، بحسب العوامل نحو (هو زيد قائم)، و(كان زيد قائم) و (إنَّه زيد قائم)^(٤).

(١) المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري ١٧٣، ينظر: الكافية في علم النحو لابن الحاجب: ٣٤. وينظر: الكناش في فني النحو والصرف / لأبي الفداء: ٢٥٩ / ١.
(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٣٥ / ٢.
(٣) ينظر: البديع في علم العربية لابن الأثير: ٦١ / ١.
(٤) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ٢٥٩ / ١.

ويؤتى به ليكون في مواضع التفخيم وتكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى، فلا تحتاج لربطها بالمبتدأ^(١).

وقد أعربه ابن عطية بأنه مبتدأ والجملة بعده في موقع الخبر نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص ١].

إذ قال: إن ((هو) ابتداء و(الله) ابتداء ثان و(أحد) خبره، وجملة (الله أحد) خبر الأول (هو)، وقيل: ((هو) ابتداء و(الله) خبره و(أحد) بدل منه^(٢).
والرأي الثاني الذي ذكره ابن عطية قاله الأخفش (ت ٢١٥هـ): إن قوله {أحد} بدل من قوله {الله} كأنه قال: (هو أحد)^(٣).

وذهب الزجاج (ت ٣١١هـ): إلى أن (هو) كناية عن ذكر الله عز وجل، و (أحد) مرفوع على معنى هو أحد هو الله فهو مبتدأ ويجوز أن يكون (هو) للأمر كما تقول هو زيد قائم، أي الأمر زيد قائم. والمعنى الأمر الله أحد^(٤).
وقولهم هو رفع بالابتداء كناية عن الحديث، والجملة خبر عن (هو)، لا يجوز الفراء أن يكون (هو) كناية عن الحديث إلا إذا تقدمه شيء وهو عنده كناية عن مفرد الله خبره^(٥).

ويقال أيضاً: إن (هو) مبتدأ، و (الله) خبره و (أحد) خبر ثان كقولهم: هذا حلو حامض^(٦).

(١) ينظر: معاني النحو: ٥٧ / ١.

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية: ٥٣٦ / ٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٥٨٩ / ٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٧٧ / ٥.

(٥) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: ١٢ / ٨٤٩١.

(٦) ينظر: لطائف الإشارات تفسير القشيري: ٧٨٢ / ٣.

وذهب البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) إلى أنَّ (هو) للشأن والجملة بعده خبر، وخبره الجملة ولا حاجة إلى العائد لأنها هي هو، أو لما سئل عنه أي الذي سألتُموني عنه هو الله (١).

على حين ذهب النسفي (ت ٧١٠هـ) وبعضُ المعربين إلى أنَّ: (هو) ضمير الشأن و(الله أحد) هو الشأن، كأنه قيل الشأن هذا وهو أن الله واحد لا ثاني له ومحل هو الرفع على الابتداء والخبر هو الجملة وإن قيل أين الراجع؟ الجواب أنها لا تحتاج إلى الراجع لأنه في حكم المفرد (٢).

ومختصر ما تقدم فإن (هو): ضمير الشأن، وقيل: لا، و(الله أحد) إن قيل هو ضمير الشأن، فالجملة مبتدأ وخبر، وفيه وجهان:
أحدهما: أن (هو) مبتدأ، و(الله أحد) مبتدأ وخبر، وهما خبر للمبتدأ الأول، ولا حاجة فيه إلى رابط؛ لأنَّ الخبر هو المبتدأ بعينه، والثاني: أن (هو) مبتدأ، و(الله) خبره، و(أحد) بدل منه (٣).

ومما تقدم فإن (هو) ضمير شأن والجملة في محل رفع خبر وذلك استناداً إلى أنَّ كثيراً من النحويين يؤيدون ذلك، مثل ابن مالك وغيره، وكذلك إذا كان المبتدأ ضميرَ شأنٍ لأبد أن يكون خبره جملة نحو: قوله (قل هو الله أحد) فهو مبتدأ وجملة (الله أحد) خبر (٤).

(١) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٥/ ٣٤٧.

(٢) ينظر: تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل): ٣/ ٦٩٣. وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الربيب حاشية الطيبي على الكشاف: ١٦/ ٦٣٢.

(٣) ينظر: تفسير سورة الإخلاص: ٢/ ٥٣٨.

(٤) ينظر: في التطبيق النحوي والصرفي: ٩٥.

القسم الثاني: الخبر ليس نفس المبتدأ في المعنى: وفي هذه تحتاج جملة الخبر إلى رابط يربطها بالمبتدأ، ويعدُّ هذا النوع هو الأكثر في النحو العربي، فإن الترابط مهم بين المبتدأ والخبر حتى لا يفهم من جملة الخبر أنها مستقلة عن المبتدأ لذا نجد أن الرابط يقوم بوظيفة أساسية في ربط المبتدأ والخبر (١).

والروابط التي تربط المبتدأ بالخبر عديدة منها: (الضمير، والإشارة إلى المبتدأ، إعادة المبتدأ بلفظه، والعموم الشامل للمبتدأ) (٢). وسنأتي على ذلك بالتفصيل مع ذكر الشواهد القرآنية التي جاءت في متن المحرر:

(١) **الضمير**، لا بدُّ أن يكون هناك رابط بين جملة الخبر والمبتدأ وهذا ما ذكره سيبويه: ((ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنياً على الاسم ولا يذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الأعمال في الأول ومن حال بناء الاسم عليه)) (٣)، والضمير هو الأصل في الربط (٤).
وللضمير الراجع إلى المبتدأ ثلاث حالات:

أ- أن يكون موجوداً في اللفظ، كما في قوله تعالى: ﴿أَلَا تَقْتُلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَاُخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدَّوْكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَخْشَوْهُمْ فَاَللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١٣]

(١) ينظر: المقرب لابن عصفور: ٨٣/١. وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي: ٣/ ١١١٥. بناء الجملة العربية / د. محمد حماسة عبد اللطيف: ١٠٦.

(٢) ينظر: المقرب: ٨٣/١. ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٣/ ١١١٦-١١١٧. وشرح قطر الندى وبل الصدى: ١١٨. وجامع الدروس العربية: ٢/ ٢٦٤. ودراسات نقدية في النحو العربي: ١٣٨-١٣٩.

(٣) الكتاب لسيبويه، ت: عبد السلام: ٨٥/١.

(٤) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ١١٨.

قال ابن عطية ((يجوز أن يكون (الله) ابتداءً وأحقُّ ابتداءً ثانٍ و(أَنْ تَخْشَوْهُ) خبر

الثاني والجملة خبر الأول))^(١).

وعلى رأي ابن عطية فإن الرابط هنا الضمير (الهاء) في (تخشوه) وهو ظاهر.

وذهب أبو القاسم برهان الدين الكرمانى (ت ٥٠٥ هـ): (الله) مبتدأ (أحق) خبره، و(من) مقدرة، أي: أحق من غيره بالخشية، و (أَنْ تَخْشَوْهُ) محله نصب، أي بأن تخشوه، والغريب: (أَنْ تَخْشَوْهُ) بدل من المبتدأ، وقيل: (أَنْ تَخْشَوْهُ) مبتدأ (أحق) خبره مقدم على المبتدأ، والجملة خبر للمبتدأ الأول، ومثله (أحق أن يرضوه)، والتقدير فخشية الله أحق من خشية غيره^(٢).

وذهب بعض المفسرين من المتأخرين بعد ابن عطية: إلى أن (الله) مبتدأ، وخبره (أحق)، و(أَنْ تَخْشَوْهُ) بدل من (الله) أي: وخشية الله أحق من خشيتهم وأن تخشوه في موقع رفع، ويجوز أن تكون في موقع نصب أو جر على الخلاف إذا حذف حرف الجر، وتقديره: بأن تخشوه أي أحق من غيره بأن تخشوه. قال الشيخ أبو حيان، ونقل عن أبي البقاء إذ جُوز أن يكون أن تخشوه مبتدأ، وأحق خبره قُدمَ عليه، وأجاز ابن عطية أن يكون أحق مبتدأ وخبره أن تخشوه، والجملة خبر عن الأول. وحسن الابتداء بالانكسار لأنها أفعل التفضيل^(٣)، وهذا ما أجازہ سيويہ في كتابه: أن تكون المعرفة خبراً للانكسار في نحو: اقصد رجلاً خير منه أبوه^(٤).

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٣/ ١٣.

(٢) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل، نتائج القراء: ١/ ٤٤٩.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٥/ ٣٨٢.

(٤) الكتاب لسيويہ: ٢/ ١١٣.

واكتفى السمين الحلبي بجمع آراء من سبقوه: الله مبتدأ، وذكرَ إن خبره فيه وجوه عدة (١): أحدها: أنه (أحق) و (أن تخشوه) على هذا بدل من الجلالة بدل اشتغال، والمفضل عليه محذوف؛ فخشية الله أحق من خشيتهم.

الثاني: أن (أحق) خبر مقدم و (أن تخشوه) مبتدأ مؤخر، والجملة خبر لله.

الثالث: أن (أحق) مبتدأ و (أن تخشوه) خبره، والجملة أيضا خبر الله،

وهذا ما قاله ابن عطية. وحسن الابتداء بالنكرة لأنها أفعل تفضيل. وقد أجاز

سيبويه أن تكون المعرفة خبرا للنكرة في نحو: أقصد رجلاً خير منه أبوه (٢).

الرابع: أن (أن تخشوه) في محل نصب، أو جر بعد إسقاط حرف الخفض، إذ

التقدير: أحق بأن تخشوه.

وبناء على ما سبق فإنَّ الضمير البارز في (تخشوه) يعود على الخبر، والدليل

على ذلك ما ذهب إليه سيبويه كما بينا سابقاً أنه يجوز أن يكون الفعل مبنياً على الاسم

بوجود مضمَر يعود عليه، فتكون الجملة الاسمية من المبتدأ الثاني الذي جاز أن يكون

مبتدأ؛ لأنه من أفعل التفضيل وخبره خبر الله والتقدير: الله أحق أن تخشوه.

ب- ألا يكون موجوداً في اللفظ، نحو: زيد قام، ففي (قام) ضمير مستتر هو فاعله

راجع إلى (زيد)، لأنَّ "زيداً" لا يكون فاعلاً، إذ هو مقدّم على الفعل، فإذا

تثّبت أو جمعت ظهر الضمير، مثلاً، ومجموعاً؛ فقلت: الزيدان قاما،

والزيدون قاموا.

(١) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٢٦. واللباب في علوم الكتاب: ١٠/ ٣٥. والموسوعة القرآنية: ٤/ ١٩١.

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه: ٢/ ١١٣. ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٤٢.

ت- أن يحذف للعلم به، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُهُ بَيِّنَاتًا أَوْ نَهَارًا مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ ٥٠﴾ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنْتُمْ بِهِ ءَاَلَكُنْ وَقَدْ كُنْتُمْ بِهِ تَسْتَعْجِلُونَ

﴿يونس: ٥٠-٥١﴾

وقد جاء في المحرر الوجيز: إن (ما) ابتداء و (ذا) خبره، ويصح أن تكون ماذا بمنزلة اسم واحد في موقع رفع بالابتداء وخبره الجملة التي بعده (جملة يستعجل) ^(١).

وذهب أبو محمد المالكي (ت ٤٣٧هـ): إلى أن (ما) في موقع رفع الابتداء، وإذا كانت بمعنى (الذي) خبر، ويجوز أن تكون (ما) و (ذا) واحدة في موقع رفع والخبر جملة (يستعجل)، وإذا جعلت الهاء تعود على لفظ الجلالة (وماذا) اسم واحد تكون ما في موقع نصب بـ (مستعجل) ^(٢).

وأجاز الزمخشري أن يكون (ماذا يستعجل منه المجرمون) جواباً للشرط، كقولك: إن أتيتك ماذا تطعمني؟ ثم تتعلق الجملة بـ (أرأيتم)، وأن يكون (أثم) إذا ما وقع (آمنتم به) جواب الشرط ^(٣).

وهنا (ماذا) اسم واحد مبتدأ، و (يستعجل منه) الخبر، وقد ضعف من حيث أن الخبر جملة، ولا ضمير فيه يعود إلى المبتدأ، فيجب أن يكون العائد هنا هو الهاء في (منه)، فهو كقولك: زيد أخذت منه درهماً، وهذا قول أبي البقاء ^(٤).

(١) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٣/ ١٢٤.

(٢) ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: ٥/ ٣٢٧٨.

(٣) ينظر: الكشف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري: ٢/ ٣٥١.

(٤) ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشف): ٧/ ٥٠١.

وجوزَّ أبو حيان: في (ماذا) أن يكون كله مفعولاً كأنه قيل: أي شيء يستعجله من العذاب المجرمون. وجوزَّ بعضهم أن يكون ماذا كله مبتدأً، وخبره الجملة بعده. وضعفه أبو علي هذا لخلو الجملة من ضمير يعود على المبتدأ، والظاهر عود الضمير في منه على العذاب، وبه يحصل الربط لجملة الاستفهام بمفعول (أرأيتم) المحذوف الذي هو مبتدأ في الأصل، وقيل: يعود على الله (١).

((وما جوزَّه مكي وغيره: أن يكون (ماذا) كله مبتدأ، والجملة بعده خبر، قال أبو علي: (وهو ضعيف: لخلو الجملة من ضمير يعود على المبتدأ)، وقد أجاب أبو البقاء، فقال: (وردَّ هذا القول بأنَّ الهاء في منه تعودُ على المبتدأ؛ كقولك: زيدٌ أخذتُ منه درهماً)) (٢).

وقد ردَّ السمين الحلبي ما ذهب إليه أبو علي بقوله: ((ومثلُ أبي علي لا يخفى عليه مثل ذلك، إلَّا أنَّه لا يرى عود الهاء على الموصول؛ لأنَّ الظاهر عودها على العذاب)) (٣).

وقد استشهد الكثير من النحاة بكون جملة (يستعجل) في محل رفع خبر والرابط محذوف وتقديره: (يستعجله)، منهم صاحب البديع نقلًا عن الزجاج وأتفق معه، صاحب الأمالي وغيرهم (٤). وهذا الراجح عندي.

(١) ينظر: البحر المحيط: ٦/ ٦٩.

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٢١٦، وينظر: اللباب في علوم الكتاب: ١٠/ ٣٤٩.

(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٢١٦.

(٤) ينظر: البديع في علم العربية: ١/ ٨١. وأمالي ابن الحاجب: ١/ ١٧٥.

٢) الإشارة إلى المبتدأ: هو أحد روابط المبتدأ بالخبر، وجاءت في أماكن عدة في القرآن (أولئك و ذلك ... الخ) وورد مثل هذا في متن المحرر جملة الخبر فيها اسم إشارة، كما في قوله تعالى: ﴿يَبْنَىءَ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَرِّى سَوَآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٦].

قال ابن عطية: (ولباس) بالنصب عطفًا على ما تقدم، وقيل (ولباس) بالرفع لأنه خبر الابتداء مضمّر تقديره وهو لباس، وقيل لباس مبتدأ وذلك مبتدأ آخر (وخير) خبر ذلك، والجملة (خير ذلك) خبر الأول، وقيل هو مبتدأ وخير خبره وذلك بدل أو عطف بيان أو صفة، وهذا أنبل الأقوال ذكره أبو علي في الحجة (١).
فعليه يكون (لباس) مبتدأ و(ذلك) مبتدأ آخر (وخير) خبر ذلك والمبتدأ وخبره خبر المبتدأ الأول (لباس) والرابط هو اسم الإشارة.
وذهب الأخفش إلى أن قوله: {ولباس التقوى} مرفوع على الابتداء و(ذلك خير) في موقع خبر للمبتدأ وقد نصب بعضهم (ولباس التقوى) (٢).

وفصل الطبري القول في ذلك بأن قوله: {ولباس التقوى ذلك خير}، برفع (ولباس) هي قراءة المكيين والكوفيين والبصريين، وقراءة عامر وأهل المدينة وبعض الكوفيين (ولباس التقوى) بالنصب عطفًا على (الريش) بمعنى قد أنزلنا عليكم لباس يوارى سوءاتكم وريشًا، وأنزلنا لباس التقوى (٣).

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٢/ ٣٨٩.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/ ٣٢٤.

(٣) ينظر: جامع البيان، ط: دار التربية والتراث: ١٢/ ٣٦٩.

((وأما الرفع، فإن أهل العربية مختلفون في المعنى الذي ارتفع به (اللباس) فكان بعض نحويي البصرة يقول: هو مرفوع على الابتداء، وخبره في قوله: (ذلك خير) وقد استخطاه بعض أهل العربية في ذلك وقال: هذا غلط، لأنه لم يعد على (اللباس) في الجملة عائد، فيكون (اللباس) إذا رفع على الابتداء وجعل (ذلك خير) خبراً، وقال بعض نحويي الكوفة: (ولباس) يرفع بقوله: (ولباس التقوى خير)، ويجعل (ذلك) من نعته، قال أبو جعفر: وهذا القول عندي أولى بالصواب في رافع (اللباس)، لأنه لا وجه للرفع إلا أن يكون مرفوعاً بـ(خير)، وإذا رفع بـ(خير) لم يكن في ذلك وجه إلا أن يجعل (اللباس) نعتاً، لا أنه عائد على (اللباس) من ذكره في قوله: (ذلك خير)، فيكون خير مرفوعاً بـ(ذلك)، و(ذلك)، به))^(١).

وتعليقاً على القول السابق بأن الجملة ليس فيها عائد على المبتدأ، كيف وقد وجد اسم الإشارة فهو عائد على المبتدأ لأنه أحد روابط الخبر. وذهب أبو علي الزجاج (ت ٣١١هـ): إلى أن من رفع اللباس فرفعه على ضربين:

أحدهما: أن يكون مبتدأ ويكون ذلك من صفته، ويكون (خير) خبر الابتداء، أي ولباس التقوى المشار إليه خير، والآخر: يجوز أن يكون (ولباس التقوى) مرفوعاً بإضمار (هو) المعنى: هو لباس التقوى، و (ذلك خير) ويكون على أن لباس التقوى مرفوع بالابتداء، ويكون (ذلك خير) مرتفع على أنه خبر والوجهان هما الأقرب من النصب^(٢).

(١) ينظر: المصدر نفسه: ١٢/ ٣٦٩.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ٣٢٨-٣٢٩. وزاد المسير في علم التفسير: ٢/ ١١٠.

وأما الواحدي فقد قال: فمن نصب جملة على أنزل في قوله: {قد أنزلنا عليكم} فيكون {ذلك} مبتدأ وخبره {خير}، ومن رفع قطع اللباس من الأول واستأنف به، فجعله مبتدأ و{ذلك} صفة أو بدل أو عطف بيان (وخير) خبر اللباس (١).

ونقل أبو حيان قول أبي البقاء إذ أجاز أبو البقاء أن يكون (ولباس) مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: ((ولباس التقوى سائر عوراتكم))، وهذا ليس بشيء، والظاهر أنه مبتدأ ثان و(خير) خبره والجملة خبر عن (ولباس التقوى) والرباط اسم الإشارة وهو أحد الروابط الخمس المتفق عليها في ربط الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ إذا لم يكن إياه (٢).

وهذا قول سليم وسبق توضيح ذلك حتى أن صاحب قطر الندى استشهد بذلك في باب المبتدأ والخبر مرفوعان (٣).

٣) إعادة المبتدأ بلفظه: ويقال وأكثر ما يكرر المبتدأ بلفظه في مواضع التضخيم والتهويل (٤)، وهي كثيرة منها (٥)، قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ (٦)، و ﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾ (٧).

(١) ينظر: التفسير البسيط: ٧٨-٧٩.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٥/ ٣١، واللباب في علوم الكتاب: ٩/ ٦٩.

(٣) ينظر: قطر الندى وبل الصدى: ١٠.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٦٥٠.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١/ ٢٠٤.

(٦) [الحاقة: ١-٣]

(٧) [القارعة: ١-٣]

وفي المحرر بين ابن عطية إعرابها كما في قوله تعالى: ﴿فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾ [الواقعة: ٨]. قال ابن عطية: ((فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ) ابتداء، و: (ما) ابتداء ثان. و (أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ) خبرها، والجملة خبر الابتداء الأول))^(١).

والشاهد هنا هو تكرار المبتدأ باللفظ وهو الرابط بين المبتدأ وجملة الخبر، إذ اختلف أهل العربية في الرفع في قوله: {أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ}، فقال بعض نحويي البصرة: خبر قوله: (فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ) مثل قولنا، زيد ما زيد، يريد بهذا زيد شديد، وقيل: (ما أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ) لا تكون الجملة خبره، ولكن الثاني عائد على الأول، وهو تعجب، فكأنه قال: أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ ما هم، والقارعة ما هي، والحاقة ما هي؟ فكان الثاني عائد على الأول، وكان تعجباً، والتعجب بمعنى الخبر، وإذا كان استفهاماً لا يجوز أن يكون خبراً للابتداء، لأن الاستفهام لا يكون خبراً، والخبر لا يكون استفهاماً، والتعجب يكون خبراً^(٢).

وذهب الزجاج (ت ٣١١هـ): إلى أنه رفع بالابتداء، أي: وَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ ما هم، أي شيء (هُم) وهو في العربية مجرى التعجب ومثله (الحاقة ما الحاقة)، و (القارعة ما القارعة)^(٣).

وقال الثعالبي: (أَصْحَابُ) رُفِعَ بالابتداء، والخبر: {مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ}، وقيل: يجوز أن تكون (ما) توكيداً، والمعنى: فالذين يؤتون كتابهم بأيمانهم هم أَصْحَابُ التَّقَدُّمِ وعلو المنزلة كما تقول لصاحبك: اجعلني في يمينك لا في شمالك^(٤).

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٥/ ٢٤٠.

(٢) ينظر: جامع البيان: ٢٣/ ٩٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٥/ ١٠٨-١٠٩.

(٤) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعالبي: ٢٥/ ٤١٥.

وذهب الرازي (ت ٦٠٦هـ) إلى أن: (فأصحاب الميمنة) مبتدأ أراد المتكلم أن يذكر خبره فرجع عن ذكره وتركه وجملة (ما أصحاب الميمنة) فهي جملة استفهامية على معنى التعجب (١).

والتكرير هنا لربط الخبر بالمبتدأ وهو للتفخيم والتعجيب، وهو كقوله: (الحاقة ما الحاقة) و (القارعة ما القارعة). و(فأصحاب) رفع بالابتداء والخبر (ما أصحاب الميمنة)، وقيل: يجوز أن تكون (ما) تأكيداً، قاله القرطبي (٢).

وذهب النسفي إلى ما ذهب إليه ابن عطية بقوله: (فأصحاب الميمنة) مبتدأ و(ما أصحاب الميمنة) مبتدأ وخبر وهما خبر المبتدأ الأول وهو تعجب من حالهم في السعادة وتعظيم لشأنهم (٣).

إما الطيبي (ت ٧٤٣هـ): فقد انفرد برأيه وقال: والفاء تفصيلية في قوله تعالى: {فأصحاب الميمنة} والمفصل: {وكنتم أزواجا ثلاثة}، والواو للحال و(قد) مقدرة، والعامل الفعل السابق، ويجوز أن تكون حالاً مقدرة لقوله: {في جنات النعيم} (٤).

ووافق أبو حيان ابن عطية فيما ذهب إليه بأن: (فأصحاب) مبتدأ، و(ما) مبتدأ ثان استفهام في معنى التعظيم، (وأصحاب الميمنة) خبر عن (ما)، و(ما) بعدها خبر عن (أصحاب)، وأضاف على ذلك فإن الرابط الذي ربط الجملة بالمبتدأ هو تكرار

(١) ينظر: مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير للرازي: ٢٩/ ٣٨٨.

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١٧/ ١٩٩.

(٣) ينظر: تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل): ٣/ ٤٢٠.

(٤) ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ١٥/ ١٨٥.

المبتدأ بلفظه، وأكثر ما يكون ذلك في موقع التهويل والتعظيم^(١)، وتبعهم في ذلك الثعالبي وابن عجيبة^(٢).

(٤) أن يكون في الجملة الواقعة خبراً ما يدل على عموم يشمل المبتدأ أو غيره:
نحو: (زيد نعم الرجل)^(٣)، وقول الرماح بن ميادة^(٤):

ألا ليت شعري هل إلى أم جحدرٍ
سبيل فأما الصبر عنها فلا صبراً

وقال ابن هشام (٧٦١هـ): ويلزمهم أن يجيزوا (زيد مات الناس) و(عمرو كلُّ الناس يموتون) أما في البيت الرابط هو إعادة المبتدأ بمعناه على قول أبي الحسن في صحة تلك المسألة، وليس عموم يشمل المبتدأ^(٥)، فـ(زيد) مبتدأ، و(نعم الرجل) خبره، والرابط بينهما العموم الذي في (الرجل) الشامل لـ(زيد)^(٦).

أولاً: جملة الخبر الاسمية:

إن الخبر الجملة يتكون من كلمتين أساسيتين لا بدَّ منهما للحصول على معنى مفيد، كالمبتدأ مع خبره أو ما يغني عن الخبر نحو: المال فائن، وهل الفاتن مال؟^(٧)، والإخبار بالجملة الاسمية واضح لأنه تقدم المبتدأ لتخبر به عنه، لكن بدل من أن يأتي مفرداً يأتي جملة ويقال فيها ما يقال في المبتدأ والخبر^(٨).

(١) ينظر: البحر المحيط: ١٠ / ٧٨. والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٠ / ١٩٤. واللباب في علوم الكتاب: ١٨ / ٣٧٥.

(٢) ينظر: الجواهر الحسان في تفسير القرآن: ٥ / ٣٦١. والبحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ٧ / ٢٨٧.

(٣) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٦٥٠. ودراسات نقدية في النحو العربي: ١٣٩.

(٤) شعر ابن ميادة، د. حنا جميل حداد: ١٣٤.

(٥) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٦٥١. والتصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: ١ / ٢٠٥.

(٦) التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: ١ / ٢٠٤.

(٧) ينظر: المفصل في صناعة الإعراب: ٢٣. والنحو الوافي / عباس حسن: ١ / ٤٦٦.

(٨) ينظر: معاني النحو: ١ / ١٨٨.

وقد كان لابن عطية نصيباً وافراً من جملة الخبر وبمختلف التراكيب النحوية منها ما يكون المبتدأ (صريحاً أو نكرةً أو اسم إشارة أو اسماً موصولاً ... الخ) وقد سبق أن ذكرنا بعض الشواهد مع آراء المعربين في أدوات ربط جملة الخبر بالمبتدأ لذلك سأكتفي بشاهد أو شاهدين لسعة المادة.

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَّتَعًا﴾ [سورة البقرة: ٢٤٠] ، قال ابن عطية : ((الذين رفع بالابتداء، والخبر في الجملة التي هي (وصية لأزواجهم)، وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم والكسائي في رواية أبي بكر (وصية) بالرفع، وذلك على وجهين: أولاً: الابتداء والخبر في الظرف الذي هو قوله (لأزواجهم)، ويحسن الابتداء بنكرة من حيث هو موقع تخصيص، كما حسن أن يرتفع (سلام عليكم)، وخير بين يديك، لأنها في موقع دعاء، ثانياً: أن تضمّر له خبراً تقدره، فعليهم وصية لأزواجهم، ويكون قوله لأزواجهم صفة))^(١).

وذهب الزجاج إلى أن (وصية لأزواجهم) من نصب قدر فليوصوا وصية لأزواجهم ومن رفع قدر (فعليهم وصية لأزواجهم)^(٢).

واتبع ابن عطية الواحدي بقوله: فمن رفع جعل الوصية مبتدأ، والظرف خبره، وهو قوله: {لأزواجهم}، وحسن الابتداء بالنكرة، لأنه في موقع تخصيص، كما حسن أن يرتفع: سلام عليكم، فيكون قوله: {لأزواجهم} صفة للنكرة (وصية) وتقدير الخبر المضمّر (فعليهم وصية لأزواجهم)، ومن نصب حمله على الفعل، أي: فليوصوا وصية، فتتصب الوصية على المصدر، ويكون قوله: {لأزواجهم} وصفاً كما كان في قول من أضمر الخبر كذلك^(٣).

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١/ ٣٢٥.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/ ٣٢١. وينظر: بحر العلوم للسمرقندي (٣٧٣هـ): ١/ ١٥٨.

(٣) ينظر: التفسير البسيط: ٤/ ٣٠١، ٣٠٢. زاد المسير في علم التفسير: ١/ ٢١٧.

والمفسرون بعد ابن عطية بيّنوا أنَّ للجُملة ثلاثة أوجه في هذه الآية منها ما اتفق مع ابن عطية ومنها ما زاد عليه والثلاثة أوجه هي (١).

(١) (الذين) مبتدأ و(وصية) مبتدأ ثانٍ وسوَّغ الابتداء بالكرة كونها موصوفة تقديرًا؛ أي وصية من الله أو منهم؛ حسب إذا كانت، أهي واجبة من الله تعالى، أو مندوبة للأزواج؟ و (لأزواجهم) خبر المبتدأ الثاني، فيتعلّق بمحذوف، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول (٢).

(٢) أن تكون (وصية) مبتدأ، و (لأزواجهم) صفتها، والخبر محذوف، تقديره: فعليهم وصية لأزواجهم، من المبتدأ والصفة خبر الذين.

(٣) أنها مرفوعة بفعل محذوف، تقديره: كتب عليهم وصية و (لأزواجهم) صفة، والجُملة خبر الأول أيضًا، وهذا من تفسير المعنى، لا الإعراب (٣)، فهذه الثلاثة الأولى التي على رفع (وصية)، ويقال المبتدأ مع الخبر في محل رفع؛ يعني الجُملة الاسمية المؤلفة من المبتدأ والخبر تقع خبرًا عن المبتدأ (٤).

* وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ذَلِكَ الشَّيْطَانُ يَخَوْفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]. إذ بين ابن عطية إن: (ذَلِكَ) في الإعراب ابتداء، و(الشيطان) مبتدأ آخر، وجُملة (يخوف أولياءه) خبر عن الشيطان، والجُملة من المبتدأ الثاني وخبره (الشيطان يخوف) خبر الابتداء الأول وهذا الإعراب خير في تناسق المعنى من أن يكون (الشيطان) خبر ذلك لأنه يجيء في المعنى استعارة بعيدة (٥).

(١) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ٥٠١-٥٠٣. واللباب في علوم الكتاب: ٤/ ٢٣٩ وما بعدها.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٢/ ٥٥٣.

(٣) ينظر: محاسن التأويل للقاسمي (١٣٣٢هـ): ٢/ ١٧٠.

(٤) ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية (نظم الأجرومية لمحمد بن أب القلاوي الشنقيطي): ٣٤٦.

(٥) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١/ ٥٤٤-٥٤٣.

وقيل في هذه الآية حذف: وهو نوع من أنواع الإيجاز، فالحذف إسقاط كلمة للاجتماع عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام، والفائدة منه أنه تذهب فيه النفس كل مذهب، ومثال ذلك قوله تعالى: {يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ} تقديره: يخوفكم أوليائه أي: يخوف بأوليائه. فحذف حرف الجر (١).

وذهب الزمخشري إلى أن: الشيطان خبر ذلكم، ويخوف أوليائه: جملة مستأنفة بيان لشيطنته. أو أن يكون (الشيطان) صفة لاسم الإشارة و(يخوف) الخبر، أو يجوز أن يكون على تقدير حذف المضاف، بمعنى إنما ذلكم قول الشيطان، أي قول إبليس -لعنه الله- يخوف أوليائه يخوفكم أوليائه الذين هم أبو سفيان وأصحابه. وتدل عليه قراءة ابن عباس وابن مسعود: يخوفكم أوليائه. فعلى هذا القول تكون الجملة لا موقع لها من الإعراب (٢). والأفضل عند أبي حيان من حيث الإعراب أن يكون (ذلكم) مبتدأ، و(الشيطان) خبره، و(يخوف) جملة حالية بدليل وقوع الحال الصريحة في مثل هذا التركيب (٣)، نحو: {وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا} [هود: ٧٢] {فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً} [النمل: ٥٢].

وقد اكتفى السمين الحلبي بجمع آراء العلماء وهي (٤):

الأول: أن يكون (ذلكم) مبتدأ، وخبره (والشيطان)، وجملة (يخوف أوليائه) حال؛ بدليل وقوع الحال الصريحة في مثل هذا التركيب، نحو قوله: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود:

٧٢] وقوله: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾ [النمل: ٥٢]

(١) ينظر: درج الدرر في تفسير الآي والسور ٣٥ / ٢. وتفسير القرآن لأبو المظفر: ٣٨٢ / ١.

(٢) ينظر: الكشف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري: ٤٤٣ / ١. ومدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي: ١ / ٣١٣. وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ٤ / ٣٥١.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٤٤٠ / ٣.

(٤) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣ / ٤٩١-٤٩٢. واللباب في علوم الكتاب: ٦٣-٦٢.

الثاني: أن يكون (الشيطان) بدلاً، أو عطف بيان، والخبر (يخوف)، وهذا ما ذكره أبو البقاء.

الثالث: أن يكون (الشيطان) نعتاً لاسم الإشارة، و (يخوف) على أن يراد ب (الشيطان) نعيم، أو أبو سفيان - ذكره الزمخشري، قال أبو حيان: ((والمراد بالشيطان نعيم، أو أبو سفيان؛ لأنه لا يكون نعتاً - والمراد به إبليس - لأنه إذ ذاك - يكون علماً بالغلبة، إذ أصله صفة - كالعيوق - ثم غلب على إبليس كما غلب العيوق على النجم الذي ينطلق عليه، وفيه نظر))^(١).

الرابع: أن يكون (ذلكم) مبتدأ، و (الشيطان) خبر، و (يخوف) جملة مستأنفة، بيان لشيطنته، والمراد بالشيطان هو المثبط للمؤمنين.^(٢)

الخامس: أن يكون (ذلكم) مبتدأ، و (الشيطان) مبتدأ ثان، و (يخوف) خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول؛ قاله ابن عطية، وقال: وهذا الإعراب خير - في تناسق المعنى من أن يكون (الشيطان) خبر ذلكم (لأنه يجيء في المعنى استعارة بعيدة).

ورد أبو حيان على أعراب ابن عطية بقوله: ((إن كان الضمير في (أولياءه) عائداً على (الشيطان) لخلو الجملة الواقعة خبراً عن رابط يربطها بالمبتدأ وليست نفس المبتدأ في المعنى، نحو: هجيري أبي بكر لا إله إلا الله وإن كان عائداً على (ذلكم)، ويراد ب (ذلكم) غير الشيطان جاز، وصار نظير: إنما هند زيد [يضرب غلامها]، والمعنى: إنما ذلكم الركب، أو أبو سفيان الشيطان يخوفكم أنتم أوليائه، أي: أولياء الركب، أو أولياء أبي سفيان))^(٣).

(١) البحر المحيط: ٤٤١ / ٣.

(٢) ينظر: فتح القدير للشوكاني: ٤٥٩ / ١. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي: ٣٤٠ / ٢.

(٣) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٦٣ / ٦.

وهذه الآية فيها الجملة الأولى جملة فعلية فعلها (يخوف أولياءه) مضارع في محل رفع خبر للشيطان والرابط الهاء، والجملة الاسمية من الشيطان وخبره في محل رفع خبر (ذلكم).

* وكذلك قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [سورة البقرة: ٨١].

قال ابن عطية: ((مَنْ) شرط في موقع رفع بالابتداء، و (أولئك) ابتداء ثانٍ، وأصحاب خبره، والجملة خبر الأول، والفاء موطئة أن تكون الجملة جواب الشرط))^(١).
وذهب النيسابوري (ت ٤٦٨هـ): إلى أن (مَنْ) هاهنا بمعنى (الذي)، و(مَنْ) لها أربعة أوجه: تكون بمعنى (الذي)، وتكون استفهاماً، وجزاءً، ونكرةً موصوفة^(٢).

فإذا كانت موصولةً بمعنى (الذي) فمحلها الرفع بالابتداء، والخبر قوله جملة (فأولئك)، لا خلاف فيه ولا يكون لقوله: {كسب سيئة} وما عطف عليه محل من الإعراب لوقوعه صلة^(٣).

وإذا قلنا (من) هنا شرطية فمحلها أيضاً الرفع بالابتداء، وفي خبرها الخلاف المشهور أما الشرط أو الجزاء، فيكون الخبر أما جملة الشرط (كسب سيئة) أو جواب الشرط (فأولئك)^(٤).

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١/ ١٧١.

(٢) ينظر: التفسير البسيط: ٣/ ٩٦.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ١/ ٥٦٣. والدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١/ ٤٥٧.

(٤) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٢/ ٢١٧.

والدليل على أنها شرطية كما قال ابن عطية دخول الفاء في جوابها وهي في الشرط من صيغ العموم فلذلك كانت مؤذنة بجملة محذوفة دلَّ عليها تعقيب (بلى) بهذا العموم لأنه لو لم يرد به أن المخاطبين من زمر هذا العموم لكان ذكر العموم بعدها كلاماً متناثراً ففي الكلام إيجاز الحذف ليكون المذكور كالقضية الكبرى لبرهان (١)، وعليه يكون الخبر جملة المبتدأ الثاني وخبره (فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ) خبراً للمبتدأ الأول وموقعها الرفع (٢).

***واختلف المفسرون في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾** [آل عمران: ١٧٢].
إذ قال ابن عطية - رحمه الله - ((الأظهر إن تكون (الذين) في قوله ابتداء وقوله تعالى: {لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا} ، جملة في موقع خبر الابتداء الأول)) (٣).
وذهب الزجاج إلى أن (الذين) جائز أن يكون في موقع خفض صفة للمؤمنين، والأحسن أن يكون (الذين) في موقع رفع بالابتداء ويكون خبر الابتداء (للذين أحسنوا منهم واتقوا أجر عظيم) وبهذا يكون ابن عطية نحى منحاً الزجاج (٤).
وذهب إلى ذلك أيضاً النحاس (ت ٣٣٨هـ) والزمخشري بقولهم: (الذين) ابتداء، والخبر جملة (للذين أحسنوا منهم واتقوا أجر عظيم)، وأضاف رأياً آخر وهو أن يكون (الذين) بدلاً من المؤمنين وبدلاً من الذين لم يلحقوا بهم (٥).

(١) ينظر: التحرير والتنوير: ١ / ٥٨١.

(٢) ينظر: تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ٢ / ٤٨.

(٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١ / ٥٤٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١ / ٤٨٩.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١ / ١٨٩. والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري: ١ / ٤٤٠.

أما المعربون بعد ابن عطية فقد ذهبوا مذهبه وبعضهم اختلف معه: بكون {الذين استجابوا} أما مبتدأ بالإضمار أي: (هم الذين)، أو على الابتداء وخبره جملة (للذين أحسنوا)، أو جرّاً رداً على {المؤمنين}، أو نصباً على المدح {مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُم الْقَرْحُ} (١).
وخالف البيضاوي ما سبقوه في كون الذين هي الابتداء بل عنده (القرح) ابتداء وخبره جملة (للذين أحسنوا منهم واتقوا أجر عظيم) (٢).

ثانياً: الجملة الفعلية الخبرية:

الخبر بطبيعته كلمتان أساسيتان لا بُدَّ منهما للحصول على معنى مفيد؛ كالفعل مع فاعله مثل: فرح الفائز أو نائب الفاعل (٣).

وكما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان: ٢٧].

قال ابن عطية: ((وقرأ جمهور الناس و(البحر) بالرفع على أنه ابتداء وخبره في الجملة التي بعده لأن تقديرها هذه، حاله كذا، قدرها سيبويه وقال بعض النحويين هو عطف على (أن) لأنها في موقع رفع بالابتداء)) (٤).

واختلفت القراء في قراءة قوله: (والبحر) فقرأته عامة قراء المدينة والكوفة: (والبحر) رفعاً على الابتداء، وقراء أهل البصرة نصباً، عطفاً به على (ما) في قوله:

(١) ينظر في ذلك: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣١٠. والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢/ ١٧٠. ومدارك التنزيل وحقائق التأويل لنسفي: ١/ ٣١١. و إعراب القرآن وبيانه: ٢/ ١٠٩-١١٠.
(٢) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٢/ ٤٨.
(٣) ينظر: المفصل في صناعة الإعراب: ٢٣. والنحو الوافي: ١/ ٤٦٦.
(٤) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٤/ ٣٥٤.

{ولو أنما في الأرض} ^(١)، وذهب الطبري إلى أن بأيهما قرأ القارئ فمصيب عندي ^(٢)، وجوز أن يكون البحر (بالرفع) على معنى: والبحر هذه حاله، ويجوز أن يكون معطوفاً على موقع (إن) مع ما بعدها لأن معنى لو أن ما في الأرض لو وقع ما في الأرض ^(٣). ومذهب سيبويه: رُفِعَ البحرُ بالحال؛ لأنه حمل رفع البحر على موقع (أن) لا يحسن؛ لأن (لو) لا يليها الابتداء، كما في قول الشاعر ^(٤):

إن الربيع الجود والخريف
يدا أبي العباس والصيوا

قال أبو سعيد: فأما حمل المعطوف على الابتداء فهو كلام جيد قوي.
وللسمرقندي (ت ٣٧٣هـ) رأي مختلف بأن من قرأ (البحر) بالضم: فهو على الاستئناف والبحر يمدّه ^(٥).

وذهب المفسرون بعد ابن عطية إلى ما ذهب إليه، فهذا القرطبي يقول: ((البحر يمدّه) بالرفع على الابتداء، وخبره في الجملة التي بعدها، والجملة في موقع الحال، كأنه قال: والبحر هذه حاله)) ^(٦).

ومن قال بأن (البحر) حمّله على موقع (أن) بالعطف، مردود؛ لأنها في موقع رفع بالابتداء، وهو لا يتم إلا على رأي من يقول: إن (أن) بعد لو في موقع رفع على الابتداء، ولو لا يليها المبتدأ اسماً صريحاً إلا في ضرورة شعر، وإذا عطفت والبحر

(١) ينظر: السبعة في القراءات: ٥١٣.

(٢) ينظر: جامع البيان تفسیر الطبري: ١٥٣ / ٢٠.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤ / ١٠٠-٢٠٠. والتفسير البسيط للواحد: ٤٤٦ / ٣.

(٤) قاله رؤية بن العجاج، في ديوانه: ١٧٩. واستشهد به سيبويه في الكتاب: ١٤٥ / ٢. والأصول في النحو: ٢٥٠ / ١.

(٥) ينظر: تفسير بحر العلوم للسمرقندي: ٢٩ / ٣.

(٦) تفسير الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١٤ / ٧٧. والبحر المحيط: ٤٢٠ / ٨.

على أن ومعموليهما، وهما رفع بالابتداء، لزم أن يلي لو مبتدأ، إذ يصير التقدير: ولو البحر، وذلك لا يجوز إلا في الضرورة^(١).

وقيل يُنصب أيضاً بفعل مضمر يفسره (يمده)، والواو حينئذ للحال، والجملة حالية، ولم يحتاج إلى ضمير رابط بين الحال وصاحبها للاستغناء عنه بالواو، والتقدير: ولو أن الذي في الأرض حال كون البحر ممدودا بكذا، وأما الرفع، فمن وجهين أحدهما: العطف على (أن) وما في حيزها، وقد تقدم في (أن) الواقعة بعد (لو) مذهبان مذهب سيبويه الرفع على الابتداء، ومذهب المبرد على الفاعلية بفعل مقدر وهما عائدان هنا، فعلى مذهب سيبويه يكون تقدير العطف ولو أن البحر، إلا أن أبا حيان قال: إنه لا يلي المبتدأ اسما صريحا إلا في ضرورة وسبق توضيح ذلك^(٢).

وفي إعراب القرآن: {والبحر} (الواو): حالية أو عاطفة. (البحر): مبتدأ {يمده}: مضارع مرفوع، وجملة (يمده ...) في محل رفع خبر المبتدأ^(٣).

وعلى ما سبق فإن ابن عطية أصاب في رأيه بقوله البحر مبتدأ والجملة التي بعده (يمده من بعد) هي جملة في محل رفع خبر المبتدأ، وهو الراجح.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [سورة البقرة: ٢١١]. والشاهد في هذه الآية: المبتدأ (كم) والجملة الفعلية خبر المبتدأ الرابط محذوف، وأجاز ابن عطية

(١) ينظر: البحر المحيط: ٨/ ٤٢٠.

(٢) ينظر: الباب في علوم الكتاب: ١٥/ ٤٥٨.

(٣) ينظر: إعراب القرآن الكريم، ط دار الصحابة للتراث: ٣/ ١٨٠٩.

أن تكون (كم) في محل رفع بالابتداء والجملة بعدها في محل رفع خبراً لها، والعائد محذوف تقديره: كم آتيناهموها أو آتيناهم إياها (١).

وقيل (كم) في موقع نصب، لأنها مفعول ثانٍ لآتيناهم، وقيل: بفعل مضمر، تقديره كم آتينا آتيناهم، ويجوز أن تكون في موقع رفع بالابتداء، والخبر في آتيناهم، ويصير فيه عائد على كم، تقديره: كم آتيناهموه (٢)، وهذا رأي ابن عطية.

وذهب البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) إلى أن (كم) خبرية أو استفهامية مقررة ومحلها النصب على المفعولية أو الرفع بالابتداء على حذف العائد من الخبر إلى المبتدأ (٣).

وضعف أبو حيان قول ابن عطية بكون كم مبتدأ وما بعده جملة في محل رفع خبر؛ لأن العائد على المبتدأ لا يجوز إلا للضرورة الشعرية، كقول الشاعر (٤):

وخالد يحمّد ساداتنا
على معنى يحمده ساداتنا (٥).

وذكر السمين الحلبي إن ما ذكره أبو حيان نقله بعضهم في عدم تجويز حذف الضمير ونقل ما نقله الشيخ عن ابن مالك، إن الكوفيين يمنعون ذلك على السعة، والبصريين ضعيف عندهم (٦).

(١) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١/ ٢٨٤.

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٣/ ٢٧.

(٣) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي: ١/ ١٣٤. ومدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي: ١/ ١٧٦. وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب لطبيي على الكشف: ٣/ ٣٢٩.

(٤) نسب إلى الأسود بن يعفر، وعند الرجوع إلى ديوانه لم أجد هذا البيت، لكن نسبه إليه صاحب لدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ٧٦، ٢/ ٣٦٨. واللباب في علوم الكتاب: ٢/ ٤٠٤. وروح المعاني للألوسي: ١٤/ ١٧٢.

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٢/ ٣٤٩.

(٦) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ٣٦٨.

وعليه فإنَّ حذف الضمير وجعل كم فيه أمرين: الأول ممنوع عند الكوفيين وضعيف عند البصريين وممن أجاز حذفه من الكوفيين الفراء (ت ٢٠٧هـ) بقوله: يجوز حذف الضمير العائد على المبتدأ إذا كان منصوباً أو نكرة إثر استفهام، نحو (هل أحد إلا ضربت) أي: ضربته، وذلك أن في (كل) مثل معنى (هل أحد إلا ضربت) ولم أسمع أحداً نصب (كل) و أنشدني أبو الجراح^(١):

أرجزا تريد أم قريضا أم هكذا بينهما تعريضا
كلاهما أجيد مستريضا.

فرفع كلا وبعدها (أجيد)؛ لأنَّ المعنى: ما منهما واحد إلا أجيد هيناً مستريضا^(٢). ووجهه قياس الاستفهام على الموصول بجامع عدم تقدم المعمول وكون (كل) و(كلا) في معنى (ما) نحو: كل الرجال أو كلا الرجلين ضربت، في معنى ما من الرجال أو ما من الرجلين إلا من ضربت فساغ الحذف كعائده^(٣). وجواز رفع (كل) إذا لزم الصدر فقال: وإذا لزم الاسم الصدر كثر فيه الرفع وقل كونه مفعولاً به فأجري على الأكثر من أحواله، بخلاف ما يتقدم ويتأخر^(٤).

ونسب ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) إلى الكوفيين إنهم يجيزون حذفه في سعة الكلام، بشرط أن يكون المبتدأ (كلا) أو اسم استفهام^(٥)، نحو قوله تعالى على قراءة

(١) البيت لحميد الأرقط وجاء في: معاني القرآن للفراء: ١/ ١٤٠. و تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢/ ٩٨٩. والمعجم المفصل في شواهد العربية: ١٠/ ٣٧٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ١٤٠.

(٣) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١/ ٣٧٠ - ٣٧١.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٧١ - ٣٧٢.

(٥) ينظر: ضرائر الشعر ١٧٧ - ١٧٨.

ابن عامر: ﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسَيْنَ﴾^(١)، فرفع كل بالابتداء وجملة وعد في محل رفع خبر، أي كل وعده.

وعلى ضوء ما تقدم فإن ما ذهب إليه ابن عطية جائز لا سيما أن المبتدأ (كم) الاستفهامية حسب ما جوزه الفراء بشرط كونها في صدارة الكلام - كما سبق - وما ذهب إليه أبو حيان في تضعيف رأي ابن عطية مرجوح، وعليه جاز أن تكون (كم) ابتداء وجملة (آتَيْنَاهُمْ) خبر المبتدأ.

(١) (الحديد: ١٠).

المبحث الثاني

النواسخ الحرفية للمبتدأ والخبر

النواسخ بصوره عامة هي العوامل التي تدخل على المبتدأ والخبر فتمنع عمل المبتدأ، وتنسخ علامته الأعرابية فتجعل المبتدأ اسمها والخبر خبراً لها، وتطلق كلمة النواسخ على الأفعال والحروف فتزيل الحكم الموجود سابقاً وتأتي بحكم جديد. ولم يستخدم سيبويه كلمة النواسخ، ولا ابن جني في سر صناعة الأعراب، ولا ابن أبو البركات في الأنصاف في مسائل الخلاف، واستخدمها ابن مالك في الألفية في قوله^(١):
والفعل إن لم يك ناسخاً فلا تلفيه غالباً بأن ذي موصل

وقال ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) ((لما فرغ من الكلام على المبتدأ والخبر شرع في ذكر نواسخ الابتداء))^(٢).

وقال الشيخ حسن الكفراوي (ت ١٧٨٨هـ) ((إن هذا الباب منعقد للعوامل التي تدخل على المبتدأ والخبر فتنسخ حكمها لذلك تسمى النواسخ وهي مأخوذة من النسخ))^(٣).
والنسخ في اللغة العربية إزالة أمر من الأمور وإحلال أمر آخر محله، والمعروف إن المبتدأ والخبر لهما حكم أعرابي خاص بهما وهو الرفع، ويمكن نسخ هذا الحكم الإعرابي بدخول بعض الكلمات على جملة المبتدأ والخبر فتغير حكمها وهي على نوعين أفعال وحروف^(٤).

(١) ألفية ابن مالك: ٢٢.

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١/ ٢٦٢.

(٣) شرح حسن الكفراوي على متن الأجرومية: ٧٠. والنواسخ الحرفية دراسة تطبيقية في الربع الأول من القرآن الكريم (رسالة ماجستير) سمية عبد الرحيم عبد الله: ٨.

(٤) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي، عبد الرحمن: ١٦٦.

واستخدمها من المحدثين أيضاً محمد حماسة في معنى القداء نفسه، وأضاف إن كان وأخواتها ليست أفعالاً بالحقبة؛ لأنَّ الفعل بالحقبة يدل على معنى وزمان نحو (ضرب) فإنه يدل على الماضي وعلى معنى الضرب، (كان) تدل على الزمن فقط، واسم هذه الأفعال والحروف هو المبتدأ وخبرها هو خبر المبتدأ وقول النحاة خبر كان أو أن إنما هو للتقريب؛ لأنَّ الأفعال لا يخبر بها (١).

(إن وأخواتها)

هي من الأدوات التي لاحظ النحاة أنها تدخل على الجملة الاسمية فتحدث تغييراً في اللفظ وفي المعنى (٢)، فتتصب الاسم ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها (٣).

عدد هذه الحروف:

اختلف النحاة في عدد هذه الحروف حيث عدها بعض النحويين إنها خمسة حروف. ومن الذين عدوها خمسة هو سيبويه حيث ذكر إنها خمسة حروف هي: أن - لكن - ليت - لعل - كأن (٤).

اتبع المبرد وابن مالك سيبويه في ذلك (٥)، وعدها صاحب التوضيح سبعة بإدخال (عسى) ولا التبرئة (٦).

(١) ينظر: بناء الجملة العربية، محمد حماسة: ١٢٣.

(٢) ينظر: الجملة الاسمية د. علي أبو المكارم: ١٣٣.

(٣) ينظر: في التطبيق النحوي والصرفي: ١٤٢.

(٤) الكتاب لسيبويه: ٢ / ١٣١.

(٥) المقتضب: ٤ / ١٠٧. شرح التسهيل لابن مالك: ٢ / ٥.

(٦) ينظر: التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: ١ / ٢٩٣.

والسيوطي (ت ٩١١هـ) عدها خمسة كما صنع سيبويه والمبرد وابن السراج في الأصول وابن مالك، لا ستة كما صنع آخرون، وذلك لأن أن وإن واحدة وإنما تكسر في مواضع وتفتح في مواضع وإن كانتا مختلفتين فالثانية فرع من الأولى^(١).
وقد عدها ابن جني (ت ٣٩٢هـ) ستة حروف^(٢)، وهي: إن - وأن - كأن - لكن - ليت - لعل.

وذهب عدد من النحاة إلى ما ذهب إليه ابن جني، منهم طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ) في شرح المقدمة المحسبة^(٣)، وابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) في البديع^(٤)، وابن هشام (ت ٧٦١هـ) في متن الندى^(٥).

الأحرف الناسخة ومعانيها: (٦)

١- (إن): بكسر الهمزة وتشديد النون هي لتوكيد الحكم^(٧)، بين طرفي الإسناد في الجملة الاسمية ونفي الشك عنها، وينفي الإنكار إن كان منكراً لها، وقيل للتحقيق^(٨).

(١) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١/ ٤٨٤.

(٢) ينظر: اللمع في العربية لابن جني: ٤١.

(٣) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ١/ ٢١٦.

(٤) ينظر: البديع في علم العربية: ١/ ٥٣٢.

(٥) ينظر: متن قطر الندى وبل الصدى ١١. شرح قطر الندى وبل الصدى: ١٤٧.

(٦) ينظر: الجملة الاسمية عند ابن هشام الأنصاري / د. أميرة علي توفيق: ١٢٥، ١٢٧.

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ١١٦. واللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ: ٢/ ٥٣٥. وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/ ٥٢٣. وشرح قطر الندى وبل الصدى: ١٤٧. والمنهاج المختصر في علمي النحو والصرف: ٧٥.

(٨) ينظر: اللمع في العربية لابن جني: ٤١. والبديع في علم العربية: ١/ ٥٣٢.

ووجدتُ في المحرر الوجيز (إن) شاهداً كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة البقرة: ٦].

قال ابن عطية: يجوز أن يكون (سواء) في محل رفع خبر (إن)، أو رفع على الابتداء وخبره فيما بعده، والجملة خبر إن، ويصح أن يكون خبر إن لا يؤمنون^(١). وقوله يجوز أن يكون (سواء) خبر هذا بعيد؛ لأن جملة (إن الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ) لا تحقق معنى وفائدة، ولا يحسن السكوت عليها.

وأما قوله سواء في محل رفع فعلى الابتداء وخبره فيما بعده حيث جعل الخبر مبتدأ وجعل المخبر عنه خبراً على جهة الاتساع، فتكون بمنزلة: (إن خيراً منك زيد) و(إن مثلك عمرو)، ولما لم يكن الخبر يحتاج إلى ضمير يعود إليه من المبتدأ لم يكن في هذه الجملة ضمير يعود إلى (سواء)، لأن الإنذار وعدم الإنذار هو المبتدأ بالتأويل، أي إنذارك وعدمه سواء، (وسواء عليهم) هو الخبر في الأصل فلا يحتاج (سواء) إلى ضمير يعود إليه من المبتدأ^(٢).

وقيل إن جملة: (سواء): اعتراضية، وجملة: {لا يؤمنون}: هي جملة في محل رفع خبر (إن)، وأكد ذلك صاحب إعراب القرآن،^(٣) وهو الأرجح.

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٨٧ / ١.

(٢) ينظر: تفسير الكتاب العزيز وإعرابه: ٣٣١. والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١ / ١٠٥.

(٣) ينظر: إعراب القرآن الكريم ط دار الصحابة: ٢٥ / ١.

٢- أن: حرف للتحقيق ^(١) وقيل هو حرف تأكيد مثل إن ^(٢)، وبوساطته يمكن أن تؤول الجملة الاسمية بمصدر، مثل (يعجبني أنك مجتهد) أي: يعجبني اجتهداك.

ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ

كَأَنُورًا يَعْلَمُونَ ﴿١٠٣﴾ [سورة البقرة: ١٠٣].

ذهب ابن عطية إلى أن: (أن) في موقع رفع، المعنى لو وقع إيمانهم، و لمثوبة، مصدر يقع للمضي والاستقبال، (ولمثوبة) بسكون الثاء وفتح الواو، وهو مصدر أيضا كمشورة ومشورة، ومثوبة رفع بالابتداء (وخير) خبره والجملة خبر أن، والمثوبة عند جمهور الناس بمعنى الثواب والأجر، وهذا هو الصحيح، واللام فيها لام القسم لأن لام الابتداء مستغنى عنها، وهذه لا غنى عنها ^(٣).

وذهب صاحب التحرير إلى أن (لو) شرطية امتناعية اقترن شرطها بأن، و (أن) مع صلتها في محل مبتدأ عند جمهور البصريين وما في جملة الصلة من المسند والمسند إليه أكمل الفائدة فأغنى عن الخبر، وقيل خبرها محذوف تقديره ثابت أي ولو إيمانهم ثابت ^(٤).

أما في إعراب القرآن فإن: (ولو) الواو استئنافية أو عاطفة ولو شرطية (أنهم) أن واسمها (آمنوا) فعل ماض وفاعل والجملة الفعلية خبر إن وان واسمها وخبرها في تأويل مصدر مبتدأ خبره محذوف ^(٥).

(١) ينظر: اللمع في العربية لابن جني: ٤١. والبدیع في علم العربية: ١/ ٥٣٢.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ١١٦. واللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ: ٢/ ٥٣٥. وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/ ٥٢٣. وشرح قطر الندى وبل الصدى: ١٤٧. والمنهاج المختصر في علمي النحو والصرف: ٧٥.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١/ ١٨٩.

(٤) ينظر: التحرير والتنوير: ١/ ٦٤٨.

(٥) إعراب القرآن وبيانه، لمحيي الدين: ١/ ١٦١.

وذهب الزحيلي (٢٠١٥): إلى ما ذهب إليه ابن عطية بقوله: إنَّ مصدرية في موقع رفع، والتقدير: ولو وقع إيمانهم، ولو حرف يمتنع له الشيء لامتناع غيره، وجوابه لمثوبة و (مثوبة) مبتدأ، وجاز الابتداء به مع كونه نكرة، لأنه تخصص بالصفة وهو من عند الله فقرب من المعرفة، وخبره: (خير) والجملة خبر أن^(١).

٣- لكن^(٢): وهو حرف للاستدراك، والتوكيد، والاستدراك: هو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم السامع ثبوته، أو إثبات ما يتوهم السامع نفيه، وهذا يستلزم أن يسبقها كلام له صلة بمعموليهما وما بعدها يجب أن يكون مخالف لما قبلها في المعنى وتستعمل في الاستدراك غالباً نحو: (زيدٌ شجاع لكنه بخيل).

٤- كأنّ وهو حرف يفيد التشبيه المؤكد، أي تشبيه اسمها بخبرها فيما يشتهر به الخبر، وتشبيهها أقوى من التشبيه بالكاف لأنه مركب من الكاف و (أن) واستعمالها في التوكيد مطرود عند جمهور النحاة نحو: (كأنّ الطفل ملك).

٥- ليت^(٣): حرف يفيد التمني والتمني هو طلب أمر محبوب غير متوقع الحدوث سواء أكان مستحيلاً أو ممكناً، نحو: (ليت الشباب عائد)، وقوله منقطع الرجاء (ليت لي مالاً فأحج منه) ويؤتى بالفعل (أتمنى).

(١) ينظر: التفسير المنير للزحيلي: ١/ ٢٤٢.

(٢) ينظر: شرح ابن الناطم على ألفية ابن مالك: ١١٦. واللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ: ٢/ ٥٣٥. وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١/ ٥٢٣. وشرح قطر الندى وبل الصدى: ١٤٧. والمنهاج المختصر في علمي النحو والصرف: ٧٥. اللمع في العربية لابن جني: ٤١. والبدیع في علم العربية: ١/ ٥٣٢.

(٣) ينظر: اللمع في العربية لابن جني: ٤١. والبدیع في علم العربية: ١/ ٥٣٢. والجملة الاسمية د. علي أبو المكارم: ١٣٥.

٦- لعل: ذكر النحاة لها معانٍ عدة^(١):

- التوقع أو بعبارة ترجي الشيء المحبوب وانتظار حصول الشيء المرغوب فيه، نحو قوله تعالى: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثَ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١].
- الإشفاق أو شدة الخوف في مكروهه نحو قوله: ﴿فَلَعَلَّكَ بَدِخٌ نَّفْسَكَ﴾ [الكهف: ٦]

- ((التعليل: ومن النحاة من أجاز استعمالها للتعليل أخذاً من قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَحْشَى﴾ [طه: ٤٤])^(٢).
- الاستفهام: نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي﴾ [عبس: ٣].
- وقيل اللام التي في (لعل) هي أصل وقيل زائدة وقيل ابتداء^(٣).

عمل إن وأخواتها:

ذهب الكوفيون إلى أن (إن) وأخواتها لا ترفع الخبر، نحو (إن زيدا قائم) وتعدّ إن من الحروف التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر وحكمها البناء على الفتح، وزيداً اسمها وقائم خبرها، وما أشبه ذلك، وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر^(٤).

أما الكوفيون؛ فاحتجوا بأن قالوا: إن هذه الحروف في الأصل لا تنصب الاسم، وإنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فرع عليه، وإذا كانت فرعاً عليه فهي أضعف منه؛ فينبغي أن لا يعمل في الخبر، جرياً على القياس في حط الفروع عن الأصول؛

(١) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١/ ٤٨٤، من دون الشواهد القرآنية.

(٢) الجملة الاسمية د. علي أبو المكارم: ١٣٥.

(٣) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ١/ ٤٨٤.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ١/ ١٤٤.

لأننا لو أعملناه عمله لأدى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز؛ فوجب أن يكون باقيا على رفعه قبل دخولها. والذي يدل على ذلك قول الشاعر:

لا تتركني فيهم شطيرا لني إذن أهلك أو أطيرا^(١)

فالنصب هنا بـ(إذن)، والذي يدل على ضعفها أيضاً أنه إذا اعترض عليها بأدنى شيء بطل عملها واكتفى به، كقولهم (إن بك يكفل زيد) كأنها رضية بالصفة لضعفها^(٢). وهذا يعني إن الكوفيين يُعملوها في الاسم ويبقي الخبر مرفوعا كما كان قبل دخولها^(٣).

ورد أبو البركات (ت ٥٧٧هـ): على قول الكوفيين الأول، بأن ادعاءهم هذا يبطل باسم الفاعل؛ فإنه إنما عمل لشبه الفعل، ومع هذا فإنه يعمل عمله، ويكون له مرفوع ومنصوب كالفعل، تقول: زيد ضارب أبوه عمراً، كما تقول: يضرب أبوه عمراً، وأما البيت فأجاب عنه أبو البركات بثلاثة أوجه^(٤):
أحدها: أن هذا شاذ فلا يكون فيه حجة.

والثاني: أن الخبر هنا محذوف، كأنه قال: لا تتركني فيهم غريباً بعيداً، إني أدلُّ إذن أهلك أو أطيرا، وحذف الفعل الذي هو الخبر؛ لأن في الثاني دلالة على الأول المحذوف.

والثالث: أن يكون جعل (إذن أهلك أو أطيرا) في موضوع الخبر، كقولك (إني لن أذهب) فشبه إذن بلن، وإن كانت لن لا يلغى في حال بخلاف إذن.

(١) لم ينسب البيت إلى نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده ابن منظور (ش ط ر) ولم يعزه، وشرحه البغدادي في الخزانة: ٣/ ٥٧٣. والأشمونى: ١٠١٣. وابن هشام في المغني: ٢١.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ٢٢ (١/ ١٤٥).

(٣) ينظر: البديع في علم العربية: ١/ ٥٣٥.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ٢٢ (١/ ١٤٥ - ١٤٦).

وأما قولهم (إن بك يكفل زيد) و(إن بك زيد مأخوذ) فالتقدير فيه: إنه بك يكفل زيد، وإنه بك زيد مأخوذ^(١).

وأما البصريون فاحتجوا بقولهم: إن هذه الأحرف تعمل في الخبر، وذلك لأنها شابته الفعل لفظاً ومعنى، ووجه المشابهة بينهما كما يأتي^(٢):
أ- أنها مختصة بالأسماء كالأفعال.

ب- أنها تدخل على المبتدأ والخبر كان وظننت وأخواتهما.

ت- أنها مبنية على الفتح كالأفعال الماضية^(٣).

ث- أنها تدخلها نون الوقاية كما تقول: ضربني، وهذا الوجه ذكره جماعة وهو فاسد، لأن اتصال نون الوقاية بها لم يكن إلا عند اتصالها بياء المتكلم، وذلك لم يحصل لها إلا بعد الشبه بالفعل.

ج- أنها على وزن الفعل^(٤).

خبر إن وأخواتها:

فكل ما جاز في المبتدأ والخبر جاز مع (إن) وأخواتها، إذ يمكن أن يكون الخبر نكرة ومعرفة كما في المبتدأ والخبر، فتقول: (إن زيدا قائم)، و (إن زيدا أخوك) كما تقول ذلك في المبتدأ، ومن شرطه فإنه إذا اجتمع معرفة ونكرة، فالاسم هو المعرفة، والخبر هو النكرة، كما كان كذلك في المبتدأ والخبر، وإذا كان جملة، فلا بدَّ فيها من عائد إلى المبتدأ، كما كان كذلك في المبتدأ والخبر، لا فرق بينهما، إلا إن الذي كان مبتدأ مرفوعاً ينتصب هنا بـ(إن) وأخواتها، وتدخل كذلك على الجملة الاسمية والجملة الفعلية^(٥).

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ٢٢ (١/ ١٤٥ - ١٤٦).

(٢) ينظر: توجيه اللمع: ١٤٧.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٢٥٤.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ٢٢ (١/ ١٤٥).

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٢٥٦.

وإن قيل لماذا قدم المنصوب على المرفوع وذلك من وجهين ^(١): -
أحدهما: إن الخبر قد يكون مضمراً، فلو قدم لاتصل بأن وتغيرت صيغتها تقول:
إن الكرام أنتم، فلو قدم المرفوع لقلت: [إن] أنتم الكرام.
والآخر: إن (إن) حرف، وهي أضعف من الفعل، فأعطيت أضعف أحواله وهو
لزوم تقديم المنصوب، لأن الأصل في الفعل تقديم المرفوع.
وتختلف عن المبتدأ والخبر بأمور منها أنه لا يجوز توسط الخبر بين العامل
واسمه، ولا تقديمه عليها كما جاز في المبتدأ والخبر لا يقال: (إن قائم زيدا) ويستثنى
من ذلك ما إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً فإنه يجوز فيما أن يتوسط لأنهم قد
يتوسعون فيهما ما لم يتوسعوا في غيرهما ^(٢).

خبر إن الجملة:

والجملة تكون أما فعلية أو اسمية أو ظرفية والذي يعنينا هنا فقط الجملة الاسمية والفعلية.

١- اسمها ضمير وخبرها جملة اسمية معرفة.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ عَنِ اللَّهِ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [سورة البقرة: ٢٨٣]. قال ابن عطية ((قلبه فاعل بـ
(آثم)، ويجوز أن يكون ابتداء وقلبه فاعل يسد مسد الخبر، والجملة خبر إن،
ويجوز أن يكون قلبه بدلاً على بدل بعضهم من الكل ^(٣))).

وقوله إن قلبه فاعل بـ(آثم) بعيد لأنه اسم فاعل، ولم يقل من المعربين ولا النحاة مثل هذا القول.

(١) ينظر: توجيه المص: ١٤٨.

(٢) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ١٦٢. وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ١/ ٢٣٢. وشرح الأشموني
لألفية ابن مالك: ١/ ٢٩٨.

(٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١/ ٣٨٨.

قال أبو جعفر النَّحَّاس (ت ٣٣٨هـ): (ومن يكتمها فإنه آثم قلبه) فيه وجوه (١):
الوجه الأول: إن رفعت آثماً على أنه خبر (إن) و (قلبه) فاعل سد مسد الخبر.
الوجه الثاني: أو رفعت آثماً على الابتداء وقلبه فاعل وهما في موقع خبر (إن).
والوجه الثالث: رفع آثماً على أنه خبر الابتداء ينوي به التأخير.
والوجه الرابع: وإن شئت كان قلبه بدلاً من آثم كما تقول: هو قلب الآثم.
والوجه الخامس: ((وإن شئت كان بدلاً من المضمر الذي في آثم وأجاز أبو حاتم
(فإنه آثم قلبه) قال: كما تقول: هو آثم قلب الإثم. قال: ومثله: أنت عربيّ قلباً
على المصدر. قال: أبو جعفر: وقد خطئ أبو حاتم في هذا لأن قلبه معرفة ولا
يجوز ما قال في المعرفة، لا يقال: أنت عربيّ قلبه)) (٢).
أما الزمخشري فجوز أن يكون آثم خبراً مقدماً وقلبه مبتدأ والجملة في موقع
خبر إن (٣).

وهذا الوجه لا يجيزه الكوفيون؛ وذلك لأن الضمير المرفوع عندهم لا يعود
على متأخر باللفظ، و (آثم) قد تحمل ضميراً لأنه وقع خبراً، وعلى هذا الوجه فيجوز
أن تكون الهاء ضمير الشأن وأن تكون ضمير (من) (٤).

وذهب العلامة الحافظ المقرئ: (ت ٦٤٣هـ) إلى ما ذهب إليه ابن عطية في هذه
الآية، إلا أنه أضاف عليه إن آثم يحتمل أن يرتفع بخبر إن على المذهب المنصور،
و(قلبه) رفع به على الفاعلية، كأنه قيل (يأثم قلبه) واتفق معه بأن يرتفع بالابتداء،

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٤٠. والتبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٣٣.

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٤٠. وينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: ١/ ١٤٦.

(٣) ينظر: الكشف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري: ١/ ٣٢٩.

(٤) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ٦٨٤.

و(قلبه) به أيضاً ساداً مسد الخبر، والجملة خبر إن، وأن يرتفع قلبه بالابتداء، وآثم خبره، والجملة خبر إن^(١).

وقيل (آثم) اسم فاعل من: آثم قلبه، و: قلبه، مرفوع بالفاعلية، وأما (آثم) جاء خبر: إن. إما قول ابن عطية: (يجوز أن يكون (آثم) ابتداء وقلبه فاعل يسد مسد الخبر، والجملة خبر إن)، هذا لا يصح على مذهب سيبويه وجمهور البصريين، لأن اسم الفاعل لم يعتمد على أداة نفي ولا على أداة استفهام، نحو: أقائم الزيدان؟ و أقائم الزيدون؟ وما قائم الزيدان؟ لكنه يجوز عند الفراء من الكوفيين والأخفش من البصريين فهما يجيزان: قائم الزيدان؟ فيرفع الزيدان باسم الفاعل دون الاعتماد على أداة نفي ولا الاستفهام وأما قول ابن عطية الآخر: يجوز أن يكون قلبه، بدلاً على بدل بعض من كل، يعني: أن يكون بدلاً من الضمير المرفوع المستكن في (آثم)، والإعراب الأول هو الأوجه^(٢).

٢- اسمها معرفه (ضمير) وخبرها جملة اسمية من المبتدأ والخبر اسمها نكره اكتسب التعريف بالوصف:

قال تعالى: ﴿يَا بَرَهِيمُ اَعْرِضْ عَنْ هَذَا إِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرٌ رَبِّكَ وَإِنَّهُمْ آتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ﴾ [هود: ٧٦]. قال ابن عطية ((وقوله (آتِيهِمْ عَذَابٌ) ابتداء وخبر والجملة في موقع خبر (إن) وقيل: آتِيهِمْ خبر (إن) فهو اسم فاعل معتمد، و(عَذَابٌ) فاعل بـ(آتِيهِمْ))^(٣).

(١) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/ ٦١٠. و تفسير القرطبي: ٣/ ٤١٦.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٢/ ٧٤٦. واللباب في علوم الكتاب: ٤/ ٥١٣.

(٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٣/ ١٩٣.

وذهب تاج القراء: (ت ٥٠٥ هـ) إلى أن قوله: (وإنهم آتيهم عذاب) فعذاب، يرتفع من وجهين^(١): أحدهما: كونه فاعلاً لـ (آتيهم) لما وقع خبراً. والثاني: إنه خبر المبتدأ، و(آتيهم) المبتدأ، والجملة خبر إن وهذا ما ذهب إليه ابن عطية.

أما المفسرون بعده فقد أعطوا للآية وجوه عدة: قيل يجوز أن تكون جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر لـ (إنهم)، أو يجوز أن يكون (آتيهم) الخبر و (عذاب) المبتدأ، وجاز ذلك لتخصصه بالوصف، ولتنكير (آتيهم) لأن إضافته غير محضة. أو يجوز أن يكون (آتيهم) خبر (إن) و (عذاب) فاعل به، ويدل على ذلك قراءة عمرو بن هرم: (وإنهم أتاهم) بلفظ الفعل الماضي^(٢).

أما في إعراب القرآن فـ {إنهم}، (إن): حرف توكيد ونصب و (الهاء): اسم إن، و{آتيهم}: خبر إن، وجملة: (إنهم آتيهم) معطوفة على جملة: (إنه قد جاء) لا محل لها^(٣).

والوجه الأول الذي ذكره ابن عطية فيه نظر، وإما الوجه الثاني الذي ذكره هو وبعض المفسرين مردود بكون (إنهم) حرف واسم و(آتيهم) خبره؛ لأن الوقوف على (إنهم آتيهم) لا يحقق فائدة ولا يحسن السكوت عليه.

٤- خبر إن جملة فعلية إذ جاء اسمها اسم موصول، وخبرها جملة فعلية فعلها فعل مضارع من الأفعال الخمسة، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا

(١) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل: ١/ ٥١٥.

(٢) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٣٦٠. واللباب في علوم الكتاب: ١٠/ ٥٣٠.

(٣) ينظر: إعراب القرآن الكريم ط دار الصحابة: ٢/ ١٠٢٨. وتفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ١٣/ ١٩١.

الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّنْ تَبُورَ ﴿٢٩﴾ [فاطر: ٢٩]، إذ ذكر ابن عطية: إن (يَرْجُونَ) جملة في موقع رفع خبر إن^(١).

يبدو أن ابن عطية ذهب مذهب تاج القراء، في جعل يرجعون جملة في محل رفع خبر لـ (إن)^(٢)، وأضاف الزمخشري: على ما تقدم من القول يجوز أن تكون جملة يرجون في موقع الحال على قوله: (وأنفقوا راجين ليوفيهم)، وخبر إن: إنه غفور^(٣)، التي في قوله: ﴿يُؤْفِقُهُمْ أَجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُمْ مِّن فَضْلِهِ إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [فاطر: ٣٠]

وذهب بعض المفسرين بعد ابن عطية إلى ما ذهب إليه بقولهم: (يرجون) جملة في موقع خبر إن، منهم البيضاوي، وصاحب تفسير النسفي^(٤)، واكتفى أبو حيان بنقل قول الزمخشري إن (يرجون) حال، وانه غفور خبر إن^(٥).

على حين ذهب السمين الحلبي إلى أن لخبر (إن) وجهين: ^(٦)
أحدهما: الجملة من قوله (يرجون) و(لن تبور) صفة (تجارة).
الآخر: أن الخبر {إنه غفور شكور} جوز هذا الزمخشري بحذف العائد أي:
(غفور لهم). وعليه فيرجون حال من (أنفقوا)، أي: أنفقوا ذلك راجين.

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٤/ ٤٣٨.

(٢) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل: ٢/ ٩٤٦.

(٣) ينظر: الكشف عن حقائق غوامض التنزيل: ٣/ ٦١٢.

(٤) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي: ٤/ ٢٥٨. ومدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي: ٣/ ٨٧.

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٩/ ٣١.

(٦) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٢٣١. واللباب في علوم الكتاب: ١٦/ ١٣٥ - ١٣٦.

٥- خبر إن جملة فعلية فعلها فعل مضارع منفي، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا﴾ [النور: ١١]. إذ يرى ابن عطية أن خبر (إن) الجملة من قوله: {لا تحسبوه}، ويكون {عصبة} بدلاً من فاعل (جاءوا) والتقدير: (إن فعل الذين)، وهذا أنسق في المعنى وأكثر فائدة من أن تكون جملة (عصبة) هو خبر (إن) (١). ويرى البيضاوي أن الخبر هو (عُصْبَةٌ مِنْكُمْ) وجملة (لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ) مستأنفة (٢). وذهب ابن جزي (ت ٧٤١هـ): أن الأظهر أن يكون الخبر جملة (عصبة) (٣). وذكر أبو حيان قول ابن عطية، ولم يعترض عليه، والدليل على ذلك أنه أقره وجهاً، ولكنه هو أيد أن تكون {عصبة} خبر (إن) (٤).

وَرَدَّ السمين الحلبي قول ابن عطية: بأنه أوقع خبر (إن) جملة طلبية، ولا يجوز ذلك. وإن ورد منه شيء في الشعر، وذكر أن ابن عطية قدر مضافاً قبل الموصول ليصح به التركيب الكلامي؛ إذ لو لم يقدر لكان التركيب: لا تحسبوه. ولا يعود الضمير في (لا تحسبوه) على قول ابن عطية على الإفك؛ لئلا تخلو الجملة من رابط يربطها بالمبتدأ. وفي قول غيره يجوز أن يعود على (الإفك) أو على (القذف)، أو على المصدر المفهوم من (جاؤوا) أو على ما نال المسلمون من الغم (٥).

وذهب صاحب التحرير إلى أن جملة: (لا تحسبوه شراً لكم) خبر إن والمعنى: لا تحسبوا إفكهم شراً لكم، لأن الضمير المنصوب من (تحسبوه) لما عاد إلى الإفك

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٤/ ١٦٩.

(٢) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي: ٤/ ١٠٠.

(٣) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: ٢/ ٦٣.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٨/ ٢٠.

(٥) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٨/ ٣٨٩. واللباب في علوم الكتاب: ٤/ ٣١٢.

وكان الإفك متعلقا بفعل (جاءوا) صار الضمير في قوة المعرف بلام العهد، فالتقدير: لا تحسبوا الإفك المذكور شرا لكم^(١).

وقوله أولى من قول ابن عطية؛ لأنه أجرى اللفظ على الظاهر، فيكون خال من الحذف، وقول السمين الحلبي لا يجوز أن يكون خبر إن جملة طلبية فيه خلاف فالأكثر منعه، وقيل الجملة غير المحتملة للصدق والكذب فيها خلاف والصحيح أنها تقع في موقع الخبر والخلاف لا يكون في (ليت ولا لعل وكأن) ولكن بإن ولكن ممكن^(٢).
وقيل يجوز أن يخبر خبر (إن) بجملة طلبية ولم يحتكم أحد من النحويين في هذا النزاع إلى أسلوب القرآن الكريم وقد وجدت الجملة الطلبية خبراً لـ (إن) في القرآن^(٣).
وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّاتِ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١].

وعلى ضوء ما سبق، فما ذهب إليه ابن عطية صحيح من حيث المعنى فالخبر هو الجزء المتمم للفائدة مع المبتدأ كما سبق تعريفه في حد ابن مالك، وقد جاء بالقلّة في كلام العرب، وردّ السمين الحلبي يوهّم أن المنع متفق عليه على حين هو محل خلاف، وإن كان المنع أكثر، لكن يجب ذكره لئلا يتوهم إن ابن عطية خالف النحاة وقال ما لم يقولوه.

(١) ينظر: التحرير والتنوير: ١٨/ ١٧١.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي: ٣/ ١٢٤٣.

(٣) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١/ ٤٩٧.

* **فصل جملة خبر إن عن اسمها:** ((واعلم: أن (إن وأخواتها) قد يجوز أن تفصل بينها وبين أخبارها بما يدخل لتوكيد الشيء أو لرفعه؛ لأنه بمنزلة الصفة في الفائدة يوضح عن الشيء ويؤكد ذلك قولك: إن زيداً فافهم ما أقول رجل صالح، وإن عمراً والله ظالم، وإن زيداً هو المسكين مرجوم؛ لأن هذا في الرفع يجري مجرى المدح والذم في النصب))^(١). وعلى ذلك يتأول قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ۖ أُولَٰئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ﴾ [الكهف: ٣٠-٣١]. فجملة (فأولئك..) خبر إن^(٢).

والى هذا ذهب ابن عطية إذ يرى أن: (أولئك) لهم جنات عدن ابتداء وخبر جملة، هي خبر إن الأولى، ونحو هذا من الاعتراض قول الشاعر:

إن الخليفة إن الله ألبسه سربال ملك به ترجى
وقال ابن عطية: ((ومذهب سيبويه أن الخبر في قوله لا نضيع على حذف العائد تقديره: من أحسن عملاً منهم))^(٤).

وقال الطبري: خبر (إن) الأولى جائز أن يكون قوله: (إننا لا نضيع أجر من أحسن عملاً) فيكون معنى الكلام: إننا لا نضيع أجر من عمل صالحاً، فترك الكلام الأول، واعتمد على الثاني بنية التكرير، كما قيل: (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) بمعنى: عن قتال فيه على التكرير، وجائز أن يكون: (إن الذين آمنوا) جزاء، فيكون معنى الكلام: إن من عمل صالحاً فإننا لا نضيع أجره، فتضمير الفاء في قوله

(١) بنظر: الأصول في النحو: ١/ ٢٦٠.

(٢) بنظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٦٠.

(٣) البيت لجرير، وصدره يكفي الخليفة أن الله سربله، ديوان جرير: ٤٣١.

(٤) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٣/ ٥١٤.

(إنّا)، وجائز أن يكون خبرها: أولئك لهم جنات عدن، فيكون معنى الكلام: إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات، أولئك لهم جنات عدن (١).

ويذكر الفراء (ت ٢٠٧هـ) وجهين أحدهما (٢): (أن قوله: {إنّا لا نضيع أجر من عمل صالحا})، فترك الكلام الأول واعتمد على الثاني كقول الشاعر (٣):

إن الخليفة إن الله ألبسَه
سربال ملك به ترجى

الثاني: أن يجعل {إن الذين آمنوا} في مذهب جزاء ويضمّر، فيصير كأنك قلت: إن من عمل صالحا فإنّا لا نضيع أجره).

وأضاف الزجاج (ت ٣١١هـ) ثلاثة أوجه في الخبر غير اللاتي ذكرهن الفراء (٤):
الأول: أن يكون على إضمار (إنّا لا نضيع أجر من أحسن عملا منهم)، ولم يحتج إلى ذكر منهم لأن الله تعالى قد أعلمنا أنه يحبط عمل غير المؤمنين. والثاني: يجوز أن يكون خبر (إن): (أولئك لهم جنات عدن)، ويكون قوله: (إنّا لا نضيع أجر من أحسن عملاً) قد فصل به بين الاسم وخبره؛ لأن فيه ذكر ما في الأول، لأن من أحسن عملاً بمنزلة الذين آمنوا. والثالث: أن يكون الخبر (إنّا لا نضيع أجر من أحسن عملاً). في معنى إنّا لا نضيع أجرهم، لأن ذكر (من) كذكر الذي، وذكر حسن العمل كذكر الإيمان. قال السمرقندي: (ت ٣٧٣هـ): يجوز أن يكون خبر أن قوله: (إنّا لا نضيع أجر من أحسن عملاً)، كأنه يقول: إنّا لا نضيع أجرهم، ويحتمل خبره قوله: (أولئك لهم جنات عدن) ويجوز أن يكون جوابه لم يذكر (٥).

(١) ينظر: جامع البيان ط دار التربية والتراث للطبري: ١٨ / ١٦-١٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢ / ١٤٠. والتفسير البسيط: ١٣ / ٦١١-٦١٢.

(٣) البيت لجريز بن عطية الحطفي، وصدره يكفي الخليفة أن الله سربله، ينظر: ديوان جريز: ٤٣١.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣ / ٢٨٣. والتفسير البسيط: ١٣ / ٦١١. وغرائب التفسير وعجائب التأويل: ١ / ٦٥٩.

(٥) ينظر: بحر العلوم السمرقندي: ٢ / ٣٤٥.

وذهب الثعالبي (ت ٤٢٧هـ): إلى أن قوله (إنا لا نضيع) هو كلام معترض،
وخبر إن، الأولى هو قوله: (أولئك لهم جنات عدن) ومثله في الكلام كثير (١).
وذهب المفسرون بعد ابن عطية مذهبه بأن: (أولئك لهم جنات عدن تجري من
تحتهم الأنهار) خبره، وما بينهما اعتراض وعلى الأول خبر ثان (٢).

وقيل: {أولئك لهم جنات عدن} كلام مستأنف بيان للأجر المبهم (٣)، والصحيح إن
خبر (إن) الأولى هو جملة (أولئك لهم اجر) لأنه يجوز أن يفصل بين إن وأخبارها.

(١) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعالبي: ١٧ / ١٢٦.

(٢) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل لبيضاوي: ٣ / ٢٨٠.

(٣) ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل لنسفي: ٢ / ٢٩٩.

المبحث الثالث

جملة الصفة (النعته) المرفوعة

تعددت تسميات النعت في الدرس النحوي إذ اطلقوا عليه النعت ومصطلح الصفة أو الوصف، وكل هذه المصطلحات تؤدي معنى واحداً غير أن مصطلح النعت شاع لدى الكوفيين، ومصطلح الصفة أو الوصف برز عند البصريين، وغلب مصطلح الكوفيين وذاع استعمال النعت^(١).

وعلى الصعيد اللغوي فالنعت لغة:

النعت والصفة مصدران لهما معنى واحد فالصفة تسمية بصرية والنعت تسمية كوفية، ويدل النعت على التجدد والتغير والصفة تدل على الثبات ولو لفترة، جاء في الصحاح النعت الصفة: ونعنت الشيء وانتعته، إذا وصفته^(٢).

وقال ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) ((النعت وصف الشيء بما فيه من حسن، ولا يقال في القبيح إلا أن يتكلف متكلف، فيقال نعت سوء، والوصف يقال في الحسن والقبيح))^(٣). وجاء في لسان العرب: وصفك الشيء، تنعته بما فيه وتبالغ في وصفه؛ والنعت: ما نعت به. نعته ينعته نعتاً: ورجل ناعت من قوم نعات^(٤).

ومما يتقدم يتضح إن النعت يكون بالأشياء الجميلة، وأما قول ابن الأثير عند النظر إليه نجد أن بين النعت والوصف عموم وخصوص، ممكن أن نقول كل نعت وصف وليس كل وصف نعت.

(١) ينظر: التوابع في الجملة العربية محمد حماسة: ٢٢.

(٢) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ١/ ٢٦٩.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر: ٥/ ٧٩. ولسان العرب، مادة نعت: ٢/ ١٠٠.

(٤) ينظر: لسان العرب: ٢/ ٩٩.

النعْت اصطلاحاً:

لم يعرف سيبويه النعت أو الصفة في كتابه، لكن جاء عنه في باب مجرى النعت على المنعوت: ((فأما النعت الذي جرى على المنعوت فقوله: مررت برجل ظريف قبل، فصار النعت مجروراً مثل المنعوت لأنهما كالاسم الواحد))^(١). وعند النظر إلى كلامه نجد فيه إشارة إلى تطابق النعت والمنعوت في الأعراب وانهما كالاسم الواحد.

وكرّرت تعريفات النحاة الأوائل والمعاصرين للنعت فعرف الرمانى (ت ٣٨٤هـ):
الصفة قول له بيان زائد على بيان الاسم الجاري عليه مخصص له^(٢).

وفي شرح اللوحة عرفه ابن هشام: ((النعت هو التابع المشتق أو المقدر بالمشتق نحو: قام زيد الفاضل، وجاء زيد الأسد))^(٣).

وأضاف ابن هشام عليه تعريفاً آخر: ((وهو التابع المشتق أو المؤول به المباين للفظ متبوعه))^(٤)، وكان تعريفه في أوضح المسالك: ((هو التابع الذي يكمل متبوعه، بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتعلق به))^(٥).

والنعت تعبير اصطلاحه الكوفيون وربما قاله البصريون والأكثر عندهم الوصف والصفة، وهو تابع مكمل لمتبوعه لدلالته على معنى فيه أو في متعلق به قاله السيوطي عن أبي حيان^(٦).
وعرفه من المحدثين إبراهيم بركات: ((بأنه تابع بغير واسطة يكمل متبوعه دالاً على معنى فيه، أو فيما ينسب إليه مادياً أو معنوياً، أو معنى يريده المتحدث دلالة مطلقة))^(٧).

(١) الكتاب لسيبويه: ١/ ٤٢١.

(٢) رسالة الحدود: ٦٩.

(٣) شرح اللوحة البدرية: ٢/ ٢٧٧.

(٤) شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٨٣. وآثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني: ٢٠/ ٥٩.

(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣/ ٢٧٠. وينظر: لأشباه والنظائر للسبكي: ٢/ ٢٤٣. والتوابع في الجملة العربية محمد حماسة: ٢٣.

(٦) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣/ ١٤٥.

(٧) النحو العربي لإبراهيم بركات: ٥/ ٥.

النعته الحقيقي والسببي:

النعته الحقيقي: هو المتمم لما سبق بوسمه ^(١)، وقيل ((هو الجاري على ما قبله)) ^(٢)، أو هو ما يبين صفة من صفات متبوعه، نحو (جاء خالد الأديب)، فالأديب بين صفة متبوعة، وهو خالد، أما الحسن فلم يبين صفة الرجل، إذ ليس القصد وصفه بالحسن، وإنما بين صفة الخط الذي له ارتباط بالرجل، لأنه صاحبه المنسوب إليه ^(٣).
وأما النعته السببي: ((فهو متم ما سبق بوسم ما اعتلق به)) ^(٤)، أو ((هو الجاري على ما بعده)) ^(٥)، وعرفه من المحدثين مصطفى الغلاييني (-١٣٦٤هـ): بقوله [هو ما يبين صفة من صفات ما له تعلق بمتبوعه وارتباط به نحو (جاء الرجل الحسن خطه)] ^(٦).

المطابقة بين النعته والمنعوت:

أولاً: مطابقة النعته الحقيقي لمتبوعه:

- ١- يجب أن يطابق المنعوت في واحد من الأوجه الإعراب الثلاثة: الكسر والرفع والنصب.
- ٢- ويتبعه في التذكير والتعريف.
- ٣- ويتبعه في الجنس أي بالتذكير والتأنيث.
- ٤- ويتبع المنعوت في العدد: الأفراد والتثنية والجمع. نحو: رأيت تلميذاً مجتهداً ^(٧).

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢/ ٩٤٧. شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو: ٢١٢.

(٢) شرح كتاب الحدود في النحو: ٢٥٠.

(٣) جامع الدروس العربية: ٣/ ٢٢٤.

(٤) شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو: ٢١٢.

(٥) شرح كتاب الحدود في النحو: ٢٥٢.

(٦) ينظر: جامع الدروس العربية: ٣/ ٢٢٤.

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٠٧. والكناش في فني النحو والصرف: ١/ ٢٢٦. وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي: ٤/ ١٩٠٩. والتوابع في الجملة العربية، محمد حماسة: ٤١. والقواعد التطبيقية في اللغة العربية: ٣٢٨.

ثانياً: مطابقة النعت السببي لمنعوته:

لو كان الوصف رافعاً لاسم ظاهر فإن تذكيره وتأنيثه على حسب ذلك الاسم الظاهر لا على حسب المنعوت، كما أن الفعل الذي يحل محله يكون كذلك، نحو: (مررت برجل قائمة أمه) فتؤنث الصفة لتأنيث (الأم) ولا تلتفت لكون الموصوف مذكراً؛ لأنك تقول في الفعل: (قامت أمه) وتقول في عكسه (مررت بامرأة قائم أبوها) فتذكر الصفة لتذكر الأب ولا تلتفت لكون الموصوف مؤنثاً لأنك تقول في الفعل قام أبوها.

ويجب إفراد الوصف ولو كان فاعله مثنى أو مجموعاً كما يجب ذلك في الفعل فتقول: (مررت برجلين قائم أبواهما) و(برجال قائم أبأؤهم) كما تقول: (قام أبواهما وقام أبأؤهم) (١).

أقسام النعت:

يرد النعت بصور مختلفة، وليس على نمط واحد بل يتخذ عدة أنماط بحسب السياق وما يقتضيه وسنفصل بهذا الفصل القول بالنعت الجملة ونترك بقيه الأقسام لأنها لا تمت لموضوعنا بصلة والنعت بصورة عامه يقسم على نعت مفرد (مشتق وجامد) ونعت جملة (جملة اسمية وجملة فعلية) وهو ما يهمناء، والنعت شبه الجملة (الظرف والجار والمجرور).

النعت الجملة:

من الأمور التي ينعت بها غير المفرد هي الجملة حيث تقع نعتاً لما قبلها سواء أكانت جملة اسمية أو فعلية، وتتبع ما قبلها في الإعراب، فإذا كان المنعوت مرفوعاً كانت في محل رفع، وإذا كان منصوباً كانت في محل نصب، وإذا كان مجروراً كانت

(١) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى ٢٨٧-٢٨٨. والتصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: ١١٢/٢.

في محل جر، فإذا وقعت الجملة الخبرية بعد نكرة، بشرط ترتبط بضمير يعود إلى المنعوت، وعند النعت بالجملة لأبد أن تتوفر شروط في المنعوت والجملة فأما شروط المنعوت فهي (١):

- هو أن يكون (منكراً) إما لفظاً ومعنى، نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٤]
- أو معنى لا لفظاً، وهو المعروف بـ (أل) الجنسية، كقول الشاعر (٢):

ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا

((والجملة الخبرية إذا وقعت بعد النكرة المحضة أعربت نعتاً، وإذا كانت بعد نكرة غير محضة جاز إعرابها نعتاً بشروط)) (٣).

وأما شروط النعت بالجملة فهي (٤):

- ١- أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف: إما ملفوظ كما تقدم، أو مقدر كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [سورة البقرة: ٤٨].
- ٢- يجب أن تكون الجملة خبرية نعتاً للأسماء النكرة لحاجتها إلى البيان أو التوضيح والتخصيص، وتكون الجملة الخبرية محتملة الصدق والكذب،

(١) ينظر: شرح ابن النازم على ألفية ابن مالك: ٣٥٢. وشرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٢/ ٣٢٠. وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٣/ ٩١.

(٢) لم ينسب البيت إلى قائل قيل لرجل من سلول من بحر الكامل، شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٢١٨. استعمله ابن جني في الخصائص: ٣/ ٣٣٣. وأمالى ابن الحاجب: ٢/ ٦٣١.

(٣) في التطبيق النحوي والصرفي: ٣٣٣.

(٤) ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٢/ ٣٢١-٣٢٠. وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٣/ ٩١-٩٢.

وقد بين ذلك ابن مالك في الألفية بقوله (١):

ونعتوا بجملة منكراً فأعطية ما أعطيته خبراً
ومنع أن تقع الجملة ذات الطلب نعتاً فلا يجوز: (مررت برجل أضربه)، أو لا تهنه.
٣- أن يكون المنعوت بالجملة نكرة؛ لأن مدلول الجملة نكرة، نحو: جاء رجل
قام أبوه، فهو يساوي في معناه: جاء رجل قائم أبوه، فقائم نكرة، وكذلك لا تقع الجملة
نعتاً للمعرفة، وإذا وصفت المعرفة بالجملة نأتي بالذي وتكون الجملة صلتها، وقد يكون
المنعوت نكرة في المعنى معرفاً في اللفظ (٢).

أولاً: مواقع رفع جملة النعت الاسمية:

إن الجملة الاسمية تدل على الثبوت، والجملة الاسمية موضوعة للإخبار بثبوت
المسند للمسند إليه بلا دلالة على تجدد أو استمرار، وإذا كان خبرها اسماً فقد يقصد
به الدوام والاستمرار الثبوتي بمعونة القرائن، فليس كل جملة اسمية مفيدة للدوام فإن
(زيد قائم) يفيد تجدد القيام لا دوامه (٣).

قال تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ وَأَخْشَوْا يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ وَلَا مَوْلُودٌ
هُوَ جَارٌ عَنْ وَالِدِهِ شَيْئًا﴾ [٣٣] [لقمان: ٣٣] إذ بين ابن عطية أن: (هو جاز) جملة في
موقع الصفة، لمولود (٤).

(١) ألفية ابن مالك: ٤٥.

(٢) ينظر: التوابع في الجملة العربية، محمد حماسة: ٤٩.

(٣) ينظر: الكليات: ٣٤١.

(٤) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٣٥٦/٤.

قليل (مولود) رفع بالعطف على الوالد، وهو مبتدأ، و(جاز)، خبره، وجملة (وهو جاز) صفة لمولود^(١)، وقيل (ولا مولود) عطف على والوالد أو مبتدأ خبره، هو جاز عن والده شيئاً والجملة صفة^(٢).

وجعل الشيخ أبو حيان جملة و(هو جاز) مرتبطة بـ(ولا مولود) في وجهين^(٣):
الاول: أن يكون معطوفاً على والد، والجملة من قوله: (هو جاز)، صفة لمولود.
والآخر: أن يكون مبتدأ، وهو مبتدأ ثان، وجاز خبره، والجملة خبر للأول، وجاز الابتداء به، وهو نكرة لوجود مسوغ ذلك، وهو النفي. وقد منع المهدوي أن يكون مبتدأ؛ لأنَّ الجملة بعده صفة له فيبقى بلا خبر، ولا مسوغ غير الوصف. وهو سهو؛ لأن النكرة متى اعتمدت على نفي ساغ الابتداء به، وهذا من أشهر مسوغاته، لأنه يطلبه لا يجزي ويطلبه جاز، فجعلناه من إعمال الثاني، لأنه المختار.
وبعضهم اكتفى بكونها جملة في موقع صفة لـ(ليوماً)^(٤)، وفي بعض كتب الإعراب فإنَّ جملة (هو جاز ...) جملة إسميه في محل رفع نعت ل: مولود^(٥).

ومما تقدم نرى أن ابن عطية - رحمه الله - أصاب في رأيه بأنها صفة والدليل على ذلك أن ما قبلها اسم نكرة وهو (مولود)، والرابط موجود وهو الضمير (هو) الذي وافق المنعوت في النوع والعدد والإعراب.

(١) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل: ٩٠٤ / ٢.

(٢) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي: ٢١٨ / ٤.

(٣) البحر المحيط: ٤٢٤ / ٨. والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٧٣ / ٩. واللباب في علوم الكتاب: ٤٦٧ / ١٥.

(٤) إعراب القرآن وبيانه: ٥٦٧ / ٧.

(٥) ينظر: إعراب القرآن الكريم ط: دار الصحابة: ١٨١٢ / ٣. والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ١٨٠ / ٩.

ثانياً: مواقع رفع جملة النعت الفعلية.

الجملة الفعلية موضوعة لإحداث الحدث في الماضي أو الحال فتدل على تجدد سابق أو حاضر وقد يستخدم المضارع للاستمرار بلا ملاحظة التجدد في مقام خطابي يناسبه (١)، وتبدأ الجملة الفعلية بفعل تام، ولا بد من ذلك، فلا يجوز أن تبدأ بفعل ناقص (٢).

وتجري الجملة الفعلية مجرى الجملة الاسمية إذ إنها تقع نعتاً فيتم بها وصف الاسم النكرة وقد نبه سيبويه على هذا بقوله: ((وإذا كان الفعل في موقع الصفة فهو كذلك، وذلك قولك: أزيد أنت رجل تضربه، وأكل يوم ثوب تلبسه. فإذا كان وصفاً فأحسنه أن يكون فيه الهاء، لأنه ليس بموقع إعمال، ولكنه يجوز فيه كما جاز في الوصل، لأنه في موقع ما يكون من الاسم)) (٣).

فقول سيبويه يوحي إلى أن الجملتين الاسمية والفعلية يوصف بهما الاسم النكرة ويقتضي في كل منها ثبوت الأمر المخبر به (٤)، وحكم الجملة الفعلية من حيث الإعراب تأخذ حكم موصوفها الإعرابي (٥).

قال تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولَ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَا شِيَةَ فِيهَا قَالُوا أَلَكُنْ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [سورة البقرة: ٧١].
بين ابن عطية: ((وتثير الأرض، هي جملة في موقع رفع على صفة البقرة، أي لا

(١) ينظر: الكليات: ٣٤١.

(٢) ينظر: في التطبيق النحوي والصرفي: ١٧٩.

(٣) الكتاب لسيبويه ١/ ١٢٨.

(٤) ينظر: الجملة الوصفية في النحو العربي لـ د. ليث اسعد عبد الحميد: ٨٣.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٨٣.

ذلول مثيرة، وقال قوم تثير فعل مستأنف، والمعنى إيجاب الحرث وأنها كانت تحرث ولا تسقي، ولا يجوز أن تكون هذه الجملة في موقع الحال، لأنها من نكرة^(١).

وذهب أبو الحسن علي النيسابوري (ت ٤٦٨هـ) إلى أن قوله {تثير الأرض} صفة لذلول، وقال: النكرة مع صفتها شيء واحد، لذلك المراد بقوله النفي لا الإثبات؛ لأنه نفي أن تكون مثيرة للأرض، والنفي دخل على أول الكلام، فانتفى ما كان ينظم إليه، والصفة للنكرة كالصلة للموصول^(٢).

وأما الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ) فقد ذهب مذهب الواحدي بقوله: (تثير الأرض) صفة لذلول، لأنه يراد نفي الإثارة عنها لا إثباتها لها^(٣).

وذهب المفسرون بعد ابن عطية مذهبه، فالقرطبي (ت ٦٧١هـ) قال: (تثير الأرض) جملة في موقع رفع على الصفة للبقرة، ونقل عن قوم أن (تثير) فعل مستأنف والمعنى إيجاب الحرث لها أي تحرث ولا تسقي، والقول الأول أصح لوجهين:

الأول: ما ذكره النحاس عن الأخفش الأوسط (ت ٣١٥هـ) أنه قال: لا يجوز أن يكون (تثير) مستأنفاً، لأن بعده (ولا)، فلو كان مستأنفاً لما جمع بين الواو ولا.

الثاني: أنها لو كانت تثير الأرض لكانت الإثارة قد ذلتها، والله نفي الذل عنها بقوله (لا ذلول)، وأكمل القرطبي قوله: ويحتمل أن تكون (تثير الأرض) في غير العمل مرحاً ونشاطاً^(٤).

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١/ ١٦٣.

(٢) ينظر: التفسير البسيط: ٣/ ٣٨.

(٣) تفسير الراغب الأصفهاني: ١/ ٢٢٨.

(٤) ينظر: تفسير القرطبي: ١/ ٤٥٣.

وقد أجاز بعضهم أن تكون جملة: (تثير الأرض) في موقع الحال من الضمير المستكن في ذلول وتقديره: لا تذلل في حال إثارتها (١).

أما صاحب كتاب إعراب القرآن وبيانه قال: إنها جملة في محل رفع صفة ثانية والمقصود نفي إثارتها للأرض (٢).

أما قول ابن عطية: فلا يجوز أن تكون هذه الجملة في موقع الحال، لأنها من نكرة، هذا القول مردود وضعيف؛ والدليل على ذلك ما جاء في كتاب سيبويه - رحمه الله - في باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة وقد يجوز نصبه على نصب: هذا رجلٌ منطلقاً، يريد على الحال من النكرة، وقال هذا قول عيسى وبعد ذلك قال: وزعم الخليل أن هذا جائز، ونصبه كنصبه في المعرفة، جعله حالاً ولم يجعله وصفاً، نحو: مررت برجل قائماً، إذا جعلت المرور به في حال قيام، وقد يجوز على هذا: فيها رجلٌ قائماً، ومثل ذلك: عليه مائةٌ بيضاً؛ والرفع الوجه. وعليه مائةٌ عينا؛ والرفع الوجه، وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون: مررت بماءٍ قعدة رجل؛ والجر الوجه (٣).

لذلك لو كان ذلك غير جائز لما قاسه سيبويه، لأن غير الجائز لا يقال به ولا يقاس، وإن كان الإتيان للنكرة أحسن، وإنما امتنعت في هذه المسألة.

وكذلك قوله تعالى: ﴿كَتَبَ أَنْزَلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِ وَذِكْرَى

لِلْمُؤْمِنِينَ ۝﴾ [الأعراف: ٢]. إذ جعل ابن عطية رحمه الله: ((كتاب رفع على خبر

ابتداء مضمرة تقديره (هذا كتاب) وجملة (أنزل إليك) في موقع الصفة لـ (كتاب)) (٤).

(١) ينظر: البحر المحيط: ١/ ٤١٣. والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ٤٢٩. واللباب في علوم الكتاب

٢/ ١٦٩. والتحرير والتنوير: ١/ ٥٥٥.

(٢) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ١/ ١٢٣.

(٣) ينظر في ذلك: الكتاب لسيبويه: ٢/ ١١٢.

(٤) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٢/ ٣٧٢.

وذهب الزجاج إلى أن جميع النحاة اتفقوا على أن قوله: {كتاب أنزل إليك} مرفوع بغير هذه الحروف، بل بمضمر تقديره (هذا كتاب) وقد أطال الكلام في بيان هذه الحروف (١)، وقدره الزمخشري (هو كتاب) و(أنزل إليك) جملة في موقع صفة للكتاب (٢). وذهب بعض المعربين بعد ابن عطية إلى ما ذهب إليه بأن جملة (أنزل إليك) صفة مرفوعة لكتاب (٣).

والراجح أن ابن عطية أصاب في ذلك والدليل على ذلك اتفاق أغلب المفسرين في اعراب جملة (أنزل إليك) صفة، وكان الخلاف في الحروف في بداية السور فقط.

وكذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصَبْتُمْ مُمْصِبَةً أَلَمَوْتٍ تَحْسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ١٠٦] بين ابن عطية إن جملة (تحسبونهما) صفة لـ(آخران) وجملة (إن أنتم إلى الموت) اعترض بين الموصوف والصفة قاله أبو علي (٤)، والواضح أن ابن عطية اتفق مع أبي علي الفارسي إذ لم يعلق على كلامه.

وذهب أغلب النحاة والمفسرين قبل ابن عطية إلى أن قوله: {تحسبونهما} جملة صفة في موقع رفع، وقوله: {إن أنتم ضربتم في الأرض} فعلان معترضان بين الصفة والموصوف قاله صاحب كتاب مشكل إعراب القرآن، والواحد، وتاج القراء (٥).

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ٣١٤. والتفسير البسيط: ٩/ ٨.

(٢) ينظر: الكشف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري: ٢/ ٨٥.

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير للرازي: ١٤/ ١٩٤. والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣/ ٥. أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي: ٣/ ٥. ومدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي: ١/ ٥٥٤.

(٤) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٢/ ٢٥٢.

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: ١/ ٢٤٢. والتفسير البسيط: ٧/ ٥٦٩. وغرائب التفسير وعجائب التأويل: ١/ ٣٤٣.

وخالف الزمخشري من سبقه بقوله: موقع (تحبسونهما) هو استئناف كلام، كأنه قيل بعد اشتراط العدالة فيهما، كيف نعمل إن ارتبنا بهما، فقيل: (تحبسونهما) ^(١).

وعقب الشيخ أبو حيان على قول الزمخشري بقوله: ((وما قاله الزمخشري من الاستئناف أظهر من الوصف لطول الفصل بالشرط والمعطوف عليه بين الموصوف وصفته)) ^(٢)، ولا موجب لهذا الزعم ^(٣).

وردّ السمين الحلبي قول أبي حيان بقوله: الذي ذكره أبو القاسم هو أوفق للصناعة؛ لأنه يلزم في الأول الفصل بكلام طويل بين الصفة وموصوفها، وقال: (اشتراط العدالة) بناء على مختاره في قوله: {أو آخرا من غيركم} أي: أو عدلان من الأجانب ^(٤).

على حين اكتفى أغلب المفسرين بعد ابن عطية بقول ما نقله عن أبي علي الفارسي بقوله: (تحبسونهما) صفة لـ(آخرا) وفصل بينهم بقوله: {إن أنتم ضربتم في الأرض}، وقول الزمخشري بأنه استئناف كلام ^(٥).

(١) ينظر: الكشف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري: ١/ ٦٨٨. ومفاتيح الغيب أو التفسير الكبير للرازي: ١٢/ ٤٥٢.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٤/ ٣٩٤.

(٣) إعراب القرآن وبيانه: ٣/ ٣٧.

(٤) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٤٦٣-٤٦٤. واللباب في علوم الكتاب: ٧/ ٥٧٠.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤٦٧. والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢/ ٥١٥. والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٦/ ٣٥٢. ومدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي: ١/ ٤٨٢. والتسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: ١/ ٢٤٨.

وذكر ابن عاشور (ت ١٣٩٣هـ): أنَّ جملة (تحسبونهما) حال من (آخران) عند من جعل قوله: {من غيركم} بمعنى من غير أهل دينكم (١).

والذي نقله ابن عطية أصوب والدليل على ذلك جاء في كتاب المساعد على تسهيل الفوائد: أجاز بعض النحاة حذف (إن) أي: (إن تحسبونهما)، فترفع جملة الفعل في محل صفة كما في قوله: {تحسبونهما بعد الصلاة}، فتحسبونهما صفة لـ (آخران) (٢)، وتدخل الفاء إشعاراً بذلك (٣).

وكذلك يجوز الفصل بين الصفة والموصوف، منه في القرآن: ﴿ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾ [ق: ٤٤]، ففصل بمعمول الصفة، ولا يجوز الفصل بأجنبي؛ فلا يقال: (مررت برجل على فرس عالم أبلق)؛ لأن (عالم) أجنبي من الصفة وموصوفها وجوز الرضي: الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي وهو غير ممنوع (٤).

وعلى ما تقدم فإن ابن عطية أصاب فيما نقله.

(١) ينظر: التحرير والتنوير: ٧/ ٨٤-٨٥.

(٢) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٣/ ١٧١.

(٣) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢/ ٥٦٣.

(٤) ينظر: شرح الفارضي على ألفية ابن مالك: ٣/ ١٩١.

المبحث الرابع

الجملة المعطوفة

العطف في الدراسات النحوية يطلق على نوعين أحدهما يسمى عطف البيان والآخر عطف النسق^(١). وعطف البيان محن غير معنيين به لأنه لا يأتي جملة. وللعطف في اللغة معانٍ عدة أهمها: عطفت الشيء: أملت^(٢)، يعني الإمالة. وقيل عطفت الشيء، إذا تثنيته^(٣)، قال تعالى: ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحج: ٩]، أي: لاوياً عنقه^(٤)، والعطف بفتح العين يعني الانصراف^(٥).

عطف النسق أو (عطف الحروف):

النسق لغة:

ما كان على نظام واحد، عام في الأشياء، ونسقته نسقاً ونسقته تنسيقاً^(٦). ونسق الأسنان: انتظامها في النبتة وحسن تركيبها والنسق في النحو العطف على الأول^(٧)، و (النسق) بالتسكين مصدر نسق الكلام إذا عطف بعضه على بعض^(٨)، فأن عطف (الكلام على الكلام)^(٩)، هو جعله منسوقاً أي منظماً كما ينسق الخرز في سلكه^(١٠).

(١) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو: ٧٠. واللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٠٩. وتوجيه اللمع: (١). وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي: ٤/ ١٩٤٣. والتوابع في الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف: ٩٦.

(٢) العين مادة (عطف): ١٧/ ٢.

(٣) جمهرة اللغة، مادة (طعف): ٢/ ٩١٤.

(٤) تهذيب اللغة، مادة (ع ط ف): ٢/ ١٠٦.

(٥) ينظر: تاج العروس، مادة (ع ط ف): ٢٤/ ١٦٩.

(٦) العين مادة (ق س ن): ٥/ ٨١.

(٧) المحكم والمحيط الأعظم: (ن س ق): ٦/ ٢٣٩.

(٨) مختار الصحاح (ن س ق): ٣٠٩. ولسان العرب: ١٠/ ٣٥٣.

(٩) مجمل اللغة لابن فارس: ٨٦٥.

(١٠) مختار الصحاح (ن س ق): ٣٠٩.

ومما تقدم يتضح لنا أن معنى العطف هو الإمالة والرجوع، والنسق يعني نظم أو تنظيم الأشياء ورجوعها إلى العطف الذي معناه الإمالة.

النسق اصطلاحاً:

اختلف النحاة في عطف النسق، بين عطف الحروف، وعطف النسق، فالعطف من عبارات البصريين، والنسق من عبارات الكوفيين (١).

وعند البحث في كتاب سيبويه - رحمه الله - لم أجد تعريفاً لعطف النسق، وإنما عرفه من جاء بعده، منهم الرماني (ت ٣٨٤هـ) هو (تبع للأول على طريق الشَّرْكَه) (٢). وعرفه طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ): ((هو الجمع بين الشيئين أو الأشياء بواسطة في اللفظ والمعنى، أو في اللفظ دون المعنى)) (٣).

وقد فصل ابن يعيش القول فيه فقال: هو تابع يدل على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العطف وهو يشترك بين الأول والثاني أما في الحكم والإعراب أو في الإعراب فقط (٤).

وعرفه محمد بن الحسن بن الصائغ (ت ٧٢٠هـ) بأنه التابع الذي يكون بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف (٥)، على حين حده أحمد بن محمد الأندلسي (ت ٨٦٠هـ): بأنه التابع لما قبله المشارك له في إعرابه بواسطة أحد حروف العطف (٦).

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٢٧٦.

(٢) رسالة الحدود: ٦٩.

(٣) شرح المقدمة المحسبة: ٢/ ٤٢٩.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٢٧٦. والتعريفات: ١٥١.

(٥) ينظر: اللحة في شرح الملح: ٢/ ٦٨٩. وشرح قطر الندى وبل الصدى: ٣٠١. وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣/ ٢٢٤. شرح شذور الذهب للجوجري: ٢/ ٧٩٩. ونظام الجملة في شعر الحماسة: ٢١٦، والتوابع في الجملة العربية، محمد حماسة: ١٠٩.

(٦) ينظر: الحدود في علم النحو: ٤٧٠.

وسميَّ عطف النسق عطفًا؛ لأنَّ المتكلم رجع إلى الأول فأشرك معه آخر في حكمه بواسطة حرف من حروف العطف (١).

عدد الحروف:

اختلف النحاة في عدد الحروف عدّها سيبويه في كتابة بأنها أحد عشر حرفاً مضافاً إليها (لا بل) (٢)، علماً أنَّ سيبويه لم ينصَّ على تحديد حروف النسق بالنص، وكذلك عدّها المبرد (ت ٢٨٥ هـ) (٣) وغيرهم. وعدّها ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) عشرة حروف (٤)، على حين عدّها أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) تسعة حروف (٥) إذ أسقط الفارسي إما المكسورة (٦)، وقيل جاء عن ابن درستويه (ت ٣٤٧ هـ) أنها ثلاثة الواو والفاء وثم (٧).

وحروف العطف على قسمين (٨):

١- ما يشرك المعطوف مع المعطوف عليه مطلقاً أي لفظاً وحكماً وهي (الواو، وثم، والفاء، وحتى، وأم، وأو).

٢- ما يشرك لفظاً فقط وهي (بل، لا، لكن) وهو المراد بقول ابن مالك (٨):

وأُتبعَ لفظاً فحسب بل ولا
لكن ك لم يبد أمرؤ
إذ إن هذه الثلاثة تشرك الثاني مع الأول في إعرابه لا في حكمه.

(١) التوابع في الجملة العربية، محمد حماسة: ٩٦.

(٢) الكتاب لسيبويه: ١/ ٤٣٥.

(٣) ينظر: المقتضب: ١/ ١٠-١٢.

(٤) الأصول في النحو: ٢/ ٥٥.

(٥) الإيضاح العضدي: ٢٨٥.

(٦) توجيه اللمع: ٢٨٣.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٣.

(٨) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٣٧٠. وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣/ ٢٢٥.

(٩) ألفية ابن مالك: ٤٧.

ولابدَّ من الإشارة إلى أن العامل في المعطوف فيه ثلاثة أقوال:

أ- قيل إن العامل الأول بتوسط الحرف، وحجة هذا القائل أنك تقول:

اختصم زيد وعمرو، ولا يجوز تكرير العامل.

ب- أن العامل حرف العطف، وحجته أنه لو سقط لإختل الكلام والعامل لا يقتضيه.

ت- أن العامل محذوف دل عليه العامل المذكور وحجته تكرير العامل

كقولك: مررت بزيد وعمرو^(١).

معاني حروف العطف التي وردت في المحرر الوجيز:

١- الواو: معناها إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول^(٢)، وقيل الجمع بين الشيئين^(٣)، ويعدُّ أصل حروف العطف وقد بنى عليه فروع كثيرة، والدليل على أنها أصل أنها لا توجب إلا الاشتراك بين الشيئين فقط في حكم واحد^(٤)، وقد أجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين على أن الواو لمطلق الجمع من غير ترتيب، والمقصود بمطلق الجمع أنها يصح أن يعطف بها لاحق كقولك: جاء زيد وعمرو بعده. وأن يعطف بها سابق، أي متقدم على المتبوع في حصول المشاركة فيه له كقولك: جاء زيد وعمرو قبله، وأن يعطف وأن يعطف بها مصاحب، أي: موافق للمتبوع في زمان حصول ما فيه الاشتراك كقولك: جاء زيد وعمرو معه^(٥).

(١) ينظر: توجيه اللمع: ٢٨٤.

(٢) ينظر: المقتضب: ١٠ / ١. والأصول في النحو: ٥٥ / ٢.

(٣) الإيضاح العضدي: ٢٨٥.

(٤) ينظر: علل النحو: ٣٧٧. نتائج الفكر في النحو: ١٩٦.

(٥) ينظر: شرح ابن الناطم على ألفية ابن مالك: ٣٧١. شرح قطر الندى وبل الصدى: ٣٠١. وضياء السالك إلى أوضح المسالك: ٣ / ١٨٦-١٨٧.

وتنفرد الواو عن غيرها بأنها تعطف اسماً على اسم لا يكتفي الكلام به نحو:
(اختصم زيد وعمر) (١).

٢- الفاء: وهي توجب أن الثاني بعد الأول وأن الأمر بينهما قريب (٢)، وقيل للترتيب (٣)، وقال ابن جني: إنها للتفرق وللمواصلة أي الثاني يتبع الأول بلا مهلة بدون تأخر عنه (٤)، وقيل معناها التعقيب والتسيب، فالتعقيب هو يأتي الثاني في عقب الأول، والتسيب نحو: (ضربته فبكي) (٥)، أي أن الضرب هو سبب البكاء.

((وتختص الفاء عن غيرها من الحروف بعطف ما لا يصلح كونه صلة على ما هو صلة، كقولك: الذي يطير فيغضب زيد الذباب، فلو أبدلناها بواو فقلت: الذي يطير، ويغضب زيد أو ثم يغضب زيد الذباب لم تجز المسألة؛ لأن يغضب زيد جملة لا عائد فيها على (الذي) فلا يصح أن تعطف على الصلة، لأن شرط ما عطف على الصلة أن يصلح وقوعه صلة، وجاز بالفاء؛ لأنها تجعل ما بعدها، مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لإشعارها بالسببية)) (٦)، فعلى هذا تكون الفاء للترتيب والتعقيب بدون مدة مباشرة.

٣- ثم: كالفاء إلا أنها أشد تراخياً (٧)، وتأتي لتعلم أن بين الثاني والأول مهلة تقول: ضربت زيدا ثم عمراً (٨)، أي: وجود مهلة وتراخي (٩). وتأتي ثم لترتيب الكلام

(١) ينظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك: ٣/ ١٨٧.

(٢) المقتضب: ١/ ١٠. والأصول في النحو: ٢/ ٥٥.

(٣) علل النحو: ٣٧٧.

(٤) ينظر: اللمع في العربية لابن جني: ٩١. واللمعة في شرح الملحة: ٢/ ٦٩٢.

(٥) ينظر: نتائج الفكر في النحو: ١٩٦.

(٦) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٣٧٣.

(٧) المقتضب: ١/ ١٠. والأصول في النحو: ٢/ ٥٥. وينظر: اللمعة في شرح الملحة: ٢/ ٦٩٣.

(٨) ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ٥٥.

(٩) ينظر: اللمع في العربية لابن جني: ٩٢. وتوجيه اللمع: ٢٨٥.

لا لترتيب المعنى في الوجود ^(١)، فعلى ما تقدم فإن ثم تكون لترتيب المعنى بلا انفصال أي يكون المعطوف بها لاحقاً للمعطوف عليه في حكمه، متراخياً عنه بالزمان وقيل: قد تأتي للترتيب في الذكر ^(٢)، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [سورة الأنعام: ١٥٤]

٤- أو: قال المبرد إنها لأحد الأمرين عند شك المتكلم أو قصده أحدهما ^(٣)، وأضاف ابن السراج (ت ٣١٦هـ) معنى ثالثاً لها الذي هو الإباحة ^(٤)، وإذا عطفت مفردات لزم التراخي وإذا عطفت بها الجمل لا يلزم التراخي فيها ^(٥)، وتفهم المعاني الثلاث من سياق الجملة.

وأكد ابن الخباز (ت ٦٣٩هـ) إنها لها ثلاثة معان وفصل القول فيها وهن الشك والتخيير والإباحة، والشك لأحد الأمرين:

- أن تقول: قام زيد أو عمرو وأنت جاهل بالقائم فيصير السامع مثلك.
- والآخر: أن تقول: قام زيد أو عمرو، وأنت عالم بالقائم لكنك تقصد الإبهام، وفي التنزيل: ﴿أَتَتْهَا أَمْرًا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا﴾ [يونس: ٢٤].

وأما التخيير: كقولك: كن عدوي أو صديقي، وتزوج زينب أو أختها.
وأما الإباحة فهي كقولك: جالس الحسن أو ابن سيرين، والفرق بين التخيير والإباحة: أنك في التخيير لا تجمع بين الشيئين، وفي الإباحة يجوز لك الجمع ^(٦).

(١) نتائج الفكر في النحو: ١٩٧.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٣٧٣-٣٧٤.

(٣) ينظر: المقتضب: ١٠ / ١.

(٤) ينظر: الأصول في النحو: ٥٦ / ٢.

(٥) ينظر: البديع في علم العربية: ٣٥٩ / ١.

(٦) ينظر: توجيه اللمع: ٢٨٦.

عطف الجمل:

الذي يتصدى النظر فيه الكلام في عطف الجمل بعضها على بعض وتركه وقد ذكر جماعة من النحاة في مواضع عديدة منها الجملة التابعة لما لها محل، وكذلك الجملة المعطوفة على مفرد مرفوع، أو منصوب، أو مجرور (١).

عطف جملة لها محل على أخرى:

إن الغرض من عطف جملة على جملة، هو ربط بعضها ببعض، واتصالها، والإيذان بأن المتكلم لم يرد قطع الجملة الثانية من الأولى، والأخذ في جملة أخرى ليست من الأولى في شيء (٢)، وإذا عطفت جملة على جملة نحو: (جاءني الذي قام أبوه وسافر غلامه) فلا بد من ضمير في الجملة الثانية كما في الأولى، فالمعطوف على خبر يجب أن يصح كونه خبراً، وكذلك المعطوف على صلة يجب أن يصح كونه صلة، وكذلك جملة الحال، فإذا لم يشابه الجملة الأولى جعلتها مستقلة لا معطوفة (٣).

فإذا عطفت على جملة لها محل من الإعراب وقصد التشريك بينها وبين الثانية فيه عطفت عليها كعطف المفرد على المفرد فإن الجملة لا يكون لها محل من الإعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد فكما يشترط في عطف المفردات أن يكون بينها جهة جامعة كذلك يشترط في الجمل كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ﴾ [سورة البقرة: ٢٤٥]. فإن لم يقصد التشريك بين الجملتين في الإعراب لك الخيار في العطف وعدمه كان له الخيار في العطف وعدمه (٤).

(١) الفصول المفيدة في الواو المزیدة: ١٢٨.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٢٧٨. بناء الجملة العربية / د. محمد حماسة عبد اللطيف: ١٩٤.

(٣) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ١/ ٢٣٠.

(٤) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزیدة: ١٢٩.

فتكون الجملة المعطوفة بالحروف في محل رفع أو في محل نصب أو في محل جر أيضاً^(١).

* عطف جمل اسمية على فعلية: كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [سورة البقرة: ٣٩].

قال ابن عطية إن قوله: {والذين كفروا}، عطف جملة مرفوعة على جملة مرفوعة^(٢)، ولم يحدد ابن عطية على ما عطف هذه الجملة ولكن الظاهر من قوله إنها مرفوعة بأنه عطفها على جملة (اتبع هداي) التي هي في محل خبر من، التي في قوله تعالى: ﴿قُلْنَا أَهْبُطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٣٨]

ولم أجد من المتقدمين من بين إعراب الواو واكتفوا بإعراب الذين على أنها مبتدأ مرفوع وذهب إلى ذلك النحاس، وابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)^(٣).

وفي موقع مشابه لقوله السابق قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الزمر: ٦٣] ذهب الزمخشري إلى أن قوله: {والذين كفروا} معطوف على قوله: {وينجي الله الذين}^(٤)، واعترض الرازي (ت ٦٠٦هـ) على قول الزمخشري من وجهين: الأول: هنالك فاصل كبير بين المعطوف والمعطوف عليه وهذا يجعل بعداً بين المعطوف والمعطوف عليه، والآخر: إن قوله: {والذين كفروا} جملة اسمية ولا تعطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية^(٥)، الواضح أن ابن عطية

(١) ينظر: مقومات الجملة العربية: ٢٠٤.

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١/ ١٣٢.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٤٨. إعراب ثلاثين سورة: ٩٤.

(٤) ينظر: الكشف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري: ٤/ ١٤٠.

(٥) ينظر: مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير للرازي: ٢٧/ ٤٧١.

حين عطفها على الجملة الفعلية نحاً منحى الزمخشري بعطف الجملة الاسمية على الفعلية.

وذهب أغلب المفسرين بعد ابن عطية منهم البيضاوي: إلى أنها عطف على الجملة الاسمية من قوله: {فمن تبع إلى آخره قسيم له} كأنه قال: ومن لم يتبع بل كفروا بالله، وكذبوا بآياته، أو كفروا بالآيات جنائنا، وكذبوا بها لسانا فيكون الفعلان متوجهين إلى الجار والمجرور^(١).

وذهب أبو حيان إلى أن قوله: {والذين كفروا} قسيم لقوله: {فمن تبع هداي}. وقوله الأول أبلغ من قوله الثاني، وإن كان التقسيم اللفظي يقتضيه، لأن نفي الشيء يكون بوجوه منها: عدم القابلية بخلقة أو غفلة، ومنها تعمد ترك الشيء، فأبرز القسيم بقوله: {والذين كفروا} في صورة ثبوتية لكي يكون مزيلاً للاحتمال الذي يقتضيه النفي^(٢).

وذهب بقية المفسرين إلى أنها معطوفة على قوله: {فمن اتبع هداي}، كأنه قال: ومن لم يتبع هداي بل كفروا وكذبوا بآياتنا بالقرآن وغيره من الكتب أولئك أصحاب النار يوم القيامة هم فيها خالدون منهم أبو السعود والألوسي وصاحب فتح البيان^(٣)، فتكون جملة (الذين كفروا) في محلّ جزم معطوفة على جملة (من تبع هداي)^(٤)، لأن؛ جملة (من تبع هداي) في محلّ جزم جواب الشرط إن مقترنة بالفاء^(٥).

(١) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي: ١/ ٧٤.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ١/ ٢٧٦.

(٣) ينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود: ١/ ٩٣. والتفسير المظهر: ١/ ٥٩. وروح المعاني ل. لألوسي: ١/ ٢٤٢. وفتح البيان في مقاصد القرآن: ١/ ١٤٠.

(٤) الجدول في إعراب القرآن: ١/ ١١١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ١٠٩.

وجوز صاحب التحرير والتنوير أن تكون الواو في قوله: {والذين كفروا} اعتراضية، ويعني بالذين كفروا هم الذين أنكروا الخالق وأنكروا أنبياءه وجدوا عهده (١).
وعليه تكون الجملة لا محل لها من الإعراب، وقيل (الواو) استئنافية وجملة (الذين كفروا) لا محل لها من الإعراب (٢).

الذي ذكره ابن عطية - رحمه الله - من أنها جملة مرفوعة معطوفة على إنها معطوفة على جملة (اتبع هداي) جائز لأن أغلب النحاة يجوزون عطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس.

ونقل ابن مالك بأن عطف الجملة الفعلية على الاسمية أو العكس فيه ثلاثة آراء (٣):
أحدها: الجواز مطلقاً وهو المفهوم من قول النحويين، في نحو: (قام زيد وعمرو أكرمته). إن نصب (عمرو) أرجح؛ لأن تناسب الجملتين أولى من تخالفهما.
والثاني: المنع مطلقاً قاله ابن جني (٤).

والآخر: لأبي علي الفارسي وهو جواز عطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس في الواو فقط (٥).

وعليه ما قاله ابن عطية جائز عند أغلب النحاة وهو الراجح عندي.

(١) ينظر: التحرير والتنوير: ٤٤٥ / ١.

(٢) ينظر: إعراب القرآن الكريم ط دار الصحابة: ٤٤ / ١. وإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٥٢ / ١.

(٣) ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٤٠٧ / ٢. وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١٨١ / ٣.

(٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢٢٥ / ٣.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢٢٥ / ٣.

ومن العطف في (الواو) ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَّلَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [المائدة: ١٠٤].

بين ابن عطية أن الواو في قوله: {أولو كان آباؤهم} واو العطف دخلت عليها ألف التوقيف و كأنهم عطفوا بهذه الجملة على الجملة الأولى في الآية، والتزموا شنيع القول فإنما التوقيف توبيخ لهم، كأنهم يقولون بعده نعم ولو كانوا كذلك^(١)، والظاهر من قول ابن عطية أنها معطوفة على جملة (تعالوا) المرفوعة في محل نائب فاعل.

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن الواو هي واو عطف والدليل على ذلك بأنها واو مفتوحة، دخلت عليها ألف التوبيخ، وهي ألف الاستفهام فبقيت الواو مفتوحة على ما يجب لها^(٢)، ووافقه السمرقندي^(٣).

وخالف الزمخشري، من سبقه بقوله بأن (الواو) هي واو الحال، والهمزة بمعنى الرد والتعجيب، معناه: أيتبعونهم ولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً من الدين ولا يهتدون للصواب^(٤)، ونحا البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، منحاه بقوله: إنها واو حال، وخالفه بدخول الهمزة حيث هي عنده لإنكار الفعل على هذه الحال، أي: أحسبهم ما وجدوا عليه آباءهم ولو كانوا جهلة ضالين^(٥).

(١) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٢/ ٢٤٩.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/ ٢٤٢.

(٣) ينظر: تفسير بحر العلوم: ١/ ١١٢.

(٤) ينظر: الكشف عن حقائق غوامض التنزيل: ١/ ٢١٣.

(٥) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٢/ ١٤٦. وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ٥/ ٥٠٩.

وذهب ابن الجزي (ت ٧٤١هـ) إلى أن قول الزمخشري: أنها واو الحال أحسن في المعنى من قول ابن عطية في أنها واو العطف دخلت عليها ألف التوقيف^(١).
وجمع أبو حيان الآراء التي تخص الواو التي في قوله: {أولو كان آباؤهم}، وذكر فيها قولين:

أحدهما: أنها واو الحال، قاله الزمخشري.

والآخر: قاله أبو البقاء، وابن عطية: أنها للعطف، وأما الهمزة فقد تقدم الخلاف فيها^(٢).
وجمع الشيخ أبو حيان في تفسيره بين قول الزمخشري، وقول ابن عطية، ((فقال: أن هذه الجملة المصحوبة بـ(لو)، هي شرطية وتأتي لاستقصاء ما قبلها والتنبيه على حاله، فقوله: (اعطوا السائل ولو جاء على فرس وردوا السائل ولو بشق تمره)، فإن (لو) هنا وما بعدها لم يكن يناسب لما قبلها ولكنها جاءت لاستقصاء، فالمعنى أعطوا السائل على كل حال، ولو على الحالة التي تشعر بالغنى وهي مجيئه على فرس، وصح أن يقال إنها واو الحال أي يتبعون آبائهم على كل حال ولو في الحالة التي تنفي عن آبائهم العلم والهداية فإنها حالة ينبغي أن لا يتبع فيها الآباء؛ لأن ذلك حال من غلب عليه الجهل المفرط، فلذلك لا يجوز حذف هذه الواو، إذ أنها تنبّه إن ما بعدها لم يكن مناسباً ما قبلها، وإن كانت الجملة الحالية فيها ضمير عائد على ذي الحال؛ لأن مجيئها عارية من هذه الواو مؤذن بتقييد الجملة السابقة بهذه الحال، فهو ينافي استغراق الأحوال؛ حتى هذه الحال، فهما معنيان مختلفان، وهو كلام حسن))^(٣).

(١) ينظر: تفسير التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: ١/ ٢٤٧.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٤/ ٣٨٥-٣٨٦. واللباب في علوم الكتاب: ٣/ ١٥٨.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٤/ ٣٨٦. واللباب في علوم الكتاب: ٣/ ١٥٨-١٥٩.

والذي يبدووا لي إن ابن عطية أصاب فيما ذهب إليه في إنها واو عطف دخلت عليها ألف الاستفهام؛ والدليل على ذلك إن المبرد (ت ٢٨٥هـ) قد خصص باباً لكتابة الهمزة قبل الواو وسماه (باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام) فإذا قال قائل: رأيت زيدا عند عمرو: أو هو ممن يجالسه؟ إذ استفهمت على حد ما كنت تعطف، والواو ها هنا بمنزلة الفاء كما في قولك (أفلو كان أبأؤهم) والألف هنا تكون للإنكار والتعجب^(١)، وهمزة الاستفهام تتقدم على حروف العطف دائماً^(٢).

*وهم ابن عطية - رحمه الله- عندما وقف على قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا ۖ وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا ۚ﴾ فَوَيْلٌ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴿١١﴾ [الطور: ٩-١١]، إذ ذهب ابن عطية إلى أن الفاء في قوله: {فويل} عاطفة جملة على جملة وهي تتضمن ربط المعنى وتأكيده وإثبات الويل للمكذبين^(٣).

إذ ذهب بعض المفسرين والنحاة قبل ابن عطية إلى أن (الفاء) في قوله {فويل} يومئذ دخلت لأن الكلام فيه معنى المجازاة؛ لأن المجازاة يكون خبرها بالفاء، فالتقدير إذا انتبهت له فهو كذا وكذا، بمعنى إذا كان هذا فويل يومئذ للمكذبين، قاله الطبري والنحاس في إعرابه والثعلبي^(٤). فتكون ((الفاء جواب الجملة المتقدمة وحسن ذلك لأن في الكلام معنى الشرط لأن المعنى إذا كان ما ذكر فويل يومئذ للمكذبين))^(٥).

(١) ينظر: المقتضب: ٣/ ٣٠٧.

(٢) ينظر: معاني النحو: ٤/ ٢٤٣.

(٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٥/ ١٨٧.

(٤) ينظر: جامع البيان للطبري، ط: دار التربية والتراث: ٢٢/ ٤٦٣. وإعراب القرآن للنحاس: ٤/ ١٧١. الكشف والبيان عن تفسير القرآن للثعلبي، ط: دار التفسير: ٢٥/ ٢٤.

(٥) مشكل إعراب القرآن لمكي: ٢/ ٦٩٠. وينظر: اللباب في علوم الكتاب: ١٨/ ١١٩.

وذهب الشيخ أبو حيان مذهب ابن عطية بقوله: إن الفاء هنا عطفت جملة على جملة تتضمن ربط المعنى وتأكيده^(١)، على حين ذهب صاحب التفسير المظهري إلى أنها سببية فأَنَّ وقوع العذاب غير المدفوع سبب الويل للمكذبين بالعذاب^(٢).

وبين صاحب ابن عاشور سبب كونها شرطية؛ لأنَّ الله تعالى حين قَدَّمَ الظرف على عامله للاهتمام، اكتسب معنى الشرطية وهو استعمال متبع في الظروف والمجرورات التي تقدم على عواملها فلذلك قرنت الجملة بعده بالفاء على تقدير: إن حل ذلك اليوم فويل للمكذبين^(٣).

على حين ذهب بعض أصحاب كتب إعراب القرآن إلى أن (الفاء) استئنافية^(٤)، وجملة (فويل للمكذبين) مستأنفة^(٥).

الذي يبدو لي أنَّ الفاء رابطة واقعة في جواب الشرط المفهوم من مجمل السياق، وتقدير الكلام: إذا مارت السماء وسارت الجبال فويل يومئذ للمكذبين، إذ اغفل السياق الذي تضمن التركيب النحوي.

*** عطف جملة فعلية على خبر (إن):**

جاء في المحرر عطف جملة على خبر (إن) كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الإنسان: ٢] إذ بين ابن عطية أنَّ الفاء عاطفة

(١) ينظر: البحر المحيط: ٩/ ٥٦٨.

(٢) ينظر: التفسير المظهري: ٩/ ٩٤.

(٣) ينظر: التحرير والتنوير: ٢٧/ ٤١.

(٤) الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ١١/ ٢٤٧. وإعراب القرآن للدعاس: ٣/ ٢٦٩. المجتبى من مشكل

إعراب القرآن: ٤/ ١٢٤١.

(٥) المجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٤/ ١٢٤١.

و(جعلناه) عطف جملة (نعم) على جملة (نعم)، وقال بعض النحويين إنما المعنى فنبتليه جعلناه سميعاً بصيراً، ثم ترتب اللفظ ترتيباً موجزاً متداخلاً كأنه قال: نبتليه فلذلك جعلناه (١).

وقيل في قوله: {فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا} عطف بالفاء على الفعل المقيد به ورتب لأنها تفيد الترتيب (٢)، وقيل: الجملة معطوفة على خبر إن وهو قوله: {خلقنا الإنسان}، ومن جعل نبتليه بمعنى نصرفه في بطن أمه فهذا عطف عليه، وهذا تكلف بعيد (٣).

واكتفى الثعالبي بنقل قول ابن عطية نصاً (٤)، وقيل هي معطوفة على قوله: {إنا خلقنا}، فهذه الجملة في موقع الحال أي خلقناه مبتلين (٥).

وذهب محيي الدين إلى أن (الفاء) عاطفة للترتيب مع التعقيب وجعلناه (٦)، وجملة (فجعلناه) جملة مرفوعة معطوفة على جملة (خلقناه) (٧)، التي هي في محل رفع خبر (إن) (٨).

(١) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٥/ ٤٠٩.

(٢) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي: ٥/ ٢٦٩.

(٣) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي: ٢/ ٤٣٦.

(٤) ينظر: الجواهر الحسان في تفسير القرآن: ٥/ ٥٢٨.

(٥) ينظر: تفسير محاسن التأويل: ٩/ ٣٧٣.

(٦) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ١٠/ ٣١٤.

(٧) ينظر: إعراب القرآن الكريم ط: دار الصحابة: ٤/ ٢٥٩٢. والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ١٢/ ٢٧٣.

(٨) ينظر: تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ٣٠/ ٥١٢.

الفصل الثاني

مواقع نصب الجمـل

المبحث الأول: الجملة الواقعة خبر كان

المبحث الثاني: الجملة الواقعة مفعولاً به

المبحث الثالث: الجملة الواقعة حالاً

المبحث الرابع: التوابع

الفصل الثاني

مواقع النصب في الجمل

تقع الجملة في موقع نصب في مواقع عدة إذ إنها تقع في محل نصب إذا كانت أخباراً لـ(كان وكاد) و الجملة الواقعة حالاً وموقعها نصب أيضاً ^(١)، وكذلك الجمل الواقعة مفعولاً ومحلها النصب لكن بشرط لم تنب عن فاعل وهذه النيابة مختصة بباب القول ^(٢).

وبين ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) أن للجملة خمسة مواقع لنصب الجمل وهي: خبر (كان) والمفعول الثاني لـ(ظننت أو احدى أخواتها)، والمفعول الثالث لـ(أعلمت)، والحال، ومعمول القول ^(٣).

والجملة الواقعة نعتاً فتكون في محل نصب إذا كان موصوفها منصوباً ^(٤)، والجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب فتكون في محل نصب إذ كانت معطوفة أو مبدلة من منصوب ^(٥).

وسنتناول الجمل التي استشهد بها ابن عطية في المحرر الوجيز.

(١) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٥٣٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٥٣٨.

(٣) ينظر: البديع في علم العربية: ٨٠ / ١.

(٤) ينظر: القواعد التطبيقية في اللغة العربية: ٤١٠.

(٥) ينظر المصدر نفسه: ٤٢٥.

المبحث الأول

الجملة الواقعة خبر كان

اتفق النحاة على نصب كان وأخواتها، ولكن اختلفوا في علة هذا النصب؛ إذ ذهب الكوفيون إلى أن خبر (كان) منصوب على الحال، على حين ذهب البصريون إلى أنه منصوب نصب المفعول^(١).

ودليل الكوفيين أن خبر (كان) منصوب على الحال؛ لأنَّ (كان) فعل غير واقع أي: غير متعد؛ لأنه إذا كان معتدياً فإنه يتعدى للواحد والجمع نحو: ضَرَبَ رجلاً، وضَرَبَ رجالاً، ولا يجوز ذلك في كان، فلا تقول: كَانَا قائماً، وكانا قِياماً، وكذلك إِنَّا نَكْنِي عن الفعل الواقع فنقول: (ضَرَبْتُ زَيْدًا) فتقول: فَعَلْتُ بزيد، ولا تقول في كنت أخاك: فعلت بأخيك، وإذا لم يكن متعدياً وجب أن يكون منصوباً نصب الحال، لا نصب المفعول^(٢)، وأما دليل البصريين أنه نصب على المفعول لا على الحال؛ لأنه يقع ضميراً نحو قولهم: (كناهم)، وإذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم؟، قال الشاعر^(٣):

دع الخمر يشربها الغواة
فإنني

رأيت أخاها مغنيا
بمكانه

يريد بقوله: (أخاها) الزبيب، وجعله أخا الخمر لأنهما من شجرة واحدة، وعليه فالضمائر لا تقع أحوالاً بحال، فعدم شروط الحال فيهما؛ فوجب أن ينتصبا نصب المفعول، لا على الحال^(٤).

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ٢/ ٦٧٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٦٧٦.

٣) البيت لأبي الأسود الدؤلي ينظر: ديوان أبي الأسود الدؤلي : ١٦٢ و ٣٠٦، لكن في الديوان عجز البيت (وجدت أختها مجزئاً لمكانها) وعجز البيت الثاني (أخ أرضعته أمه بلبنها) ، الذي في المتن استشهد به صاحب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : ٦٧٧/٢-٦٧٨.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ٦٧٧-٦٧٩.

واختلفوا أيضاً في كونها فعلاً تاماً أو ناقصاً، إذ بين السهيلي (ت ٥٨١ هـ) أنها تامة في الأصل إذ يرى إن أصل كان ترفع فاعلاً واحداً نحو: (كان الأمر)، أي: حدث، فلما خلعوا منها معنى الحدث ولم يبقَ فيها إلا معنى الزمان، ثم أرادوا أن يخبروا بها عن الحدث الذي هو (زيد قائم) أي: إن زمان هذا الحديث ماضٍ أو مستقبل أعملوها في الجملة ليظهر تشبثها بها ولا يتوهم انقطاعها عنها، لأن الجملة قائمة بنفسها، وكذلك يمكن الوقوف على (كان) أو تكون خبراً عما قبلها، فكان عملها في الجملة دليلاً على تشبثها بها (١).

وذهب أبو حيان إلى أن كان فعل ناقص لا تعمل بشيء؛ لأنها ليست من الأفعال الصحيحة، إذ إنها إذا دخلت للدلالة على تغير الخبر بالزمان الذي يثبت فيه وإنما عملت تشبيهاً لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة اسمين نحو: (ضرب) فترفع اسمها تشبيهاً بالفاعل من حيث هو محدث عنه ونصب الخبر تشبيهاً بالمفعول وهذا مذهب سيبويه (٢).

واختلف البصريون في عمل الأفعال الناقصة، فذهب البصريون إلى أنها ترفع الاسم، وتنصب الخبر، على حين ذهب الكوفيون إلى أنها نصبت الخبر، والمبتدأ مرفوع على حاله. والأول أصوب؛ وذلك لأن الضمائر تتصل بها، فلو كان غير معمول لها لم يتصل بها لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله، وفي قول الكوفيين يجب أن يفصل بين العامل والمعمول بما ليس معمولاً للعامل، وهو أجنبي (٣).

والذي منع النحاة أن يقولوا بإتباع الخبر، لأنهم رأوا المبتدأ يكون مرفوعاً والخبر منصوباً في باب كان، واعترض عليهم إبراهيم مصطفى من أن قائماً في نحو: (كان

(١) ينظر: نتائج الفكر في النحو: ٢٦٣.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١١٥/٤. وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٤٠٩/١.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١١٥/٤.

زيدٌ قائماً) فليس قائماً خبر كان وإنما الخبر هو (كان قائماً) فالمتحدث عنه هو الذي سموه اسم كان والمتحدث به هنا (كان قائماً) (١).

ووافق الجوهرى أستاذه إبراهيم مصطفى؛ لأنَّ مذهب الكوفة عنده سهل الفهم، وفيه مخرج من الاعتراض على الأصل الذي أقرَّه وهو أنَّ الضمة علم الأسناد، ولكن هذا الأمر تنقصه الدقة في التعبير؛ لأنَّ الحال غير الخبر، فالحال متحول، والخبر ثابت لازم، و لأنَّ معنى الفعل الناقص أو المساعد ذو قيمة كبيرة في التعبير وفي التركيب، لأنه في الحقيقة يفقد دلالاته على معنى الحدث، ولا يبقى فيه ألا مدلوله اللغوي ومعنى الزمن ليس غير (٢).

والصحيح أنه منصوب بـ (كان)؛ لأنه اسم بعد الفعل والفاعل، وليس بتابع له فأشبهه المفعول به، وكذلك لا يصحَّ جعله حالاً؛ لأنَّ الحال لا يكون معرفة، ولا مضمرأً، ولا يصحُّ حذفه (٣). وإذا أردنا تيسير الأمر في خبر (كان) فإننا نقول في إعرابه خبر كان منصوب دون الرجوع إلى العلة في النصب فيكفي أن يكون خبراً لكان لينصب.

وتعد كان من الأفعال الناقصة التي تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ اسماً لها وتتصب الخبر خبراً لها (٤)، وقولنا (اسم كان وخبر كان) هو اتساع، لأنَّ الفعل لا يخبر عنه، وإنما هو خبر عن الاسم المرفوع بها، واسمها ليس هو اسماً لها في الحقيقة، وإنما نسب إليها من حيث كان مرتفعاً بها فهذا مجاز (٥)، وسميت بالأفعال الناقصة؛ لأنها بحاجة إلى خبر (٦).

(١) ينظر: إحياء النحو لإبراهيم مصطفى: ٨١.

(٢) ينظر: نحو التيسير لأحمد عبد الستار الجوهرى: ٨١.

(٣) ينظر: الأفعال الناقصة لحمدي كوكب: ٦٦-٦٧.

(٤) ينظر: اللمع في العربية لابن جني: ٣٦. وفي التطبيق النحوي والصرفي: ١١١.

(٥) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٤٩/٢.

(٦) ينظر: البديع في علم العربية: ٤٦٠/١.

خبر كان

يقسم خبر كان على مفرد، وخبر جملة (اسمية أو فعلية)، وشبه الجملة والذي يعنينا هو كون الخبر جملة، حيث إن الجملة الاسمية لأبد أن يكون في الجملة الاسمية المخبر عنها رابطاً يربط بالمبتدأ وهذه الروابط كما في روابط جملة المبتدأ والخبر كوجود ضمير، أو اسم إشارة، أو إعادة المبتدأ بلفظه (١).

وقبل الشروع بذكر الشواهد التي وردت في المحرر الوجيز لأبد من التعرض إلى شروط عمل كان، حيث ذكر الجزولي (ت ٦٠٧هـ)، أن كان لا تدخل على مبتدأ فيه معنى شرط أو استفهام، ولا على مبتدأ خبره جملة لا تحتل، ولا على مبتدأ خبره مفرد فيه معنى الاستفهام (٢).

وقد تضمن المحرر الوجيز مجموعة من الصيغ، في وقوع خبر كان جملة، وإحدى تلك الآيات شبه جملة، ومن الجملة ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَابًا مِنَ السَّمَاءِ أَوْ آتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأنفال: ٣٢]. والشاهد هنا جملة (هو الحق)، إذ جوز ابن عطية رفع (الحق) على أنه خبر (هو) والجملة خبر كان (٣).

وقال الزجاج: ولا أعلم أحداً قرأ بهذا الجائز يقصد برفع (الحق) وإنما بنصب (الحق) على أن يكون خبر (كان) ويكون هو فصلاً، فهو حينئذ اسم وفيه معنى الإعلام بأن الذي بعده خبر ليس بصفة (٤)، واكتفى صاحب التفسير البسيط بنقل قول الزجاج

(١) ينظر: البديع في علم العربية: ٥٧.

(٢) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو: ١٠٦-١٠٧.

(٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٢/ ٥٢١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ٤١١. والكشف والبيان عن تفسير القرآن ط دار التفسير: ١٣/ ٨٤.

نصاً ولم يصف عليه شيئاً^(١). وذكر الزمخشري في تفسيره: الأظهر أن يكون (هو) فصل والحق خبر كان^(٢).

على حين اكتفى الرازي والقرطبي بعد ابن عطية بنقل قول الزجاج نصاً^(٣). وذكر السمين الحلبي أن ما جوزه ابن عطية في كون، (هو) رفع بالابتداء و (الحق) خبره، والجملة خبر الكون كقول الشاعر^(٤):

تحن إلى ليلى وأنت تركتها وكنت عليها بالملا أنت أقدر
هو جائز، وهي لغة تميم وهو الأظهر، وردَّ على قول الزجاج أنه لم يعلم
أحداً قرأ بهذا الجائز، فرد السمين الحلبي قوله إذ قال: قد ظهر من قرأ به وهما
رجلان جليلان^(٥).

ومما تقدم نرى أن ابن عطية قد أصاب إذ إنه يجوز رفع (هو) مبتدأ والحق خبره والجملة الاسمية في محل رفع خبر كان جائز على لغة بني تميم وإن كان من قال بذلك قليلين.

وفي موقع آخر قال تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْتَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦]. ذكر ابن عطية ((وقرأ ابن مسعود قوله: {هم الظالمون} على الابتداء والخبر، وأن تكون الجملة خبر (كان))^(٦).

(١) ينظر: التفسير البسيط: ١٠/ ١٢٠.

(٢) الكشف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري: ٢/ ٢١٦-٢١٧.

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير للرازي: ١٥/ ٤٧٩. والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ٧/ ٣٩٨.

(٤) البيت قيس بن ذريح وصدره (أتبكي على لُبْنَى وأنت تركتها؟)، ينظر: ديوان قيس بن ذريح: ٧٦، وذكره السمين في الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥/ ٥٩٦. واللباب في علوم الكتاب: ٩/ ٥٠٤. وفتح القدير للشوكاني: ٥/ ٣٨٧. وروح المعاني للألوسي: ١٣/ ١٠١.

(٥) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥/ ٥٩٦-٥٩٧.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٥/ ٦٤. وينظر: معجم القراءات: ٨/ ٤٠٠.

واختلف النحاة في الضمائر (هو وهما وهم) وما أشبه ذلك، حيث قيل إنها زوائد بين المعرفتين أو بين المعرفة وما قاربها من النكرات نحو: (خير منه) وما شبهها ولا تدخله الألف واللام وزيدت في قوله: (هم الظالمين) لأنها معرفة فلا يجوز أن تؤكد إلا المعرفة ولا تكون زائدة إلا بين اسمين لا يستغنى أحدهما عن الآخر نحو: اسم كان وخبرها أو مفعولي ظننت وعلمت وما أشبه ذلك والابتداء^(١)، وقيل: إن (هم) ابتداء والظالمون خبره فتكون بذلك الجملة خبر (كان)^(٢).

وأوضح الطبري كلام المبرد قال: ((إن (هو) زائدة في هذا المكان، ولم تجعل مواضع الصفة، لأنه فصل أراد أن يبين به أنه ليس ما بعده صفة لما قبله، ولم يحتج إلى هذا في الموقع الذي لا يكون له خبر))^(٣).

والبصريون يسموها في هذا الموقع ضمير فصل، وهي تأتي دليلاً على أن ما بعدها ليس بصفة لما قبلها، وأن المتكلم يأتي بخبر الأول. والكوفيون يسموها عماد فهي على رأي البصريين لا موقع لها من الأعراب، ويزعمون أنها بمنزلة (ما) في قوله سبحانه: ﴿فِيمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لَئِنَّ لَهُمَّ﴾ [آل عمران: ١٥٩]

وقد ذهب قسم من المفسرين بعد ابن عطية بما نقله من تجويز أن يكون (ولكن كانوا هم الظالمون) بالرفع على الابتداء والخبر، والجملة خبر كان قاله القرطبي^(٤). وكذلك السمين الحلبي قال (هم الظالمون) يجوز أن يكون (هم) فصلاً أو مبتدأ وما بعده خبر، والجملة خبر الأول^(٥)، فإذا كان (هم) فصلاً فإن {الظالمين}: خبر (كانوا) منصوب بالياء^(٦).

(١) ينظر: المقتضب: ١٠٣-١٠٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٥/٤.

(٣) جامع البيان ط دار التربية والتراث للطبري: ١٣/٥٠٨.

(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ١٦/١١٥.

(٥) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/٥٣٩.

(٦) إعراب القرآن الكريم ط دار الصحابة: ٤/٢١٧٩.

ومما تقدم يتبين لنا أنَّ ضمير الفصل لا محل له من الإعراب على المعتمد، ولكن هناك من يعرّبه مبتدأً ثانياً أما الذي بعده فيُعدُّ خبراً له والجملة الاسمية من الضمير وخبره في محل نصب خبر كان، وعليه فإنَّ رأي ابن عطية الأول بكون جملة (هم الظالمين) جائز عند بعضهم كبني تميم، إذ يجعلون ما هو فصل عند غيرهم مبتدأً ويرفعون ما بعده على الخبر، وأما كون هم ضمير فصل لا محل له من الإعراب فهو الأصوب على رأي الجمهور.

المبحث الثاني

المفعول به

عبرَ سيبويه عن المفعول به بلفظ المفعول فقط، في باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول^(١)، وثم تابعه على ذلك غيره من النحاة، كالمبرد في المقتضب^(٢)، والزجاجي في الإيضاح يقال لمن قال: نصبت زيدا بأن، في قوله: إن زيدا قائم، ولم وجب أن تنصب إن الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُمِلَتْ عليه لما ضارعتَه، فالمنصوب بإن مشبه بالمفعول لفظاً؛ لأنها تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله نحو: ضرب أخاك محمد، وما أشبه ذلك^(٣).

واستعمله ابن السراج في كتابه (الأصول في النحو)^(٤)، ثم شاع بعده استعماله، وأقدم محاولة لتعريف المفعول به اصطلاحاً، هي محاولة ابن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ) في كتابه: [المفعول به يذكر للبيان عن من وقع به الفعل.. نحو: (ضربت زيدا)]^(٥). وعرفه الزمخشري بقوله: ((هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك: ضرب زيد عمراً وبلغت البلد))^(٦)، أو ((هو من وقع به الفعل، وتتصل به الباء مع الفعل في جواب السائل))^(٧)، والمراد بالوقوع التعلق^(٨).

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه، عبد السلام: ١/ ٣٣.

(٢) ينظر: المقتضب: ٣/ ٩١.

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٤.

(٤) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ١٦٩.

(٥) شرح المقدمة المحسبة: ٢/ ٣٠٢.

(٦) المفصل في صنعة الإعراب: ٥٨. توجيه اللمع: ١٧٤. شرح كتاب الحدود في النحو: ٢٠٠.

(٧) البديع في علم العربية: ١/ ١٣٧.

(٨) الكناش في فني النحو والصرف: ١/ ١٦٠.

مكانة المفعول به بين المفاعيل

هنالك خلاف في المفعول به، إذ قَدَّمَ الكثير من النحاة المفعول به على بقية المفاعيل وهو الأول عندهم من المنصوبات وحجتهم في ذلك؛ لأنه الأحوج للإعراب ثم هو الذي يقع اللبس بينه وبين الفاعل (١).

ويرى الكوفيون أن الفعل إنما له مفعول واحد وهو المفعول به، ويقولون في غيره مشبه بالمفعول (٢).

وهناك من قدم المفعول المطلق، وهو الأجدر بهذه التسمية، حيث بدأ ابن السراج به وقال: إنه المفعول في الحقيقة أما باقي المفعولات فإنها شبيهة بالمفعول، ليست مفعولاً في الحقيقة (٣). واتفق ابن يعيش مع من سبقه وعلل ذلك بقوله: ((اعلم إن المصدر هو المفعول الحقيقي؛ لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود، وصيغة الفعل تدل عليه والأفعال كلها متعدية إليه سواء كان يتعدى الفاعل أو لم يتعدّه نحو: ضربتُ زيداً ضرباً، وقام زيد قياماً، وليس كذلك غيره من المفعول)) (٤).

وبالرغم من إن حق المفعول لا يصدق إلا على المفعول المطلق، لكن تقديم المفعول به على بقية المفعولات هو الصحيح؛ لما جرى عليه اصطلاح الناس فإذا قيل مفعول وأطلق لم يرد إلا المفعول به؛ لأنه أكثر المفاعيل دوراً في الكلام، فخففوا اسمه (٥).

(١) ينظر: حاشية الشيخ ياسين على التصريح: ٣٢٣. المفعول به وأساليبه في النحو التعليمي على ضوء ما جاء به القرآن الكريم وديوان ذي الرمة / حسن محمد حسن القرني رسالة ماجستير: ١.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ١٥٩. التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: ١/ ٤٩٠.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ١٥٩.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٢٧٢.

(٥) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ٨٧٤.

العامل في المفعول به

ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول به هو الفعل والفاعل معاً^(١)؛ وذلك لأنه لا يسمى مفعول به إلا بعد فعل وفاعل، لفظاً أو تقديرًا، وذهب خلف الأحمر (ت ١٩٤هـ) (الكوفي) إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية، وهي عوامل معنوية لا لفظية^(٢)، ورأيه فاسد؛ لأنه لو كان كما زعم لوجب أن لا يرتفع ما لم يسم فاعله نحو: (ضرب زيد) لعدم معنى الفاعلية، وأن ينصب الاسم في نحو: (مات زيدا) لوجود معنى المفعولية، فلما ارتفع ما لم يسم فاعله مع وجود معنى المفعولية وارتفع الاسم في نحو (مات زيد) مع عدم معنى الفاعلية؛ دل على فساد ما ذهب إليه^(٣).

وأما البصريون فقد ذهبوا إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل وعمل في المفعول أيضاً^(٤)، أو ما يقوم الفعل؛ لأنَّ العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى، والذي يتقوم به معنى المفعولية هو الفعل، والدليل عليه أنه يختلف باختلافه؛ فإنك تقول: ضربت زيدا، وأعطيت عمراً درهماً، فالمفعول مع (ضربت) واحد، ومع أعطيت اثنان، والفاعل المتكلم في الصورتين، فلو كان العامل غير الفعل لم يختلف باختلافه، ولأنه متى كان الفعل متصرفاً جاز تقديمه عليه، وما لم يكن متصرفاً نحو: ما أحسن زيدا؛ لا يجوز تقديمه على الفعل، فلو لا أنه عامل لم يكن كذلك^(٥).

(١) ينظر: علل النحو: ٢٧٠. والتبيين عن مذاهب النحويين: ٢٦٣. والكناش في فني النحو والصرف: ١/ ٤٠.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، رقم المسألة (١١): ١/ ٦٦.

(٣) ينظر: المصدر نفسه، رقم المسألة (١١): ١/ ٦٦.

(٤) ينظر: المصدر نفسه، رقم المسألة (١١): ١/ ٦٦. والتبيين عن مذاهب النحويين: ٢٦٣.

(٥) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤/ ١٧٣٢.

وبما أنَّ الفعل هو العامل في الفاعل فيجب أن يكون عاملاً في المفعول؛ لأنَّ الفعل المجرد لا يصح أن يعمل في المفعول ورغم الخلاف الدائر حول مسألة العامل إلا أن جمهور النحاة اتفقوا على أن العامل في المفعول به هو الفعل وما شَبَّه به.

الجملة الواقعة مفعولاً به:

بعد أن عرفنا سابقاً بأن الجملة التي لها محل من الإعراب هي التي تؤلِّ بمفرد وتأخذ الجملة الوظيفة النحوية نفسها التي كانت للمفرد (لو حل مكانها) وعليه فإن محل الجملة الواقعة مفعولاً به هو النصب، لأن الأصل في المفرد الواقع مفعولاً به النصب، وللجملة الواقعة في محل نصب مفعولاً به مواضع مختلفة^(١) سنتكلم عنها فيما يأتي:

١- مقول القول، أو (محكية القول)^(٢).

جملة مقول القول أن لم يبين القول للمجهول وإذا بني للمجهول تكون الجملة في محل رفع نائب فاعل وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة البقرة: ١٣] فجملة (ءامنوا) في محل رفع فاعل، وجملة (أنؤمن) في محل نصب مفعول به^(٣).

وهناك أفعال تكون بمعنى القول، مثل: (نادى، وصّى...) وفيها رأيان^(٤)، فالبصريون يمنعون ذلك ويقدرّون للجملة التي بعد هذه الأفعال قولا محذوفاً، أما الكوفيون فإنهم جعلوا ما فيه معنى القول مثل القول، ففي قوله تعالى: ﴿وَنَادَى نُوحٌ

(١) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزیدة: ١٢٩. الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام: ٣٧.

(٢) ينظر: الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام: ٣٨.

(٣) ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، للسامرائي: ١٩٨.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٨٩. ومغني اللبيب: ٢/ ٤١٣.

أَبْنَهُ وَكَانَ فِي مَعَزِلٍ يَبْنِي أَرْكَبَ مَعَنَا ﴿ [هود: ٤٢] إذ النصب عند البصريين بقول مقدر، وعند الكوفيين جملة نوح مفعول به لـ (نادى) ^(١). وهي خارج موضوعنا لأن ابن عطية لم يتناولها في كتابه.

٢- جملة المفعول الثاني لـ (ظنَّ وأخواتها) و(علم وأخواتها):

من المعلوم أن (ظنَّ وأخواتها) تنقسم على أفعال اليقين، وأفعال الرجحان، وأفعال التحويل وهنَّ من نواسخ الابتداء ^(٢)، حيث تنصب المبتدأ مفعولاً أول وتنصب الخبر مفعولاً ثانياً، ومن المعلوم أيضاً أن الخبر قد يكون جملة فعلية أو إسمية، فالفعلية إذا دخلت هذه الأفعال على جملة إسمية الخبر فيها جملة فعلية، كانت الجملة الفعلية في محل نصب مفعولاً به ثانياً لـ (ظنَّ وأخواتها) ^(٣).

ويجوز في هذه الأفعال التعليق أو الإلغاء، أما التعليق فهو: إبطال عملها لفظاً دون معنى لمانع، بدليل أنك لو عطفت عليها عطفت بالنصب، أما الإلغاء فهو ترك العمل لفظاً ومعنى لا لمانع ^(٤).

وقد وجه ابن عطية قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِنَّ تَرَنَّا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ [الكهف: ٣٩]. ((وقرأ الجمهور (أقلّ) بالنصب على المفعول الثاني، وقوله: أنا (فاصلة ملغاة) وقرأ عيسى بن عمر: (أقلّ) بالرفع، على أن يكون أنا مبتدأ و (أقلّ) خبره، والجملة في موقع المفعول الثاني، والرؤية، رؤية القلب في هذه الآية)) ^(٥)، لذلك هي جملة في محل نصب مفعول به.

(١) ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها: ١٩٨.

(٢) ينظر: الكتاب لسبويه: ٤٠ / ١.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٤١٦.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٤٥ / ٢.

(٥) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٥١٨ / ٣.

والخلاف في هذه الآية هو في موقع (أنا) في قوله تعالى المتقدم إذ ذهب إلى أنك إذا جعلته عماداً نصبت أقل، وإذا جعلته اسماً رفعت القول والجملة تكون في محل مفعول به (١)، وجوز ذلك الزجاج أيضاً (٢)، وأوضح الشيخ أبو حيان ذلك: بكون أقل مفعولاً ثانياً لترني، وهي علمية لا بصرية قلبية لوقوع (أنا) فصلاً، ويجوز أن يكون توكيداً للضمير المنصوب في ترني، ويجوز أن تكون بصرية (وأنا) توكيد للضمير في ترني (٣)؛ لأن شرطه أن يقع بين مبتدأ وخبر، أو ما أصله المبتدأ والخبر (٤). وقيل (أنا) مبتدأ، و (أقل) خبره، والجملة: إما في موقع المفعول الثاني، وإما في موقع الحال على ما تقدم في الرؤية (٥).

والذي يبدو لي أن رأى في هذه الآية قلبية على ما ذهب إليه أغلب المعربين، وابن عطية لأن الرجل المحاور يحسب أن ماله أكثر وولده أوفر، فقصد التفاخر بذلك الحسبان، فردّ عليه الرجل المؤمن بما كان يزعمه موبخاً إياه بقوله {إن ترني أقل منك مالاً...} وتعضد ما أراه أن الرؤية البصرية تقضي إلى رؤية قلبية لأنها نهاية التأمل والتفكير. فضلاً عن القراءة المشهورة بنصب (أقل) بعده مفعولاً ثانياً لـ(رأى) أما (أنا) فهو ضمير فصل أو عماد.

(١) ينظر: جامع البيان، ط: دار التربية والتراث للطبري: ١٨/ ٢٥. والكشف والبيان عن تفسير القرآن، ط: دار التفسير للثعلبي: ١٧/ ١٤١.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/ ٢٨٨-٢٨٩. والتفسير البسيط: ١٤/ ٢٢. والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري: ٢/ ٧٢٣.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٧/ ١٨٠.

(٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٧/ ٤٩٥.

(٥) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ١٢/ ٤٩٤.

٣- الجملة التي تسد مسد المفعول

وقد تسد الجملة مسد مفعولي أفعال (ظن واعلم وأخواتهما) بأنّ أو أن وما بعدها في تقدير اسم واحد، مثلاً (حسبت) تحتاج إلى مفعولين، فتكون أن وما بعدها، تسدّ مسد المفعولين، وإن كانت في تقدير اسم واحد (١).

إذ يحول هذا الفاصل بين الفعل والعامل ويسمى: (بالمانع) وتقع بعده جملة، وهو والجملة تسد مسد المفعولين، ولا يكون التعليق في الأفعال القلبية الجامدة، ولا في بعض أفعال التحويل (٢).

وقد ورد في متن المحرر مثل هذا في قوله تعالى: ﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴾ [العنكبوت: ٢]. بين ابن عطية- رحمه الله- أنّ (حسب)، معناه ظن، وأنّ نصب بـ (حسب) وهي الجملة التي بعدها تسد مسد مفعولي (حسب) (٣).

ويبدوا لنا أنّ ابن عطية وافق من سبقه من العلماء، منهم الزجاج الذي ذهب إلى أنّ موقع (أن) نصب اسم حسب وخبره (٤)، واكتفى الثعلبي وصاحب التفسير البسط بنقل رأي الزجاج نصاً (٥).

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١٣٩ / ٢.

(٢) ينظر: النحو الوافي: ٢٨-٢٩ / ٢.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٣٠٥ / ٤.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٥٩ / ٤. وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ١٣٠ / ١٢.

(٥) ينظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ٩ / ٢١. والتفسير البسيط: ٤٨٨ / ١٧.

وقيل: (أحسب) الناس للتقريع والتوبيخ، (وأن يتركوا) في موقع نصب فتكون أن وما دخلت عليه قائمة مقام المفعولين على قول سيبويه السابق والجمهور (١).
ولذلك فالأفعال التي تكون بمعنى الظن (٢)، وكان صلة أن فعلاً وفاعلاً أغنيا عن المجيء بجزئي المفعول به وهذا عند الزمخشري (٣)، وعلى ذلك يكون اعراب (أن) ناصبة، و(يتركوا) فعل مضارع مبني للمفعول والواو نائب فاعل وجملة (أن يتركوا) في محل نصب سد مسد مفعولي (حسب) (٤).

٤ - جملة المفعول به الواقعة عد العالم المعلق عن عمله

*وتأتي الجملة في محل نصب مفعول به بعد العامل المعلق عن عمله، ولا يختص بباب (ظن) كقوله تعالى ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرُجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة الأنعام: ٩٩]. قال ابن عطية: (ومن النخل تقديره: ونخرج من النخل (ومن طلعتها قنوان) ابتداء خبره مقدم، والجملة في موقع المفعول بـ(نخرج) سواء أكان ذلك الفعل المذكور في الجملة (نخرج) أو المقدر)) (٥).

(١) ينظر: فتح القدير للشوكاني: ٤/ ٢٢١. وإعراب القرآن وبيانه: ٧/ ٣٩٨.

(٢) ينظر: البديع في علم العربية: ١/ ٥٦٠.

(٣) ينظر: توجيه اللمع: ٣٩٧.

(٤) ينظر: إعراب القرآن الكريم ط دار الصحابة: ٣/ ١٧٣٧.

(٥) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٢/ ٣٢٧.

ذهب الزمخشري إلى أنَّ (قنوان) مبتدأ، ومن النخل خبره مقدم، ومن طلعتها بدل منه، أي: وحاصلة من طلع النخل قنوان، أو أن يكون الخبر محذوفا لدلالة أخرجنا عليه، فيقدر: ومخرجة من طلع النخل قنوان^(١)، واكتفى الرازي بنقل قول الزمخشري نصاً^(٢). وردَّ الشيخ أبو حيان قول الزمخشري قال: ((ولا حاجة إلى هذا التقدير إذ الجملة مستقلة في الإخبار بدونه))^(٣). وذهب أبو حيان إلى أنَّ (ونخرج) جملة في موقع الصفة لخضر أو يجوز أن يكون استئناف إخبار، (وقنوان) وهذه الجملة مبتدأ وخبر ومن طلعتها بدل من ومن النخل والتقدير: وقنوان دانية كائنة من طلع.

وأما قول ابن عطية: (ومن النخل) فتقديره نخرج من النخل (ومن طلعتها قنوان) ابتداء خبره مقدم والجملة في موقع المفعول بتخرج ، فقد ردَّ أبو حيان وقال: هذا خطأ؛ لأنَّ ما يتعدى إلى مفعول واحد لا تقع الجملة في موقع مفعوله إلا إذا كان الفعل مما يعلق وكانت الجملة فيها مانع من أن يعمل في شيء من مفرداتها الفعل من الموانع المشروحة في علم النحو (ونخرج) ليست مما يعلق، وليس في الجملة ما يمنع من عمل الفعل في شيء من مفرداتها إذ لو كان الفعل هنا مقدراً لتسلط على ما بعده وكان التركيب والتقدير: (ونخرج من النخل من طلعتها قنوانا دانية) بالنصب.

وقول أبي البقاء: ((ويجوز أن يكون قنوان مبتدأ والخبر من طلعتها وفي النخل ضمير تقديره: وينبت من النخل شيء أو ثمر فيكون من طلعتها بدلاً منه، ويجوز أن يرتفع قنوان على أنه فاعل من طلعتها فيكون في النخل ضمير يفسره قنوان وإن رفعت قنوان بقوله: من النخل على قول من أعمل أول الفعلين جاز وكان في طلعتها ضمير مرفوع انتهى، وهو إعراب فيه تخطيط لا يسوغ في القرآن))^(٤).

(١) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٥١ / ٢.

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير: ٨٥ / ١٣.

(٣) البحر المحيط: ٥٩٧ / ٤. والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٧١ / ٥.

(٤) البحر المحيط: ٥٩٧ / ٤.

على حين يرى السمين الحلبي أنَّ الأظهر أن يكون (من النخل) خبراً مقدماً، و (من طلعتها) بدل بعض من كل بإعادة العامل، و(قنوان) مبتدأ مؤخر، وهذه جملة ابتدائية لا محل لها (١).

وأضاف الشيخ محمد الأمين (ت ١٤٤١) رأياً آخر: وهو أن تكون قنوان: مبتدأ مؤخر، (دانية): صفة له، والجملة الاسمية معترضة لاعتراضها بين المعطوف الذي هو جنات، والمعطوف عليه الذي هو نبات كل شيء (٢).

يبدو لي أن ابن عطية وهم عندما وقف على قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ﴾ [سورة الأنعام: ٩٩]، فقد جعل (من طلعتها) جملة اسمية في محل نصب مفعولاً به للفعل (نخرج) الذي تعلق به الجار والمجرور (من النخل) سواءً أكان ذلك الفعل المذكور في الجملة (نخرج) أو المقدر، لكنَّ أبا حيان وقف على هذا التوجيه النحوي وعده خطأً من القياس النحوي؛ لأن ما يتعدى إلى مفعول واحد لا تقع الجملة في موقع مفعوله، إلا إذا كان الفعل مما يعلق، وكان في الجملة مانع يمنع من العمل في شيء من مفرداتها، وليس في الجملة مما يعلق ولا في الجملة ما يمنع من العمل في مفرداتها، لذلك الراجح عندي هو أن تكون الجملة الاسمية من النخل خبراً مقدماً، ومن طلعتها بدل بعض من كل بإعادة العمل و قنوان مبتدأ مؤخر، والجملة ابتدائية عطفت على الفعلية قبلها.

(١) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥/ ٦٩. واللباب في علوم الكتاب: ٨/ ٣٢٠.

(٢) ينظر: تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ٨/ ٥٢٥.

المبحث الثالث

الجملة الواقعة حالاً

الحال هو ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته لفظاً، في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه، ولا يجوز أن تكون تلك الصفة إلا صفةً متصفة^(١)، أو ((هو ما دل على هيئة وصاحبها متضمناً ما فيه معنى (في) غير تابع ولا عمدة، وحقه النصب، وقد يجر بباء زائدة))^(٢).

وجاء في همع الهوامع: بأنه فضلة دالة على هيئة صاحبه ونصبه نصب المفعول به أو المشبه به أو الظرف، ويغلب انتقاله إلا في مؤكدة وقيل يشترط لزومه وانتقال غيره، واشتقاقه ويغني وصفه أو تقدير مضاف قبله أو دلالاته على سعر أو مفاعلة^(٣). ومن المحدثين من عرفه بأنه: ((فضلة حكمها النصب تبين هيئة صاحبها وقت وقوع الفعل على الأغلب))^(٤).

أقسام الحال:

تقسم الحال على (مفردة) أي ما كانت تخلو من الجملة وشبهها، وإن كانت مثناة أو مجموعة، و(شبه جملة): أي تكون ظرفاً أو جاراً أو مجروراً. والجملة: أي ما تكون من مسند ومسند إليه^(٥)، وهذه الجملة لا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية فإن كانت اسمية فالواو إلا ما شذ من قولهم كلمته (فوه إلى في)، وما عسى أن يعثر عليه في الندرة، وإن كانت فعلية لم تخل من أن يكون فعلها مضارعاً أو ماضياً^(٦).

(١) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٢١٣. التعريفات: ٨١.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٠٨.

(٣) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢/ ٢٩٣.

(٤) في التطبيق النحوي والصرفي: ٢٦٠. والنحو الوافي: ٢/ ٣٦٣-٣٦٤.

(٥) ينظر: شروط الحال وأحكامها وأقسامها لابن بري: ٤/ ١٨٠.

(٦) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٩٢. والفصول المفيدة في الواو المزيدة: ١٥٥. وفي التطبيق النحوي والصرفي: ٢٦٩.

شروط الجملة الحالية:

ومن شروط الجملة الحالية، أن تكون خبرية لا طلبية ولا تعجبية، وأن تكون غير متصدرة بعلامة استقبال، وأن تشمل على رابط يربطها بصاحب الحال^(١)، وهذا الرابط هو الضمير الذي يعود على الحال، فإذا خلت الاسمية منه لزمته واو الحال، ولا تخلو الفعلية منه إلا والفعل ماضٍ معنى أو معنى ولفظاً، فإذا خلت منه لزمته الواو، ولا تأتي الواو مع المضارع غير الماضي مبنى إلا قليلاً^(٢).

ولا يقع بعد هذه الواو إلا جملة مركبة من مبتدأ وخبر، فإذا وقعت الجملة بعد هذه الواو حالاً، كنت في تضمينها ضمير صاحب الحال، أو ترك ذلك بالاختيار، فالتضمين كقولنا: (أقبل محمد ويده على رأسه)، و(جاء أخوك وثوبه نظيف)، وتركه كقولنا: (جاء زيد وعمرو ضاحك)، و(جاء أخوك وثوبه نظيف)؛ لأن الواو أغنت عن ذلك بربط ما بعدها بما قبلها، فلم تحتج إلى ضمير مع وجودها، فإن جئت بالضمير معها، فجيد، لأن في ذلك تأكيد ربط الجملة بما قبلها، وأما إذا لم تذكر فهناك واواً، فلا بد من ضمير^(٣).

ولا بد للجملة التي تبدأ بالزمن الماضي المثبت من (قد) ظاهرة كانت أو مقدرة^(٤).

(١) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٩٢.

(٢) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو: ٩٠-٩١. في التطبيق النحوي والصرفي: ٢٦٩.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٢٤.

(٤) ينظر: الكافية في علم النحو: ٢٤.

أولاً: جملة الحال الاسمية:

فإذا كانت الجملة اسمية فهي على ثلاثة أقسام^(١):

أحدها: أن تكون الجملة بالواو وفيها ضمير يعود على صاحب الحال وجاء في متن المحرر مثل هذا في مواضع عديدة منه قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي﴾ [آل عمران: ٣٩]. إذ بين ابن عطية إن جملة (هو قائم) في موقع الحال^(٢).

اختلف العلماء في إعراب هذه الجملة منهم من قال: هي في محل نصب ومنهم من قال: في محل رفع، فالفراء مثلاً ذهب إلى أن النصب في هذه الجملة أجود^(٣)، على حين هي عند الطبري جملة في موقع الخبر أي: هي خبر عن وقت نداء الملائكة لادم و(يصلي) في موقع الحال من (القيام)^(٤).

وذهب قسم من المفسرين بعد ابن عطية إلى ما ذهب إليه بأن جملة (وهو قائم..) جملة في موقع الحال من الهاء في نادته^(٥)، وقيل من مفعول النداء^(٦).

والدليل على أنها جملة حالية لا منقطعة ولا مستأنفة ما جاء في كتاب سيبويه (هو قائم)، فلا تكون (هو وأخواتها) فصلاً فيها وفي أشباهها هنا؛ لأن ما بعد الاسم ليس بمنزلة ما يبنى على المبتدأ، وإنما ينتصب على أنه حال كما انتصب قائم في قولك: انظر إليه قائماً. ألا ترى أنك لا تقول: هذا زيد هو القائم، فليس هذا بالموقع الذي يحسن فيه أن يكون هو وأخواتها فصلاً؛ لأن ما بعد الأسماء هنا لا يفسد تركه الكلام، فيكون دليلاً على أنه فيما تكلمه به^(٧).

(١) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزیدة: ١٥٥.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١/ ٤٢٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ٢١٠.

(٤) جامع البيان، ط: دار التربية والتراث: ٦/ ٣٦٦.

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: ١/ ١٥٨. والتبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٥٧. والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢/ ٤٦.

(٦) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٥/ ١٩٢.

(٧) ينظر: الكتاب لسيبويه: ٢/ ٣٩٥.

ومثله في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]
قال ابن عطية: (وَأَنْتُمْ سُكَارَى) ابتداء وخبر، والجملة في موقع الحال من الواو
في (تقربوا) ^(١)، وفي هذا الموقع اتفق ابن عطية مع من سبقه بكون الجملة في موقع
نصب على الحال ^(٢).

وسار المفسرون بعد ابن عطية على أثره بأن قوله: (وَأَنْتُمْ سُكَارَى) مبتدأ وخبر
وجملة منصوبة في محل نصب حال من فاعل (تقربوا) ^(٣).

والثاني: أن تحذف الواو ويكتفى بالضمير الرابط نحو: (جاء زيد وجهه مسرور)،
قال الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠]،
إذ بين ابن عطية أن قوله: {وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ} جملة في موقع الحال ^(٤)، قيل إن قوله
{وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ} ابتداء مرفوع، وقيل منصوب على البدل ^(٥).

وعند سيبويه أن قوله: {وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ} مرفوع وهو الأجود بالعربية من النصب ^(٦)،
فتكون وجوههم ابتداء ومسودة خبره ^(٧)، وجملة (وجوههم مسودة) في موقع الحال إذا كانت
لرؤية بصرية، ومفعول ثانٍ إذا كانت قلبية ^(٨)، واكتفى فيها بالضمير عن الواو ^(٩).

(١) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٥٧ / ٢.

(٢) ينظر، معاني القرآن للأخفش: ٢٥٨ / ١. وتفسير ابن المنذر: ٧٢٤ / ٢. والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٥١٤ / ١.

(٣) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٧٦ / ٢. ومدارك التنزيل وحقائق التأويل: ٣٦٠ / ١. وفتوح الغيب في
الكشف عن قناع الريب: ٥ / ٧. وتفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن: ٣٥٩ / ١.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٥٣٩ / ٤.

(٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٤٩٥ / ٢. ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٦٠ / ٤.

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١٨ / ٢.

(٧) ينظر: تفسير بحر العلوم، السمرقندي: ١٩٢ / ٣. والكشاف والبيان عن تفسير القرآن، ط: دار التفسير: ١٠٢ / ٢٣.

(٨) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: ١٤٠ / ٤. والجامع لأحكام القرآن، القرطبي: ٢٧٤ / ١٥. وأنوار
التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي: ٤٧ / ٥.

(٩) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي: ٤٧ / ٥.

وجمع الشيخ أبو حيان والسمين الحلبي آراء من سبقوهم من العلماء، في كون جملة (وجوههم مسودة) مكونة من ابتداء وخبر والجملة في محلها وجهان^(١):

الأول: النصب على الحال من الموصولات؛ لأنَّ الرؤية بصرية، هذا مذهب ابن عطية، وفيه ردُّ على الزمخشري، أنَّ مذهبه لا يُجيز إسقاط الواو من مثلها إلا شاذًا، تابعاً في ذلك لرأي الفراء فهذا رجوع منه عن ذلك.

والآخر: أنها في محل نصب مفعولاً ثانياً؛ لأنَّ الرؤية قلبية.

وأميل إلى ما ذهب إليه ابن عطية في هذا الموقع بأنها جملة في موقع الحال وهذا صحيح وأظهر؛ وذلك لأنه يجوز حذف الواو والاكتفاء بالضمير كما بين النحاة، أما في مسألة أنها مفعول به فهذا مردود وليس بقريب؛ لأنَّ رؤية الأجسام وألوانها بصرية أظهر مما تتعلق بالقلبية.

*وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٦]. بين ابن عطية أنَّ الجملة الاسمية (هدى ونور) جملة في موقع الحال^(٢)، وهذا مذهب الزمخشري إذ بين أنَّ محل جملة (هدى ونور) النصب على الحال^(٣).
وذهب القرطبي مذهب ابن عطية فالجملة: (هدى ونور)، في موقع الحال، وارتفاع هدى على الفاعلية بالجار والمجرور، إذ اعتمد بأن وقع حالاً لذي حال أي: كائناً فيه هدى^(٤).

(١) ينظر: البحر المحيط: ٢١٦/٩. والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤٣٨/٩. واللباب في علوم الكتاب: ٥٣٦/١٦.

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١٩٩/٢.

(٣) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري: ٦٣٩/١. ومفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، الرازي: ٣٧٠/١٢.

(٤) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ١٢٩/٢.

وردَّ الشيخ أبو حيان قول ابن عطية بأنها في موقع الحال بل قوله مرجوح؛ لأنَّ قوله: {هدى ونور} من قبيل المفرد لا الجملة، وتقديره (كائنا فيه هدى ونور) وإذا كان الأمر بينهما فإن تقدير المفرد أجود من الجملة لأنه قليل، وكذلك لم يأتِ بالواو، وإن كان يغني عن الرابط الذي هو الضمير، لكن الأفضل والأكثر أن يأتي بالواو (١).

وفصل السمين الحلبي رأي الشيخ أبي حيان بأن كلام ابن عطية مرجوح من وجهين (٢): أحدهما: أن أصل الحال أن تكون مفردة، والجار أقرب إلى المفرد من الجمل. الثاني: أن الجملة الاسمية الواقعة حالاً، الأكثر أن تأتي بالواو، وإن كان فيها ضمير. والظاهر أن الشيخ اتَّبَعَ رأي الفراء، إذ زعم أن عدم ذكر الواو شاذاً، حتى بوجود الضمير، وتبعه على ذلك الزمخشري كما أوضحنا في الآية السابقة، لكنَّ هذا الرأي لهما فقط؛ لأنَّ جهور النحاة أجازوا حذف الواو في الجملة الاسمية إذا كان الضمير موجوداً لذلك قول ابن عطية جائز.

* وكذلك قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [سورة البقرة: ٣٦]. إذ بين ابن عطية إن جملة (وبعضكم لبعضٍ عدوٌّ)، جملة في موقع الحال، وأفرد الله لفظ عدو من حيث لفظ بعض، وبعض وكل تجري مجرى الواحد، ومن حيث لفظة عدو تقع للواحد والجمع (٣).

وخرجها الشيخ على وجهين:

(١) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٢٧٩.

(٢) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤/ ٢٨٣. واللباب في علوم الكتاب: ٧/ ٣٦٠.

(٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١/ ١٢٩.

أحدهما: أن عوده مبتدأ وعلى بدئه خبر، والجملة حال، وهو كثير في لسان العرب، فلا يكون ذلك شاذاً.

والآخر: أجاز مكي بن أبي طالب أن تكون الجملة مستأنفة إخباراً من الله تعالى بأن بعضهم لبعض عدو، فلا يكون في موقع الحال، وكأنه فر من الحال، لأنه تخيل أنه يلزم من القيد في الأمر أن يكون مأموراً به، أو كالمأمور^(١).

وتبعه في ذلك صاحب التحرير بقوله: وجملة (اهبطوا بعضهم لبعض عدو) جملة مستأنفة استئنافاً ابتدائياً، أو جملة حال من ضمير اهبطوا وهي اسمية خلت من الواو، وفي اعتبار الجملة الاسمية الخالية من الواو حالاً^(٢).

على حين اتفق الكثير من المفسرين على أن (بعضكم لبعض عدو) ، جملة في موقع الحال فقط من دون اهبطوا ، وبمعنى: متعادين^(٣).

الذي ذهب إليه ابن عطية جاز، فصاحب الحال هو الضمير في اهبطوا، ولم يحتج إلى الواو لإغناء الرابط عنها، على الرغم من اجتماع الواو والضمير بالجملة الاسمية الواقعة حالاً أكثر من انفراد الضمير، وكذلك ما رواه سيبويه عن العرب أنهم يقولون: (كلمته فوه إلى في)، كأنه يقول: كلمته وفوه إلى في، أي كلمته وهذه حاله. فترفع في قوله (كلمته وهذه حاله)، وتنصب على قوله: كلمته في هذه الحال، فانصب لأنه حال وقع فيه الفعل^(٤)، فلذلك يجوز أن تكون الجملة في موقع الحال.

(١) ينظر: البحر المحيط: ١/ ٢٦٤.

(٢) ينظر: التحرير والتنوير: ١/ ٤٣٦.

(٣) ينظر: التفسير المظهر: ٣/ ٣٣٧. وفتح القدير للشوكاني: ١/ ٨١. وفتح البيان في مقاصد القرآن: ١/ ١٣٧.

(٤) ينظر: الكتاب لسيبويه: ١/ ٣٩١.

الثالث: يحذف الضمير ويكتفى بالواو نحو: (جاء زيد والشمس طالعة) (١). ولم أجد في متن المحرر شاهداً على ذلك.

ثانياً: جملة الحال الفعلية:

• جملة فعلية فعلها فعل مضارع غير مسبوقه بقد يمنع ظهور واو الحال (٢):

فإذا كان الفعل مضارعاً مثبتاً لم يكن فيه واو، لأبد من ضمير رابط يعود على صاحب الحال (٣)، نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التحریم: ١]. بين ابن عطية أن قوله {تَبْتَغِي} في موقع الحال من الضمير الذي في (تَحْرِمُ) (٤).

إذ اتفق مع من سبقه بأن جملة (تبتغي) جملة في موقع نصب حال (٥)، واختلف المفسرون بعد ابن عطية في هذه الجملة، حيث وضعوا احتمالات لإعرابها أما جملة تفسيرية لتحرم أو حال من فاعله، أو جملة استئنافية (٦).

وأكد الألوسي (١٢٧٠هـ) أن قوله تعالى: {تبتغي مرضات أزواجك} حال من فاعل تحرم، ودليله على ذلك اختاره أبو حيان فيكون هو محل العتاب على ما قيل، وكأن وجهه أن الكلام الذي فيه قيد المقصود فيه القيد إثباتاً أو نفياً (٧)، واتفق معه صاحب التفسير

(١) الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ١٥٦.

(٢) ينظر: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، لمحمد الأنطاكي: ١٨٢/٢.

(٣) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ١٥٦.

(٤) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٣٣٠ / ٥.

(٥) ينظر: التفسير البسيط: ٩ / ٢٢.

(٦) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي: ٥ / ٢٢٤. ومدارك التنزيل وحقائق التأويل، النسفي: ٣ / ٥٠٤.

فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ١٥ / ٤٩٠. والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٠ / ٣٦٣.

(٧) ينظر: تفسير روح المعاني، الألوسي: ١٤ / ٣٤٢.

القرآني للقرآن، و ابن عاشور، إذ أكد أن التعجب واقع على مضمون الجملتين ^(١) مثل قوله:
﴿ لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً ﴾ [آل عمران: ١٣٠]

*وكذلك قوله تعالى: ﴿ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوْقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيْظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ ﴾ [الفتح:

٢٩]. إذ بين ابن عطية أن جملة (يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ) جملة في موقع الحال، وإذا أعجب الزُّرَّاعَ، فهو أخرى أن يعجب غيرهم ^(٢)، وقد انفرد ابن عطية عن غيره من المفسرين الذين سبقوه كالطبري والزجاج والواحدي، في إعراب جملة (يعجب الزرع) أما الذين جاءوا بعده فممنهم من اختلف معه مثل الرازي (ت ٦٠٦هـ): إذ ذهب إلى أن جملة (يعجب الزرع) بدلاً من قوله (يعجب الحراث) يدل على إن الحارث هو المبتدي ^(٣)، وقيل يجوز أن تكون استئنافاً للتعجب منه والمبالغة في مدحه وإظهار السرور في أمره ^(٤).

واكتفى الشيخ أبو حيان بنقل قول ابن عطية فقط، ((جملة في موقع الحال وإذا أعجب الزراع، فهو أخرى أن يعجب غيرهم لأنه لا عيب فيه))، وتبعه في ذلك السمين الحلبي، وابن عادل، وروح المعاني وغيرهم ^(٥).
والراجح أن ما ذهب إليه ابن عطية صائب.

(١) ينظر: التفسير القرآني للقرآن: ١٤ / ١٠٢٤. التحرير والتنوير: ٢٨ / ٣٤٦.

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٥ / ١٤٢.

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير: ٢٩ / ٤٢٠.

(٤) ينظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ١٨ / ٣٤٤.

(٥) البحر المحيط: ٩ / ٥٠٣. الدر والمصون في علوم الكتاب المكنون: ٩ / ٧٢٤. واللباب في علوم الكتاب: ١٧ /

٥١٧. تفسير روح المعاني: ١٣ / ٢٨٠. وإعراب القرآن وبيانه (٩ / ٢٥٥).

* واشكل على ابن عطية قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ تَرْتُّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴾ [سورة الأنعام: ٣٦]، إذ قال: جملة (يبعثهم الله) في موقع الحال^(١)، إذ بين أبو حيان الأندلسي ((أن جملة (والموتى يبعثهم الله) فيها أنها جملة مستقلة من مبتدأ وخبر))^(٢).

وذهب السمين الحلبي إلى أن قوله تعالى: {والموتى يبعثهم الله}: تحتل ثلاثة أوجه^(٣): أظهرها: أنها جملة من مبتدأ وخبر سيقّت للإخبار بقدرته، وأن من قدر على بعث الموتى يقدر على إحياء قلوب الكفرة بالإيمان فلا تتأسف على من كفر^(٤). والثاني: أن (الموتى) منصوب بفعل مضمر يفسره الظاهر بعده، ورجح هذا الوجه على الرفع بالابتداء لعطف جملة الاشتغال على جملة فعلية قبلها فهو نظير قوله تعالى: ﴿ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [الإنسان: ٣١] بعد قوله: {يدخل}.

والثالث: أن (الموتى) مرفوع نسقاً على الموصول قبله، والمراد بالموتى الكفار، وعلى هذا فتكون الجملة من قوله: {يبعثهم الله} في محل نصب على الحال، إلا أن هذا القول يبعده قوله تعالى: {ثم إليه يرجعون} إلا أن يكون من ترشيح المجاز. وذهب محيي الدين درويش (ت ١٤٠٣هـ): إلى أن تكون الواو عاطفة، والموتى منصوب على الاشتغال بفعل مضمر يفسره الاسم الظاهر بعده فتكون جملة (يبعثهم الله) مفسرة لا محل لها، وهو أظهر وأولى، لينسجم التركيب^(٥).

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٢/ ٢٨٩.

(٢) البحر المحيط: ٤/ ٤٩٨.

(٣) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٦١٠. واللباب في علوم الكتاب: ٨/ ١٢٠.

(٤) ينظر: إعراب القرآن الكريم، ط: دار الصحابة: ١/ ٥٩٣. وتفسير حقائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ٨/ ٣٢٣.

(٥) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٣/ ١٠٤.

والراجع أنَّ جملةً (يبعثهم الله) خبرٌ للمبتدأ (الموتى) والدليل على ذلك أنَّ جملةً (الموتى يبعثهم الله) جملةٌ مستقلةٌ من مبتدأ وخبر؛ بسبب وجود علامة الوقف اللازم، وهذا يدل على إن ما بعدها كلام مستقل وفي الكلام فائدة يحسن السكوت عليها وهي: بعث الأموات يوم القيامة، لذلك يصح إعراب الجملة خبراً للمبتدأ.

• جملة الحال فعلها مضارع منفي.

إذا كان الفعل المضارع منفياً يجوز الإتيان بالواو أو حذفها نحو: (قعد زيد لا يحدثنا وجلس وما يكلمنا) و لا بُدَّ من الضمير كما تقدم ^(١)، قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمَنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هود: ١٠٥].

ذهب ابن عطية إلى أنَّ قوله: (لا تكلم نفس) جملةٌ في موقع الحال من الضمير الذي في (يأتي) وهو العائد على قوله: (ذلك يوم)، إذ لا يجوز أن يعود على قوله: (يوم يأتي) لأن اليوم المضاف إلى الفعل لا يكون فاعل ذلك الفعل، إذ المضاف مُعرَّف بالمضاف إليه، والفعل مُعرَّف بالفاعل، وليس في نفسه، وقولهم: (سيد قومه ومولى أخيه وواحد أمه) مفارق لما لا يستقل، فلذلك جازت الإضافة فيها ^(٢).

اختلف القراء في إثبات الياء وفي حذفها والذي يختاره النحويون: (يوم يأتي لا تكلم نفس إلا بإذنه) بإثبات الياء، وقد ذكر سيبويه والخليل أن العرب تقول لا أدر فتحذف الياء وتجتزئ بالكسر، إلا أنهم يزعمون أن ذلك لكثرة الاستعمال وهي لغة هذيل ^(٣). وقيل إن قوله: {يوم يأتي لا تكلم نفس إلا بإذنه} يحتمل ضربين ^(٤):

(١) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ١٥٦.

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٣/ ٢٠٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/ ٧٧.

(٤) ينظر: التفسير البسيط: ١١/ ٥٥١-٥٥٢.

أحدهما: أن يكون حالاً من الذكر الذي في {يأت}، ونقدر فيه ضميراً يرجع إلى ذي الحال، وتقديره: يوم يأتي ذلك اليوم غير متكلم فيه نفس، ومن قدر ذلك كان الأجدر بأن يحذف الياء من {يأت}؛ لأنه كلام مستقل.

والآخر: أن يكون قوله: {لا تكلم نفس} صفة اليوم المضاف إلى {يأت}؛ لأنَّ اليوم في (يوم يأتي) مضاف إلى الفعل، والفعل نكرة، فإذا كان كذلك لم يمتنع أن يوصف به اليوم، كما يوصف النكرة بالجملة من الفعل والفاعل، والمعنى: لا تكلم فيه نفس، فحذف فيه أو حذف الحرف وأوصل الفعل إلى المفعول به، ثم حذف الضمير من الفعل الذي هو صفته، كما يحذف من الصلة، ومثل ذلك قولهم: الناس رجالان رجل أكرمت ورجل أهنت. ونقل ابن عادل قول ابن عطية: بأنَّ جملة (لا تكلم نفس) جملة في موقع الحال من الضمير الذي في {يأت} وهو العائد على قوله: {وذلك يوم}، ويكون على هذا عائد محذوف تقديره: لا تكلم نفس فيه، ويصح أن يكون قوله: {لا تكلم نفس} صفة لقوله: {يوم يأت} (١).

أما عودة الضمير فالظرف متعلق بقوله (لا تكلم) أي: لا تتكلم في نفس ذلك اليوم، وجملة يأتي مضافة إلى الظرف وفاعل يأتي ضمير يعود على ذلك اليوم المتقدم ذكره لا ضمير اليوم المضاف إلى يأتي، كما أوضح ذلك ابن عطية (٢)، وقيل جملة (لا تكلم نفس) جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب (٣).

وما ذهب إليه ابن عطية هو الأظهر عندي، والدليل على ذلك أنَّ الجملة الفعلية التي فعلها مضارع غير مقترن بقد لذلك منع من ظهور (واو الحال) في الجملة (٤).

(١) اللباب في علوم الكتاب: ١٠ / ٥٦٤.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٣ / ٢٠٧، إعراب القرآن وبيانه: ٤ / ٤٢٨.

(٣) ينظر: إعراب القرآن الكريم ط: دار الصحابة: ٢ / ١٠٤٢. وتفسير حقائق الروح والريحان في رواي علوم القرآن: ١٣ / ٢٤١.

(٤) ينظر: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، لمحمد الأنطاكي: ٢ / ١٨٢.

• جملة فعلية فعلها ماضٍ مثبت:

وأما إذا كان الفعل الماضي مثبتاً فالأوجه أن يؤتى (بالواو وقد) سواء أكان في الجملة ضمير عائد أم لم يكن نحو: جاء زيد وقد قضى حاجته (١).

قال تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ

الْهُدَى ۖ﴾ [النجم: ٢٣].

بين ابن عطية أن قوله {وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى}. جملة في موقع الحال، والهدى المشار إليه (٢).

الواضح هنا أن الواو للحال، وقد دخلت على الجملة القسمية مقررة لجهة الإشكال، ولهذا قال الواحدي: ((هذا التعجب من حالهم، حيث لم يتركوا عبادتها مع وضوح البيان)) (٣)، ومنهم من جوز أن يكون قوله حالاً من فاعل يتبعون أي: يتبعون الظن وهوى النفس في حال تنافي ذلك وهي مجيء الهدى من عند ربهم، ويجوز أن يكون اعتراضاً فإن قوله: (أم للإنسان) متصل بقوله: {وما تهوى الأنفس} وهي أم المنقطعة فتتقدر بـ (بل والهمزة) على الصحيح (٤)، والأول أولى عند الشوكاني (٥).

أما ابن عاشور فقد ذهب مذهب ابن عطية بأن قوله (ولقد جاءهم من ربهم الهدى) جملة حالية مقررة للتعجب من حالهم (٦)، وقيل أيضاً: هي جملة جواب قسم مقدر (٧).

(١) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزیدة: ١٥٧.

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٢٠٢/٥.

(٣) ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ٩٢/١٥.

(٤) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩٨/١٠. واللباب في علوم الكتاب: ١٨٧/١٨. وتفسير إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبي السعود: ١٥٩/٨. وروح البيان، إسماعيل حقي: ٢٣٥/٩.

(٥) ينظر: فتح القدير للشوكاني: ١٣٢/٥.

(٦) ينظر: التحرير والتنوير: ١١٠/٢٧.

(٧) إعراب القرآن الكريم ط: دار الصحابة: ٢٣٣٢/٤.

ويبدو لي أنَّ ما ذهب إليه ابن عطية صحيح: لأنها جملة حالية للتعجب من حالهم، لأنَّهم يستمرون باتباع الظن والهوى بالرغم من أنَّ الله أرسل اليهم رسولاً متبعاً للهدى.

* وقد تظهر (الواو) من دون (قد) في الجملة وتكون (قد) مقدَّرة^(١)، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا قُلْ فَادْرَءُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران: ١٦٨] إذ بيَّن ابن عطية أنَّ قوله: {وَقَعَدُوا} جملة في موقع الحال وهي حالة معترضة أثناء الكلام^(٢).

واختلف المفسرون في جملة (وَقَعَدُوا) حيث قال بعضهم: هي في موقع الحال، أي: قالوا وهم قاعدون، كقولك، خرج زيد وقد ركب^(٣)، وقيل هي جملة اعتراض؛ لأنه يسد ما يريدونه من تثبيطهم وإقعادهم عن الجهاد مع النبي (صلى الله عليه وعلى آله)^(٤). وبيَّن الشيخ أنَّ جملة (قعدوا) حال في مثل هذا التركيب؛ لأنَّه يمكن أن يأتي مصحوباً بقد، أو بالواو، أو بهما، أو دونهما، ثابت من لسان العرب بالسماع وتبعه صاحب الدر المصون واللباب^(٥).

واكتفى بعضهم الآخر من المفسرين بفعل قول ابن عطية نصاً بأنها جملة حالية، وهي حاله معترضة أثناء الكلام^(٦).

(١) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزیدة: ١٥٨.

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١/ ٥٤٠.

(٣) ينظر: تفسير الراغب الأصفهاني: ٣/ ٩٧٨. والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢/ ١٦٧.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للباقولي: ٢/ ٦٤٢.

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٣/ ٤٢٦. والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٤٨٠. واللباب في علوم الكتاب: ٤٤/ ٦.

(٦) ينظر: الجواهر الحسان في تفسير القرآن، الثعالبي: ٢/ ١٣٨. والبحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ١/ ٤٣٣. والتحرير والتنوير: ٤/ ١٦٤.

*وفي قوله تعالى: ﴿لِيُحَقِّقَ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾ [الأنفال: ٨].

قال ابن عطية: (وَلَوْ كَرِهَ) أي وكراهم، والجملة (ولو كره المجرمون) هي جملة واقعة في موقع الحال ^(١). وانما ابن عطية بهذا الإعراب إذ لم أجد إلا القليل النادر في إعراب هذه الجملة منهم ابن عاشور إذ قال: وجملة: (ولو كره المجرمون) في موقع الحال، و (لو) وصلية، وهي تقتضي أن الحالة التي بعدها غاية فيما يظن فيه تخلف حكم ما قبلها ^(٢).

أما في إعراب القرآن الكريم (فالواو) حالية. (لو): حرف شرط غير جازم. وجملة الشرط: لو (كره المجرمون) في محل نصب حال، وجواب الشرط محذوف يفهم من السياق، تقديره: (فقد أمركم بالقتال) ^(٣).

وجملة (كره المجرمون) في محل نصب حال من الحق والباطل، تقديره: وعد بما وعد ليحق الحق، ويبطل الباطل، و (وَلَوْ) غائية لا تطلب جوابا، ويكون ما بعدها حالاً، وقال أبو حيان: والتحقيق أن الواو فيه للعطف على محذوف، وذلك المحذوف في موقع الحال، والمعطوف على الحال حال، ونظيره قولهم: أعطوا السائل ولو جاء على فرس؛ أي: على كل حال، ولو على هذه الحالة التي تنافي الصدقة على السائل، وإن {وَلَوْ} هذه تأتي لاستقصاء ما بطن، لأنه لا يندرج في عموم ما قبله، لملاقاة التي بين هذه الحال وبين المسند الذي قبلها ^(٤).

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٢/ ٥٠٤.

(٢) ينظر: التحرير والتنوير: ١١/ ٢٥٧.

(٣) إعراب القرآن الكريم ط: دار الصحابة: ٢/ ٨٠٠-٨٠١.

(٤) ينظر: تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ١٠/ ٣٥٧.

المبحث الرابع

التوابع

تُعدّ التوابع من الملاحق وذلك لأنها ترتبط بنوع الجملة على النحو الذي يقتضيه البحث، والعمد والفضلات لها مواضع إعرابية، على عكس التوابع فليس لها شخصية إعرابية، إذ هي تابعة لمتبوعها في إعرابها الرفع أو النصب أو الجر^(١)، فهو مرهون في إعراب متبوعه^(٢).

والتابع لغة:

من ((تبع الشيء تبعاً وتباعاً في الأفعال، وتبعت الشيء تبوعاً: سرت في إثره))^(٣)، ويقال تابع الرجل عمله أي: أحكمه وأتقنه^(٤) وجاء في التنزيل قوله: ﴿كَفَّ تَبَعًا﴾ [إبراهيم: ٢١] و [غافر: ٤٧]، أي: نسير وراءكم ونقتدي بأفعالكم.

وفي الاصطلاح:

هي التوابع الجارية على إعراب الأول^(٥)، فيتبعه في الإعراب^(٦)، وفي عامله مطلقاً مخرجاً بالقيد الأخير^(٧) وهي على خمسة أنواع: النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل^(٨).

(١) ينظر: في التطبيق النحوي والصرفي: ٣٢٩.

(٢) ينظر: التوابع في الجملة العربية، محمد حماسة: ٨.

(٣) لسان العرب، مادة (تبع) ٢٧ / ٨.

(٤) ينظر: مختار الصحاح مادة (ت ب ع): ٤٥.

(٥) ينظر: رسالة الحدود: ٦٨. ومنازل الحروف: ٦٨.

(٦) شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٨٣.

(٧) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣ / ١٤١.

(٨) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣ / ١٩١.

أولاً: جملة النعت التي في محل نصب:

سبق أن بينا النعت وفصلنا فيه القول من حيث تعريفه لغةً واصطلاحاً، وبيناً أنواعه وأقسامه، وقلنا: النعت يتبع المنعوت بكل شيء حتى قيل بأنه تحلية المنعوت بفعله، أو بحليته، أو بصناعته، أو بنسبه، أو بذى التي بمعنى صاحب^(١)، ويوافق المتبوع في التعريف والتكثير، وفي الإعراب^(٢). وقد تناولنا في الفصل الأول مواقع رفع جملة النعت التي وردت في متن المحرر أما في هذا الفصل فسنناول مواقع نصب جملة النعت حسب ورودها في المحرر نحو: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، إذ بين ابن عطية ((أن ظاهر الكلام أن (من) شرط وجوابه في قوله: فإنما حسابه عند ربه وقوله: (لا برهان له به) في موقع الصفة، وذهب قوم إلى أن الجواب في قوله (لا برهان) وهذا هروب من دليل الخطاب من أن يكون ثم داع له البرهان))^(٣).

اختلف المفسرون في هذه الجملة فقد ذهب بعضهم إلى أنها جملة في محل نصب صفة لـ (إله) فعند الزمخشري هي صفة، وهي صفة لازمة، جيء بها للتوكيد لا أن يكون في الآلهة ما يجوز أن يقوم عليه برهان ويجوز أن تكون اعتراض^(٤)، وبعضهم قال هي في موقع الصفة فقط^(٥).

(١) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٤١٣/٢.

(٢) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٦٧.

(٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١٥٩/٤.

(٤) ينظر: الكشف عن حقائق غوامض التنزيل: ٢٠٦/٣. والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٦٢٧/٤.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٩٦٢/٢. والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٧٨٦/٢.

ومن زعم أن جواب مَنْ هو: {لا برهان له} فهو خاطئ، وعار عن العربية، جاهل بكلام العرب، مفتر على الله، لا يحل الأخذ عنه ولا القراءة عليه ما دام مصرّاً عليه^(١)؛ لأنه إذا كانت جواباً يلزم حذف الفاء في جواب الشرط، ولا يجوز إلا في الشعر وقد خرجناه على الصفة اللازمة أو على الاعتراض وكلاهما تخريج صحيح^(٢)، وهنالك من جعلها جملة اعتراضية لا محل لها من الأعراب^(٣)، وهنالك من ذهب مذهب الزمخشري وجمع بين الأمرين بكونها أما في موقع الصفة لـ (إِلْهًا) أو اعتراضية^(٤)، والأصوب عند الدكتور بهجت عبد الواحد صالح كونها اعتراضية^(٥).

فإذا كانت في موقع الصفة لـ (إِلْهًا) فأنها جملة في موقع نصب نعت ثانٍ لِإِلْهِ؛ لأنَّ (إِلْهًا) مفعول به ليدع^(٦).

والذي يبدو لي كون جملة (لا برهان له) جملة اعتراضية رأي ضعيف والسياق دالٌّ على أنها نعت.

(١) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤ / ٦٢٧.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٧ / ٥٨٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٧ / ٥٨٩. والجدول في إعراب القرآن: ١٨ / ٢٢٠.

(٤) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٦ / ٥٥٤. وإعراب القرآن الكريم، ط: دار الصحابة: ٣ / ١٥٣٧. والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٧ / ٤٤٠.

(٥) ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٧ / ٤٤٠.

(٦) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ١٨ / ٢٢٠. وإعراب القرآن وبيانه: ٦ / ٥٥٤. وإعراب القرآن الكريم، ط: دار الصحابة: ٣ / ١٥٣٧. والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٧ / ٤٤٠. وإعراب القرآن للدعاس: ٢ / ٣٤٢.

*ويأتي النعت كذلك جملة فعلية نحو: قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا وِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَعَامًّا إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الأنفال: ٢٥]

((ذهب ابن عطية إلى أنه جيء بجملة (لا تُصِيبَنَّ) في موقع صفة لـ (فِتْنَةً)، فكان الواجب إذا قدرنا ذلك أن يكون اللفظ لا تصيب وتلطف لدخول النون الثقيلة في الخبر عن الفتنة. ونقل ابن عطية عن المهدوي: وقيل هو جواب قسم مقدر تقديره وانتقوا فتنة لا تصيبن، ودخلت النون مع لا حملاً على دخولها مع اللام فقط، وردَّ ابن عطية ذلك: وهذا في القول يكره، لأن جواب القسم إذا دخلته (لا) أو كان منفياً في الجملة لم تدخل النون، وإذا كان موجباً دخلته اللام والنون الشديدة كقوله: والله لا يقوم زيد والله ليقومن زيد))^(١).

وذهب الأخفش (ت ٢١٥هـ) إلى أن جملة: {تُصِيبَنَّ} جواب ولكنه نهى بعد أمر، ولو كان جواباً ما دخلت النون عليه^(٢)، على حين ذهب الطبري (ت ٣١٠هـ)^(٣)، إلى أن أهل العربية اختلفوا في تأويل الآية، فقال بعض نحوي البصرة: (انتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا)، قوله: (لا تصيبن)، ليس بجواب ولكنه نهى بعد أمر، ولو كان جواباً ما دخلت (النون)، وقال بعض نحوي الكوفة أنه أمرهم ثم نهاهم. وفيه طرف من الجزاء وإن كان نهياً، ومثله قوله: {يَا أَيُّهَا النَّملُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ}، [سورة النمل: ١٨]، أمرهم ثم نهاهم، وفيه تأويل الجزاء، والمعنى: انتقوا فتنة، إن لم تتقوها أصابتكم، ورجح الزمخشري أن الجملة لا تخلو من أن تكون جواباً للأمر، أو نهياً بعد أمر، أو صفة لفتنة^(٤).

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٥١٥/٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٤٧/١.

(٣) ينظر: جامع البيان ط دار التربية والتراث، الطبري: ٤٧٥-٤٧٦. ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤١٠/٢.

(٤) ينظر: الكشف عن حقائق غوامض التنزيل: ٢١١/٢.

وقال الشيخ أبو حيان ((والجملة من قوله لا تصيين خبرية صفة لقوله (فتنة) أي: غير مصيبة الظالم خاصة إلا أن دخول نون التوكيد على المنفي بلا مختلف فيه، فالجمهور لا يجيزونه ويحملون ما جاء منه على الضرورة أو الدور والذي نختاره الجواز وإليه ذهب بعض النحويين))^(١).

وجمع السمين الحلبي آراء من سبقوه من المفسرين فجعل لها وجهين: أحدهما: أنها نافية، وعلى هذا فالجملة لا يجوز أن تكون صفة لـ(فتنة)؛ لأن الجملة الطلبية لا تقع صفة، ويجوز أن تكون معمولة لقول ذلك القول هو الصفة أي: فتنة مقولاً فيها: لا تصيين.

والثاني: أن (لا) نافية، والجملة صفة لـ(فتنة) وهذا واضح من هذه الجهة^(٢). ومما تقدم تبين لنا اختلاف النحاة في (لا) وما ذكرته هو اليسير فقط، وما أرجحه ما يؤدي فهمه لذوي الاختصاص، من دون تحوير وتقدير، (فلا) هنا نافية، وما ذهب إليه ابن عطية صائب؛ لأن مفهوم الآية أن الفتنة لا تصيين الظالمين وحدهم إذا وقعت وإنما تصيب المتقين معهم.

*جملة فعلية فعلها فعل مضارع قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا﴾ [الممتحنة: ١]. جعل ابن عطية جملة [تلقون] في موقع نصب صفة لـ (أولياء)^(٣).

ذهب النحاس -وتبعه في ذلك بعض المعربين- إلى أن جملة (تلقون إليهم) تحتل احتمالين أما في محل نصب حال من فاعل (تتخذوا)، أو نعت منصوب لـ(أولياء)؛

(١) البحر المحيط: ٣٠٤/٥.

(٢) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥٩٠/٥.

(٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٢٩٣/٥.

لأنَّ {أولياء} نكرة، والنكرة تحتاج إلى البيان بالنعته ^(١)، والضمير الذي في {إليهم} على الوجه الأول على العدو، وأما على الوجه الثاني: فيعود على {أولياء}، ولولا رجوع هذا الضمير على الأولياء لما جاز لجملة (تلقون) أن تكون نعتاً لهم، لأنه لا بدَّ أن يكون في النعت ضمير يعود على المنعوت ^(٢)، على حين ذكر البيضاوي أن الصفة هنا ((جرت على غير من هي له، ولا حاجة فيها إلى إبراز الضمير لأنه مشروط في الاسم دون الفعل)) ^(٣).

وبالوجه الذي ذكره ابن عطية فهو مؤيد لمكي، في إعرابها في محل نصب صفة لـ {أولياء} فقط ^(٤).

وذهب الأعم الأغلب من العلماء في إعرابها بثلاثة أوجه: أن تكون حالاً من ضمير (لا تتخذوا) أو نعتاً لـ {أولياء} أو استثناءً ^(٥)، وبين الزمخشري أنها وقعت هنا صفةً أو حالاً، لا تحتاج إلى ضمير، إنما اشترطوا الضمير في الأسماء دون الأفعال، لو قيل: أولياء ملقين إليهم بالمودة على الوصف، لما كان بدُّ من الضمير البارز، والإلقاء عبارة عن إيصال المودة والإفضاء بها إليهم ^(٦).

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤/ ٢٧١. والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٦/ ١٣٢. وأنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٥/ ٢٠٤. التحرير والتنوير: ٢٨/ ١٣٤.

(٢) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٦/ ١٣٢.

(٣) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٥/ ٢٠٤. وإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٨/ ٢٣٥.

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: ٢/ ٧٢٨.

(٥) ينظر: الكشف عن حقائق غوامض التنزيل: ٤/ ٥١٢. وإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٨/ ٢٣٥.

(٦) الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ١١/ ٤٧٦.

(٦) ينظر: الكشف عن حقائق غوامض التنزيل: ٤/ ٥١٢.

وردَّ أبو حيان قول الزمخشري بأنها صفة أو حال بقوله: ((والحال والصفة قيد وهم قد نهوا عن اتخاذهم أولياء مطلقاً، والتقيد يدل على أنه يجوز أن يتخذوا أولياء إذا لم يكونوا في حال إلقاء المودة، أو إذا لم يكن الأولياء متصفين بهذا الوصف، وقد قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَرَىٰ أَوْلِيَاءَ﴾ (المائدة: ٥١)، فدلَّ على أنه لا يقتصر على تلك الحال ولا ذلك الوصف))^(١)، وعلَّق السمين الحلبي على قول أبي حيان: ((ولا يلزم ما قال لأنه معلوم من القواعد الشرعية فلا مفهوم لهما البتة))^(٢). وجعلها أبو البقاء حالاً من ضمير الفاعل في (تتخذون) أو استئنافية^(٣).

وبالرغم من كل هذه الاختلافات في إعراب هذه الجملة، فهناك من ذكر فيها أربعة أوجه إعرابية: أحدها: أنها تفسيرية لموالاتهم. والثاني: أنها استئنافية، وفي الوجهين لا محل لها من الأعراب. والثالث: أنها حال من ضمير (لا تتخذوا) أي لا تتخذوا ملقين المودة. والرابع: أنها نعت لـ(أولياء)^(٤).

والأظهر أن تكون الجملة استئنافية؛ لأنَّ ((هذا أولى من الحالية والوصفية لإيهامهما أنه تجوز الموالاته عند عدم الإلقاء فيحتاج إلى القول بأنه لا مفهوم له للنهي عن الموالاته مطلقاً في غير هذه الآية))^(٥)، وكذلك الإلقاء حقيقته هنا على قول ابن عاشور يعني: ((رمي ما في اليد على الأرض. واستعير لإيقاع الشيء بدون تدبر في موقعه، أي تصرفون إليهم مودتكم بغير تأمل))^(٦).

(١) البحر المحيط: ١٠ / ١٥٢.

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٠ / ٢٩٨. اللباب في علوم الكتاب: ١٩ / ٦.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٢١٧.

(٤) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٠ / ٢٩٧-٢٩٨. اللباب في علوم الكتاب: ١٩ / ٥-٦. إعراب القرآن وبيانه: ١٠ / ٥٧.

(٥) حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي: ٨ / ١٨٣.

(٦) التحرير والتنوير: ٢٨ / ١٣٤.

ثانياً: جملة العطف التي في محل نصب.

والغرض الرئيس من عطف الجمل هو ربط بعضها ببعض، واتصالها، وتبيان بأن المتكلم لم يرد قطع الجملة الثانية من الأولى، والأخذ في جملة أخرى ليست من الأولى في شيء^(١)، والذي يعيننا في هذا الموقع هو كون جملة معطوفة على جملة منصوبة.

١. الجملة المعطوفة على جملة واقعة حالاً:

نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمَّا أَصَابَكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٦٥]. بين ابن عطية أن الواو في (أولما) حرف عطف، عطف جملة على جملة ودخلت عليها ألف التقرير على معنى إلزام المؤمنين هذه المقالة في هذه الحال^(٢).

وقيل الألف في (أولما) ألف استفهام والواو للعطف وما صلة^(٣)، إذ دخلت الواو لعطف جملة على جملة قال الزجاج ((ومثله من الكلام قول القائل: (تكلم فلان بكذا وكذا) فيجيبه: (أو هو ممن يقول ذلك؟)، ومعنى ذلك: أو حين أصابتكم مصيبة، ويعنى بذلك، ما أصابتهم يوم أحد^(٤)، وقيل دخلت الألف لتعلق ما بعده بما قبله))^(٥).

واختلف النحاة والمفسرون بعلام عطف هذه الجملة؟ فذهب الزمخشري إلى أنها عطف على ما مضى من قصة أحد من قوله: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٥٢] ويجوز أن تكون معطوفة على محذوف كأنه قيل: (أفعلتم كذا وقتلتم حينئذ كذا)^(٦).

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٢٧٨.

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١/ ٥٣٨.

(٣) ينظر: بحر العلوم، السمرقندي: ١/ ٢٦٣.

(٤) ينظر: التفسير البسيط: ٦/ ١٥١. التفسير الوسيط للواحدي: ١/ ٥١٧.

(٥) تفسير الراغب الأصفهاني: ٣/ ٩٦٩.

(٦) ينظر: الكشف عن حقائق غوامض التنزيل: ١/ ٤٣٦. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢/ ١٦٤.

أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي: ٢/ ٤٧. البحر المحيط: ٣/ ٤١٨.

وإذا كانت معطوفة على جملة (ولقد صدقكم الله وعده)، فصدق يتعدى إلى مفعولين في مثل هذا النحو، أو يتعدى إلى الثاني بحرف الجر^(١)، والواو استئنافية^(٢)، وجملة (وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ) جواب قسم مقدّر لا محل لها من الأعراب^(٣). ولكن العطف على ما مضى من قوله: ولقد صدقكم الله وعده. ففيه بعد، وبعيد أن يقع مثله في القرآن. وأما العطف على محذوف فهو جار على ما تقرر في غير موقع من مذهبه، وقد رددناه عليه. وأما على مذهب الجمهور سيبويه وغيره قالوا: وأصلها التقديم، وعطفت الجملة الاستفهامية على ما قبلها^(٤) وهذا يعني أنها عطفت على جملة (كانوا...)، التي جاء إعرابها في إعراب القرآن بأنها جملة في محل نصب حال من ضمير النصب في (يعلمهم)^(٥).

* وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ﴾ [المائدة: ٨٤] ذهب ابن عطية إلى أن (ولا نُؤْمِنُ) في موقع الحال، ولكنها حال هي المقصد وفيها الفائدة: كما تقول جاء زيد ركباً وأنت قد سئلت هل جاء ماشياً أو ركباً. (ونطمع) تقديره: ونحن نطمع، فالواو عاطفة جملة على الجملة لا عاطفة فعل على فعل^(٦)، لم يبين ابن عطية على ما عطفت هذه الجملة، وكذلك بعض المفسرين حيث بين الراغب الأصفهاني أن قوله (ونطمع) معطوفه على جملة (وما لنا)، وجاز أن تكون الواو

(١) نظر: التبيان في إعراب القرآن: ٣٠١ / ١.

(٢) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ٣٣٥ / ٤. وإعراب القرآن للدعاس: ١٦٥ / ١.

(٣) ينظر: إعراب القرآن الكريم، ط: دار الصحابة: ٣٢٥ / ١.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٤١٩ / ٣.

(٥) ينظر: إعراب القرآن الكريم ط دار الصحابة: ٣٣٦ / ١.

(٦) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٢٢٧ / ٢.

استثنائية فتكون جملة (نطمع) مستأنفة، وقد تكون معطوفة على موقع الحال من جملة (لا نؤمن) بتقدير: لما لا نؤمن طامعين في أن يجعلنا ربنا من الصالحين^(١).

وبين الزمخشري أن (الواو) في (ونطمع) للحال، والعامل فيها معنى هذا الفعل، ولكن مقيدٌ بالحال الأولى التي هي (لا نؤمن)؛ لأنك لو أزلتها وقلت: وما لنا ونطمع، لم يكن كلاماً، ويجوز أن يكون (ونطمع) حالاً من لا نؤمن^(٢).

وذهب أبو حيان: إلى أن الأحسن والأسهل بأنها جملة استثنائية، ونقل عن ابن عطية أن الواو عاطفة جملة على جملة، لا عاطفة على نؤمن أو على لا نؤمن ولا على أن تكون الواو واو الحال ولم يذكر غير هذا الوجه^(٣).

كان أبو حيان توهمه بقوله لم يعطفها على (نؤمن) أو (لا نؤمن)؛ لأن ابن عطية قال الواو عاطفة جملة على جملة و(لا نؤمن)، جملة كما جاءت في إعراب القرآن، وأما قوله لم يذكر أحدٌ غيره هذا الوجه فغير صحيح: لأن الراغب أجاز أن تكون الواو عاطفة إذ عطفتها أما على (وما لنا) أو على (لا نؤمن).

أما ابن عادل فقد اكتفى في جمع آراء من سبقه من المفسرين وردودهم وهي^(٤): أحدها: أنها منصوبة المحل؛ نسقاً على المحكي بالقول قبلها، أي: يقولون كذا ويقولون نطمع وهو معنى حسن.

الثاني: أنها في محل نصب على الحال من الضمير المستتر في الجار الواقع خبراً وهو (لنا)؛ لأنه تضمن الاستقرار، فرفع الضمير وعمل في الحال، قاله الزمخشري.

(١) ينظر: تفسير الراغب الأصفهاني: ٥/ ٤٢٢.

(٢) ينظر: الكشف عن حقائق غوامض التنزيل: ١/ ٦٧٠. ومفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، الرازي: ١٢/ ٤١٥.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٤/ ٣٤٧.

(٤) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٧/ ٤٨٥-٤٨٦.

الثالث: أنها حال من فاعل (نُؤْمِنُ)، فتكون الحالان متداخلتين، قال الزمخشري: ((ويجوز أن يكون ونَطْمَعُ حالاً من (لا نُؤْمِنُ) على معنى: أنهم أنكروا على أنفسهم؛ أنهم لا يوحّدون الله، ويطمعون مع ذلك أن يصحبوا الصالحين وأجاز أبو البقاء أن تكون حالاً من (لا نُؤْمِنُ) فقدّر مبتدأ قبل (نَطْمَعُ)، وجعل الجملة حالاً من فاعل (نُؤْمِنُ) ليخلص من هذا الإشكال.

الرابع: أنها جملة معطوفة على (لا نُؤْمِنُ)، فتكون في محلّ نصبٍ على الحال من ذلك الضمير المستتر في (لنا).

الخامس: أنها جملة استئنافية، وهو الأحسن والأسهل عند أبي حيان، أن تكون استئناف إخبارٍ منهم، بأنهم طامعون في إنعام الله عليهم؛ بإدخالهم مع الصالحين، فالواو عاطفة هذه الجملة على جملة {وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ}، قال السمين الحلبي: وهذا المعنى هو ومعنى كونها معطوفة على المحكي بالقول قبلها.

السادس: أن يكون (ونطمع) معطوف على (لا نُؤْمِنُ)، أي: وما لنا لا نطمع، وهذا الوجه أضافه أبو حيان، وذكر السمين الحلبي أن الوجه الذي أضافه أبو حيان ذكره أبو البقاء فقال: ((ونطمع يجوز أن يكون معطوفاً على نُؤْمِنُ))، فقد صرح بعطفه على الفعل المنفي بـ (لا)، غاية ما في الباب أن الشيخ زاده بسطاً.

ومما تقدم يتضح لنا أن أهل اللغة لم يجزموا في موقع جملة (ونطمع...)، فرجحوا أن تكون كلها معطوفة على جملة لا نُؤْمِنُ، ويجوز أن تكون الواو حالية والجملة نصب على الحال^(١).

٢. الجملة المعطوفة على جملة نعت:

(١) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٦/ ٣.

قال تعالى: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّا أُنذِرَ آبَاؤُهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ﴾ [يس: ٦] إذ جاء في متن المحرر (الفاء) في فهم واصله بين الجملتين ورابطة للثانية بالأولى، عطفت جملة على جملة (١). فـ(هم) ابتداء و (غافلون) خبر (٢). وجملة (هم غافلون) متعلق بالنفي قبلها، أي لم ينذروا فهم غافلون، على أن عدم إنذارهم هو سبب غفلتهم (٣)، فتكون في محلّ نصب معطوفة على جملة (ما أنذر ...) (٤)؛ لأنّ جملة: (ما أنذر آبائهم ...) في محل نصب نعت لـ(قوماً) (٥). فتعرب إعرابها.

وقيل الفاء هنا سببية، أي: لم ينذروا فهم غافلون على أن عدم إنذارهم هو سبب غفلتهم (٦)، وكذلك قيل (فهم غافلون) مبتدأ وخبر والجملة تعليلية لا محل لها (٧). والذي يبدو لي أنها حرف عطف؛ لأنّ الجملة إذا عطفت على أخرى قبلها ولم تكن تامة فلا تستقل بنفسها، تسمى جملة معطوفة، فتشارك الأولى في جميع ما هي عليه (٨). ومما تقدم تكون جملة (هم غافلون) وحدها غير تامة ولا يحسن السكوت عليها فالأفضل أن تكون جملة معطوفة على الجملة التي قبلها، لأنّ الفاء تفيد الترتيب والتعقيب بدون فاصل، وحقة زمنية.

-
- (١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٤/ ٤٤٦.
 - (٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٢٥٩.
 - (٣) ينظر: البحر المحيط: ٩/ ٤٩.
 - (٤) ينظر: لجدول في إعراب القرآن: ٢٢/ ٢٩١. وإعراب القرآن الكريم، ط: دار الصحابة: ٣/ ١٩٢٨. والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٣/ ١٠١١.
 - (٥) ينظر: إعراب القرآن الكريم، ط: دار الصحابة: ٣/ ١٩٢٨. والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٣/ ١٠١١.
 - (٦) ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٩/ ٤٣١.
 - (٧) ينظر: إعراب القرآن للدعاس: ٣/ ٨٨.
 - (٨) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيّدة: ١١٩.

٣. الجملة المعطوفة على جملة ذات وجهين:

قال تعالى: ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ۖ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ۖ﴾ [الرحمن:

٦-٧]، بين ابن عطية بأن (والسمااء رفعها) بالنصب عطفاً على الجملة الصغيرة وهي (يسجدان)؛ لأن هذه الجملة من فعل وفاعل وهذه كذلك^(١).

وقيل (رفعها) منصوب بفعل مضمر، أي رفع السمااء، فكان القياس الرفع، لأن الذي تقدمه جملة اسمية، هي (والنجم والشجر يسجدان)، لكنها نصبت حملاً على الجملة الفعلية التي وقعت خبراً في الجملة الاسمية وهي (يسجدان)^(٢).

وقيل اختيار نصب جملة (يسجدان) أولى وإن كان صدرها قوله: {والنجم والشجر}؛ لأن قوله {يسجدان} جملة من فعل وفاعل، حيث كان سيبويه يقول: إن قلت (زيد ضربته وعمرأ كلمته) إن الاختيار في عمرو النصب؛ لأنه معطوف على (ضربته)^(٣).

وقيل ترك الاحتجاج لسيبويه في هذه الآية لأنه نصبها؛ لأن النصب أنما يحسن إذا كان العطف على الجملة الفعلية، لا على جملة (والنجم والشمس...) أي عطف على يسجدان، الذي هو ليس ضميراً، يعود على المبتدأ^(٤).

على حين يتفق بعض النحاة على نصب جملة (والسمااء رفعها)، فهي معطوفة على (يسجدان) بالرغم من عدم وجود ضمير يعود على (النجم والشجر) نقله ابن عصفور عن سيبويه^(٥).

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٥/ ٢٢٤. وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ١٥٠/ ١٥٠.

(٢) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل: ٢/ ١١٦٨.

(٣) ينظر إعراب القرآن للباقولي: ١/ ٣٧٩.

(٤) ينظر: الرد على النحاة: ١١١-١١٢.

(٥) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٦/ ٦٢. والتصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: ١/ ٤٥٦. وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٢/ ١١٧.

وعطف (والسمااء رفعها ووضع الميزان) نصباً؛ لأنّ كلاهما من العطف على جملة ذات وجهين، وفيهما ردّ على الأخفش لأنه يستضعف النصب بعد العاطف على جملة ذات وجهين ما لم تتضمن الجملة المعطوفة ذكراً يرجع إلى المبتدأ نحو: (زيد لقيته وعمرو رأيته معه). ففي مثل هذا استوى عنده الرفع والنصب^(١)، ورأي الأخفش مردود، لأنّ الجمهور لم يشترط ذلك^(٢).

وفي الأعاريب فإنّ الواو عاطفة والسمااء مفعول به بفعل محذوف يفسره المذكور وجملة رفع السمااء معطوفة على علمه البيان في محل رفع^(٣).

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ١٤٤.

(٢) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٠/ ١٥٤. واللباب في علوم الكتاب: ١٨/ ٢٩٩.

(٣) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٩/ ٣٩٧. وإعراب القرآن الكريم ط: دار الصحابة: ٤/ ٢٣٥٨.

الفصل الثالث

الاحتمالات الإعرابية في مواقع الجمل

المبحث الأول: ما احتمل الرفع من الجمل

المبحث الثاني: ما احتمل النصب من الجمل

الفصل الثالث

الاحتمالات الإعرابية في مواقع الجمل

الاحتمالية لغةً:

جاء في تهذيب اللغة: ((حمل الشيء يحمله حملاً وحملاًناً ويكون الحملان أجراً لما يحمله^(١)، أي حملت الشيء على ظهري حملاً))^(٢)، وجاء في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهُ يَحْمِلُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وِزْرًا ﴾ [طه: ١٠٠]. إذا الحاء والميم واللام أصل تدل على إقلال الشيء^(٣).

ومن الأصل الثلاثي (حمل) تشتق صيغة (احتمال) بزيادة الهمزة والتاء والألف على بنيتها، وهذه الزيادة تقابلها زيادة في المعنى، فبهذا أصبحت تدل على المبالغة في التحمل والاجتهاد^(٤).

وقد استعملت هذه الكلمة في القرآن بمعنى التحمل والاجتهاد في قوله: ﴿ فَقَدْ أَحْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ [النساء: ١١٢]. وقوله تعالى: ﴿ فَأَحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا ﴾ [الرعد: ١٧].

الاحتمالية اصطلاحاً:

الاحتمال هو دليل يسقط الاستدلال، نقله السيوطي عن أبي حيان^(٥). ومعنى ذلك، أن النحوي إذا استدلل بشاهد على قاعدة ما نُظر في هذا الشاهد، فإذا كان لا يحتمل إلا وجهاً واحداً وهو الذي أتى به هذا النحوي؛ كان دليلاً مقبولاً ويصح للاستشهاد، وإذا احتمل الوجه الذي من ساقه النحوي ويحتمل غيره؛ كان الاستدلال به ساقطاً غير مقبول؛ لأن الاحتمال إذا دخل عليه دليلاً أكسبه ثوب الإجمال، فأضعفه عن مقام الاستدلال^(٦).

(١) تهذيب اللغة: ٥/ ٥٩.

(٢) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ٤/ ١٦٧٦.

(٣) ينظر: مقاييس اللغة مادة (حمل): ٢/ ١٠٦.

(٤) ينظر: الاحتمالات النحوية عند أبي جعفر النحاس في توجيه الشواهد القرآنية في ضوء نظرية الأفضلية اللغوية / بدر سند مليح السميحيين، رسالة ماجستير: ٣٠.

(٥) ينظر: الاقتراح في أصول النحو، ط: القلم: ١٣١.

(٦) ينظر: أصول النحو ١، جامعة المدينة رسالة ماجستير: ١٣٩-١٤٠.

والاحتمال ما هو إلا اتساع الأمور لعدة وجوه من التأويل، فيمكن لبعض المواضع المعربة أن تحتل الرفع والنصب والجر، وكذلك الرفع من عدة وجوه والنصب من عدة وجوه، وكذلك الجر^(١).

وقيل هو ((ما لا يكون تصور طرفيه كافياً، بل يتردد الذهن في النسبة بينهما، ويراد به الإمكان الذهني))^(٢).

وعلى ما تقدم فإنَّ الاحتمال في النحو هو ما احتمل أكثر من موقع، فيمكن أن تكون الجملة في محل رفع أو نصب وبالعكس، وسبب ذلك أما كثرة التأويل أو بسبب تعدد القراءات، وكذلك كثرة المذاهب، فجعل بينهم تنافس، مما أكثر الاحتمال ويعتبر الاحتمال والتعدد الإعرابي وجهان لعملة واحدة، ألا أنَّ الاحتمالية أوسع وأشمل؛ لأنَّ التعدد جزء منها.

وعند النظر في كتب أعراب القرآن نجدها حافلة بالاحتمالات النحوية، والتي أكثرَ المعربون ذكرَ الوجوه من خلال إعرابهم المتعدد للآية الواحدة والجملة، ومن ذلك ما وجدته عند ابن عطية، الذي وجدت عنده الكثير من الاحتمالات النحوية خاصة في المفرد فقد غصَّ كتابه بها، وكذلك الجملة وجدت عنده الكثير من المواضع التي ذكر فيها أكثر من موقع لإعراب الجملة، ولعل ذلك يرجع إلى أن ابن عطية قد اطلع على العديد من كتب من سبقوه، وكذلك قد يكون بسبب ذكره لآراء البصرة والكوفة والمزج فيما بينهم.

(١) ينظر: الاحتمالات النحوية عند أبي جعفر النحاس في توجيه الشواهد القرآنية / بدر سند مليح السميحيين، رسالة ماجستير: ٣١.

(٢) التعريفات: ١٢.

المبحث الأول

ما احتمل الرفع من الجمل

١. إعرابها خبراً أو حالاً.

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ وَنُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ [التحریم: ٨]، ذهب ابن عطية إلى أن (الذين) يحتمل أن يكون ابتداءً، و(نورهم يسعى) جملة هي خبره، ويحتمل أن يكون معطوفاً على النبي فيخرج المؤمنين من الخزي، فتكون الجملة في محل نصب حال، من النبي والذين آمنوا معه (١).

جعل المعربون إعراب جملة (نورهم يسعى) مرتبطة في إعراب الاسم الموصول (الذين) وذكر بعضهم احتمالين لإعراب الجملة فإذا كان (الذين) مبتدأً، فجملة (نورهم يسعى بين أيديهم) في محل رفع قيل: هذا التمام، والمعنى وبأيمانهم يعطون كتبهم (٢)، وبعضهم جعل لها احتمالاً واحداً وهو أن تكون جملة استئنافية لا محل لها (٣).

وبعضهم جعل (الذين) في موقع نصب عطفاً على النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - فتحتمل جملة (نورهم يسعى) احتمالين في هذا الموقع أما مستأنفة أو حالية (٤)، وقيل إن الجملة الاسمية في محل نصب حال أو تكون في محل رفع خبر (الذين) بعد أن تكون الواو في (والذين) استئنافية (٥).

واكتفى بعض أصحاب كتب إعراب القرآن في أن تكون الجملة الاسمية (نورهم يسعى) في محل نصب حال من (النبي والذين آمنوا معه) (٦).

(١) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٥/ ٣٣٤.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤/ ٣٠٥. والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٦/ ١٧٨.

(٣) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ٢٨/ ٣٠١.

(٤) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ١٠/ ١٣٨. وإعراب القرآن الكريم، ط: دار الصحابة: ٤/ ٢٤٩١.

(٥) ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ١٢/ ٧٨.

(٦) ينظر: إعراب القرآن للدعاس: ٣/ ٣٥٩. والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٤/ ١٣٣٧.

والراجح لي أن تكون جملة (نورهم يسعى) في موقع الحال؛ لأنَّ الواو في الذين واو عطف بدليل يمكن أن تستبدل بـ(مع، أو بصحبة) فتكون بغير القرآن (لا يخزي الله النبي مع الذين آمنوا معه نورهم يسعى)، وهنالك رأي لم يذكره ابن عطية هو كون الجملة استئنافية لا محل لها من الإعراب.

*وكذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَٰئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [سورة البقرة: ١٢١]، جعل ابن عطية إعراب جملة (يتلون) مرتبطة في معنى (الذين) فإذا أريد بـ(الذين) الخصوص فيمن اهتدى فيصح أن تكون جملة (يتلون) خبر الابتداء، ويحتمل أن تكون (يتلون) في موقع الحال والخبر (أولئك)، وإذا أريد بـ (الذين) العموم لم يكن الخبر إلا (أولئك)، ويتلونه حال لا يستغنى عنها وفيها الفائدة، لأنه لو كان الخبر في يتلونه لوجب أن يكون كل مؤمن يتلو الكتاب حق تلاوته (١).

وذكر بعض المعربين احتمالين بكون (يتلون) في محل رفع، فتكون يتلون خبراً، وإن شئت كان خبر الابتداء (يتلونه وأولئك)، فيكون تعدد أخبار للابتداء كما تقول: (هذا حلو حامض) (٢)، وبعضهم جعل خبر المبتدأ إما جملة (يتلون) أو جملة (أولئك يؤمنون به) (٣).

وذهب مكي (ت ٤٣٧هـ) إلى أن (الذين) مبتدأ وخبره (أولئك يؤمنون به) ويتلون حال من الكتاب أو من المضمرة المنصوب في آتيانهم، ولا يجوز أن يكون الخبر يتلونه؛ لوجب أن يكون كل من أوتي الكتاب يتلوه حق تلاوته وليس هم كذلك إلا أن نجعل الذين أوتوا الكتاب الأنبياء فيجوز ذلك (٤)، وقد اتفق معه محيي الدين نصاً

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١/ ٢٠٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/ ٢٠٣.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٧٦.

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: ١/ ١١٠.

وأضاف عليه أنه (يتلونه) حال مقدرة من هم، أو من الكتاب: لأنهم لم يكونوا وقت إتيانه تالين له (١).

وقيل إن قوله: {يتلونه}: في موقع نصب على الحال من الضمير المنصوب في {أتيناهم}، أو من {الكتاب}، وهي حال مقدرة بمنزلة: هذا صقر صائداً به غداً. لأنهم لم يكونوا وقت مجيئه تالين له، وإذا قيل هل يجوز أن تكون جملة (يتلونه) خبر؟ قيل نعم يجوز ذلك إذا حمل على الخصوص، وهم مؤمنو أهل الكتاب يتلونه حق تلاوته ولا يحرفونه (٢). واكتفى أبو حيان بذكر آراء من سبقه كالزجاج والحوافي ومكي وابن عطية نصاً ولم يصف عليهم شيئاً، وأنفق معه في ذلك السمين الحلبي في الدر المصون (٣) واختلف المعربون فيما بينهم، فقال بعضهم: يتلونه فعل وفاعل ومفعول به، وجملة (يتلونه) في محل نصب حال من ضمير المفعول في آتيناهم أو من الكتاب ويحتمل أن تكون في محل رفع خبر المبتدأ (الذين) (٤)، وبعضهم جعلها في محل رفع خبر (الذين) فقط (٥).

٢. إعرابها خبراً جملة أو مفرد

ومما ورد عند ابن عطية من ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [سورة البقرة: ١٢]. قال ابن عطية: ((ألا استفتاح كلام، و (إن) بكسر الألف استئناف، و(هم) الثانية رفع بالابتداء، والمفسدون خبره والجملة خبر (إن)،

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ١١١.

(٢) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١/ ٣٧٢-٣٧٣.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ١/ ٥٩١. والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢/ ٩٤.

(٤) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ١/ ٢٥١-٢٥٢. وإعراب القرآن الكريم، ط: دار الصحابة: ١/ ٩٩.

والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ١/ ١٥٣-١٥٤.

(٥) إعراب القرآن وبيانه: ١/ ١٧٧. وينظر: إعراب القرآن للدعاس: ١/ ٥٢. والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١/ ٤٥.

ويحتمل أن يكون فصلاً ويسميه الكوفيون: (العماد) ويكون المفسدون خبر (إن) فعلى هذا لا موقع لـ (هم) من الإعراب، ويحتمل أن يكون تأكيداً للضمير في أنهم فموقعه نصب ولو جاء الخبر عنهم ولم يتقدم من اللفظة ذكر لكان ألا إنهم مفسدون. قاله الجرجاني^(١).
اختلف المعربون في تحديد إعراب جملة (هم المفسدون) وذلك بسبب الضمير الثاني في الجملة حيث ذهب النحاس في إعرابه إلى أن: (هم) الأولى اسم إن و(هم) الثانية مبتدأ و (المفسدون) خبره، وجملة (هم المفسدون) خبر (إن)، ويحتمل أن يكون (هم) ضمير توكيد للهاء والميم، أو فاصلة وعند الكوفيين عماد لا موقع له من الإعراب^(٢).
وذهب مكي إلى أن قوله ((هم المفسدون) ابتداء وخبر في موقع خبر أن ويجوز أن تكون هم فاصلة لا موقع))^(٣).

واتفق المعربون في ذكر هذه الاحتمالات بكون (هم) ابتداء والمفسدون خبره والجملة خبر إن، أو تكون (هم) فاصلة لا موقع لها من الإعراب، أو أن تكون هم في موقع نصب توكيداً لاسم إن^(٤)، وسبب كون (هم) فاصلة لا موقع له؛ لأن الخبر هنا معرفة، ومثل هذا الضمير يفصل بين الخبر والصفة، فيعين ما بعده للخبر^(٥).
واتفق السمين الحلبي-من المفسرين- مع ابن عطية إذ جعل جملة (هم يفسدون) مرتبطة بالضمير (هم) وجعل له ثلاثة احتمالات، أحدها: أن تكون تأكيداً لاسم (إن) لأن الضمير المنفصل المرفوع يجوز أن يؤكد به جميع ضروب الضمير المتصل، ثانياً: وأن تكون

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٩٣ / ١.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (١ / ٣٠-٣١).

(٣) مشكل إعراب القرآن لمكي (١ / ٧٩).

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١ / ٢٩) ، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد (١ / ١٥٨-١٥٩) ،

إعراب القرآن الكريم، ط: دار الصحابة (١ / ٢٧) ، والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل (١ / ١٩-٢٠).

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١ / ٢٩).

فصلاً، وثالثاً: أن تكون مبتدأ و (المفسدون) خبره، وهما خبر لـ (إن)، وعلى القولين الأولين يكون (المفسدون) وحده خبراً لأن^(١).

والراجح عندي أن يكون (المفسدون) وحده خبر (إن)، وذلك وفق أهم مدرستين واتفاقهما في كون (هم) ضمير فصل كما يسميه البصريون أو عماد كما يسميه الكوفيون لا موقع له من الإعراب فبهذا يكون (المفسدون) هو الخبر وهو رأي الجمهور، وإن كان بنو تميم، يجعلون ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ ويرفعون ما بعده على الخبر كما بينا في موقع آخر من البحث، ومثل هذا أيضاً قوله تعالى: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [سورة البقرة: ٣٢]، والشاهد جملة (أنت العليم الحكيم) هي جملة في موقع رفع خبر (إن) أو يكون (أنت) ضمير فصل و (العليم) هو الخبر^(٢).

٣. إعرابها صفة مرفوعة أو حال:

قال تعالى: ﴿مَنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦]، الشاهد في قوله تعالى جملة (يحرّفون) إذ جعلها ابن عطية متعلقة بـ (من) بقوله يحتمل أن تكون (من) منقطعة فتكون جملة (يحرّفون) صفة، أو تكون متعلقة بـ (نصيراً) جعل جملة يحرفون في موقع الحال^(٣). جعل المعربون قبل ابن عطية لجملة (يحرّفون) احتمالين حيث ذهب الزجاج إلى أن جملة (يحرّفون) في موقع الصفة والموصوف محذوف؛ لأن سيبويه أنشد في مثل هذا قول الشاعر:

وما الدهرُ إلا تارتان فمَنهما وأخرى أبتغي العيشَ أكدح^(٤).

والمعنى منهما تارة أموت فيها، ويحتمل أن تكون جملة (يحرّفون) صلة من^(٥).

(١) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١/ ١٣٩. واللباب في علوم الكتاب: ١/ ٣٥٣.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١/ ١٢٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٦٢.

(٤) ديوان ابن مقبل: ٣٨.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ٥٧-٥٨. وإعراب القرآن للباقولي: ١/ ٢٨٩. والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢/ ٢٧٦.

ومنهم من جعل لها ثلاثة احتمالات إعرابية: هو أن تكون حال من (الذين هادوا) على ألا تقف على (نصيراً)، ويحتمل أن تكون متعلقة بمحذوف فتكون جملة (يحرفون) في محل رفع خبر ابتداء محذوف تقديره: (من الذين هادوا قوم يحرفون)، أو تكون نعتاً للابتداء المحذوف فتقف على (نصيراً) على تقدير: من الذين هادوا قوم، فقوم هو المبتدأ وما قبله الخبر، ويحرفون نعت لقوم^(١).

وأما قول بعض النحويين إن يحرفون صلة (من) فهذا لا يجوز؛ لأنه لا يحذف الموصول وتبقى صلته، وزعم النحويون أن هذا إنما يجوز مع (من) و (في)^(٢)، وقيل يجوز حذف الاسم الموصول للضرورة، في غير ضرورة الشعر ولهذا ذهب إلى تقدير قوله تعالى: {مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ} [النساء: ٤٦] من يحرفون، فحذف (من) وهو الاسم الموصول، لكن إذا جاز هذا في القرآن ففي ضرورة الشعر أولى؛ فلا يكون لهم فيه حجة^(٣).

والكوفيون كانوا يضمرون موصولاً، وهذا و أسهل؛ لأن حذف الموصول أبعد من حذف الموصوف^(٤).

واتفق أغلب المعربين على أن جملة (يحرفون) في محل رفع نعت للمبتدأ (قوم)^(٥)، وهو الراجح عندي؛ لأنه لا يجوز أن تكون جملة (يحرفون) صلة؛ وذلك لأنه لا يحوز أن يحذف الموصول وتبقى الصلة، فلذلك هي جملة في محل رفع نعت للمبتدأ.

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: ١/ ١٩٨-١٩٩.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ٥٨. والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢/ ٢٧٦.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ٢/ ٥٩٢-٥٩٣.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٢٥٥.

(٥) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٥١٥. والجدول في إعراب القرآن: ٥/ ٥٢. وإعراب القرآن الكريم - ط: دار الصحابة: ١/ ٣٩٦. وإعراب القرآن للدعاس: ١/ ١٩٩. والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٧٨.

٤. إعرابها خبراً أو عطفاً:

قال تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ لِيَجْمَعَ كُفْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة الأنعام: ١٢].

نقل ابن عطية عن الزجاج: أنَّ (الذين) رفع بالابتداء وخبره (فهم لا يؤمنون)، وهذا قول حسن، والفاء في قوله: فهم جواب على هذا؛ لأن معنى الشرط حاصل تقديره، من خسر نفسه فهو لا يؤمن، ويحتمل أن يكون الذين بدل من الضمير، فتكون الفاء عاطفة على جملة (١).

وجعل المعربون إعراب جملة (فهم لا يؤمنون) مرتبط بإعراب (الذين)، إذ ذهب الزجاج إلى أن قوله: (الذين خسروا أنفسهم فهم لا يؤمنون) يجوز أن يكون رفع على نعت (الذين آتيناهم الكتاب) [سورة الأنعام: ٢٠]، وجائز أن يكون على الابتداء، ويكون (فهم لا يؤمنون) خبره (٢)، واتفق مع السمرقندي وأضاف عليه أن يكون (الذين) بدل من (ليجمعنكم) والفاء عاطفة جملة على جملة (٣).

واكتفى أبو محمد المالكي (ت ٤٣٧هـ) بنقل رأي العلماء إذ قال: قوله {الذين خسروا} في موقع رفع بالابتداء وخبره جملة (فهم مؤمنون)، ويجوز أن يكون في موقع نصب على البديل من المضمير في {ليجمعنكم}، وهذا قول الأخفش (٤).

وقد ردَّ المبردُ قول الأخفش السابق، وقال: لا يجوز أن يبدل من المخاطب إلا المخاطب، لو قلت: (مررت بك زيد)، و (مررت بي زيد) لم يجز، لأن هذا لا يشكل فيبين،

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٢/ ٢٧٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ٢٣٥. وتفسير الكشف والبيان عن تفسير القرآن، الثعلبي: ١٢/ ٤١.

(٣) ينظر: بحر العلوم، السمرقندي: ١/ ٤٣٧.

(٤) الهداية الى بلوغ النهاية: ٣/ ١٩٦٦.

وأنه استشهد بمحل النزاع، ولكنه مرفوع بالابتداء، و {فهم لا يؤمنون} الخبر، وقال ابن قتيبة: (({الذين} في موقع خفض على البدل أو النعت (للمكذبين) الذين تقدم ذكرهم))^(١).

وردَّ ابن عطية - رحمه الله - قول للمبرد بقوله: ((ما في الآية مخالف للمثال؛ لأن الفائدة في البدل مترتبة من الثاني، فإذا قلت: (مررت بك زيد) فلا فائدة في الثاني، وقوله {ليجمعنكم} يصلح لمخاطبة الناس كافة فيفيدنا إبدال (الذين) من الضمير أنهم هم المختصون بالخطاب، وخصوا على جهة الوعيد، ويجيء هذا إبدال بعضهم من الكل))^(٢).

وردَّ الشيخ أبو حيان على ردِّ ابن عطية للأخفش بقوله: ((هذا الرد ليس بجيد لأنه إذا جعلنا (ليجمعنكم) صالحا لخطاب جميع الناس كان (الذين) بدل بعض، ويحتاج إذ ذاك إلى ضمير، تقديره: خسروا أنفسهم منهم))^(٣).

وقيل (الذين) مبتدأ، و(فهم) مبتدأ ثانٍ، وجملة {لا يؤمنون} خبر الثاني والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر (الذين)^(٤)، وهذا هو الأظهر عندي وقد بينا في موقع سابق أن بعض النحويين أجازوا دخول الفاء على الخبر إذا كان المبتدأ موصولاً^(٥)، وقيل إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط جاز دخول الفاء على خبره، وذلك على نوعين الاسم الموصول والذكرة الموصوفة إذا كانت الصلة أو الصفة فعلاً أو ظرفاً^(٦)، ومثل هذا الموقع أيضاً جاء في متن المحرر الوجيز وهو أن جملة (فهم لا يؤمنون) في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة الأنعام: ٢٠]. جملة معطوفة على جملة إذا كان (الذين) نعتاً تابعا لـ (الذين) قبله، وهذا يحسن على تأويل من رأى أن في الآية التي قبلها أن أهل الكتاب متوعدون مذمومون لا مستشهد

(١) الهداية إلى بلوغ النهاية: ٣/ ١٩٦٦-١٩٦٧.

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٢/ ٢٧٢.

(٣) البحر المحيط: ٤/ ٤٤٨.

(٤) ينظر: إعراب القرآن الكريم ط دار الصحابة: ١/ ٥٨٠.

(٥) ينظر: الإيضاح العضدي: ٥٥.

(٦) ينظر: المفصل في صناعة الإعراب: ٤٧.

بهم، ويحتمل أن يكون (الذين) رفع بالابتداء على استئناف الكلام، وخبره (فهم لا يؤمنون) ^(١)، وعليه فالراجح هو أن جملة (هم لا يؤمنون) في محل رفع خبر.

٥. أعرابها عطفًا على مرفوع أو عطفًا على حال:

قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ يَمْرُؤُا إِنَّ اللَّهَ بِبَشَرِكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ ٤٥ وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ ٤٦﴾ قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ٤٧ وَيَعْلَمُ ٤٨﴾ [آل عمران: ٤٥-٤٨].

ذكر ابن عطية: ((ويعلمه بالياء، جملة عطف على يبشر بكلمة [آل عمران: ٤٥] كذا قال أبو علي، ويحتمل أن يكون في موقع الحال عطفًا على ويكلم [آل عمران: ٤٦]) ^(٢). اختلف بعض المعربين في سبب عطف جملة (يعلمه) فبعضهم ذكر احتمالًا واحدًا، وذلك بأنها في موقع نصب عطفًا على (وجيها) ^(٣). وبعضهم جعل لها أربع احتمالات: بأنها في موقع عطف على يبشر أو على وجيها أو على يخلق، أو هو كلام أبتدأ فيه ليكون مستأنفًا ^(٤).

ووصف الشيخ أبو حيان أن ما ذهب إليه الزمخشري، وغيره ممن عطف جملة (يعلمه)، على: يبشر، بالبعيد جدًا لطول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، وأجاز ابن عطية وغيره أن يكون معطوفًا على: ويكلم، وكذلك قيل يحتمل أن يكون معطوفًا على (وجيها) فيكون على هذين القولين في موقع نصب على الحال قاله الزمخشري. وأجاز أبو علي والزمخشري أن تكون في موقع رفع؛ لأنها معطوف على خبر إن، لكن كلا الاحتمالين فيهما بعيد؛ وذلك بسبب طول الفصل بين المعطوف

(١) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٢/ ٢٧٧.

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١/ ٤٣٧.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٥٩.

(٤) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: ١/ ٣٦٤. والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢/ ٥٣.

والمعطوف عليه، ولا يقع مثله في لسان العرب، وأما قول الزمخشري فهو كلام مبتدأ يعني أنه غير معطوف على شيء من هذه التي ذكرت، ففيه بعد حيث إن ثبوت الواو لأبد أن يكون معطوفاً على شيء قبله (١).

وعليه فإن عطفها على جملة (يخلق) ليس هذا مفسداً للمعنى، بل هو أولى وأصح ما يحمل عليه عطف جملة (ويعلمه)، لقرب لفظه وصحة معناه، فيكون المعنى أن الله قد أخبر مريم بأنه تعالى يخلق الأشياء الغريبة التي لم تجر بها عادة، مثل ما خلق لك ولداً من غير أب، وأنه تعالى يعلم هذا الولد الذي يخلقه لك ما لم يعلمه قبله من الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل... الخ (٢).

وذكر السمين الحلبي احتمالات عدة في محل هذه الجملة (٣):
أحدها: أنها معطوفة على (يُشْرِكُ) أي: أن الله يبشرك بكلمة ويعلم ذلك المولود المعبر عنه بالكلمة.

الثاني: أنها معطوفة على (يَخْلُقُ) أي: كذلك الله يخلق ما يشاء ويعلمه. قالهما الزمخشري وأبو علي الفارسي، والعطف على (يبشرك) استبعده أبو حيان كما بينا سابقاً.
الثالث: أن تكون عطف على (يُكَلِّمُ) فيكون منصوباً على الحال، أي: يبشرك بكلمة مَكَلِّماً ومُعَلِّماً الكتاب، وهذا الوجه جوزه ابن عطية وغيره.

الرابع: أن يكون معطوفاً على (وَجِبَهاً)؛ لأنه في تأويل اسم منصوب على الحال، وهذا الوجه جوزه الزمخشري، واستبعده الشيخ كذلك.

الخامس: أن يكون معطوفاً على الجملة المحكية بالقول في قوله: ﴿كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٤٧]. قال أبو حيان: ((وعلی كلتا القراءتين هي معطوفة على الجملة المقولة؛ وذلك أن الضمير في (قال كذلك) لله تعالى والجملة بعده هي المقولة، وسواء كان

(١) ينظر: البحر المحيط: ٣/ ١٥٩-١٦٠.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٣/ ١٦٠.

(٣) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ١٨٢-١٨٣-١٨٤. واللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٢٣٣-٢٣٤.

لفظ (الله) مبتدأ خبره ما قبله، أم مبتدأ، وخبره (يَخْلُقُ) على ما مرَّ إعرابه في: {قَالَ كَذَلِكَ اللهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ} فيكون هذا من القول لمريم على سبيل الاغتراب، والتبشير بهذا الولد، الذي أوجده الله منها.

السادس: أن يكون مستأنفاً، لا محلَّ له من الإعراب.

وانفرد محمود صافي (ت ١٣٧٦هـ) برأيه وهو أن جملة: (يَعْلَمُه..) في محلِّ جرٍّ معطوفة على جملة اسمه المسيح وتبعه في ذلك فقط صاحب اعراب القرآن الكريم (١).
وذهب أغلب أصحاب كتب إعراب القرآن إلى أن الواو استئنافية وجملة (يَعْلَمُه الكتاب) مستأنفة لا محل لها من الأعراب (٢).

وعلى ما تقدم فإنَّ المعربين كانوا في خلاف كبير في تبيان على ماذا عطفت جملة (يَعْلَمُه) حيث إن ابن عطية نقل قول أبي علي الفارسي بأنها معطوفة على (يبشرك) ، ويرى ابن عطية أنها معطوفة على (يكلم)، وقد استبعد أبو حيان ذلك لبعد المسافة بين المعطوف والمعطوف عليه، والعرب لا تقول ذلك ، وقد ذكر المفسرون احتمالات أخرى لم يذكرها ابن عطية بكونها معطوفة على جملة (وجيها)، أو على (يخلق)، أو تكون جملة مستأنفة، أو معطوفة على جملة مقول القول، أو معطوفة على اسمه المسيح، فكل هذه الوجوه لم يتطرق لها ابن عطية في متن كتابه ، وانا اتفق مع الشيخ أبي حيان بكونها معطوفة على جملة (يخلق..) ؛ وذلك لقرب لفظه وصحة معناه، فيكون المعنى أن الله قد أخبر مريم بأنه تعالى يخلق الأشياء الغريبة التي لم تجر بها عادة، مثل ما خلق لك ولداً من غير.

(١) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ٣/ ١٨٥. وإعراب القرآن الكريم، ط: دار الصحابة: ١/ ٢٦٥.
(٢) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ١/ ٥١٤. والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٢/ ٥٨. وإعراب القرآن للدعاس: ١/ ١٣٦.

٥. إعرابها صفةً مرفوعةً أو مجرورةً

قال تعالى: ﴿ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾ [غافر: ١٨]، جعل ابن عطية جملة يطاع في موقع الصفة لـ (شفيع)، أي: ولا شفيع يطاع، وموقع يطاع يحتمل أن يكون رفعا عطفا على الموقع قبل دخول (من)، ويحتمل أن يكون خفضاً حملاً على اللفظ^(١).

ذهب بعض المعربين ممن سبقوا ابن عطية إلى أن جملة (يطاع) في موقع خفض صفة لـ (شفيع) بمعنى: ولا من شفيع مطاع، أو يسأل فيجاب^(٢)، وعلى ما يبدو أن ابن عطية اتفق مع مكي في إعراب هذه الجملة بأنها في موقع خفض على اللفظ، أو رفع على المعنى لأنَّ (شفيع) مرفوع في المعنى و(من) زائدة وبمعنى: ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع^(٣).

واتفق بعض المعربين بعد ابن عطية على أن قوله (يطاع) فعل مضارع والجملة في موقع خفض لـ (شفيع)^(٤).

وبناءً على ذلك فإن ابن عطية - رحمه الله - قد ذكر الاحتمالين معاً على حين اكتفى بعض المعربين بذكر احتمال واحد وهو أن تكون الجملة في موقع خفض، على حين يمكن أن تكون الجملة في موقع رفع على اعتبار من زائدة، في غير القرآن كما ذهب مكي وابن عطية، لكن الراجح هو أن تكون الجملة في موقع خفض؛ لأنه لا يوجد حرف في القرآن زائد بل حتى الحركة فهو نظم معجز من الله تعالى وكل شيء فيه مقصود.

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٥٥٢ / ٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣٧٠ / ٤. وإعراب القرآن للنحاس: ٢٢ / ٤.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: ٦٣٥ / ٢. والتبيان في إعراب القرآن: ١١١٨ / ٢. والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٨١ / ٥. والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤٦٨ / ٩. والجدول في إعراب القرآن: ٢٣٣ / ٢٤. الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٢٤٥ / ١٠.

(٤) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ٤٧٠ / ٨. وإعراب القرآن للدعاس: ١٥٢ / ٣. وإعراب القرآن الكريم: ٢٠٧١. والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١٠٩٧ / ٣.

المبحث الثاني

ما احتمل النصب من الجمل

١. إعرابها حالاً أو خبراً

قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ [آل عمران: ٣٠]
جعل ابن عطية إعراب جملة (تود) مرتبط بـ(ما) فإذا كانت معطوفة على (ما) الأولى، تكون جملة (تود) في موقع الحال، وذهب إلى هذا العطف الطبري وغيره، ويحتمل أن تكون رفعاً بالابتداء ويكون الخبر جملة (تود) ولا يجوز أن تكون ما شرطية؛ لأنَّ الفعل مستقبل مرفوع والشرط يقتضي جزمه اللهم إلا أن يقدر في الكلام محذوف (فهي تود) وفي ذلك ضعف (١).

وذهب النحاس في إعرابه إلى أن (ما) معطوفة على (ما) الأولى ولو كانت منقطعة من الأولى على أن تكون شرطاً وتعطف جملة على جملة لم يجز إلا بعد جزم (تود) ولم يقرأ أحد بهذا على الرغم من أنه جائز في النحو (٢).

على حين ذهب الزمخشري إلى أن (ما) ابتداء، و(تود) خبره، بمعنى: والذي عملته من سوء تودّ هي لو تباعد ما بينها وبينه، ولا يصح أن تقع (ما) شرطية لأن (تود) مرفوعة، والحمل على الابتداء أوقع في المعنى، ويحتمل عطف (ما) على (ما) الأولى فتكون (تود) في موقع الحال (٣)، على حين قيل (ما) عملت عمل من الشرطية وأضمرت الفاء في (تود) وهو عند أبي العباس وسيبويه، ومن جعل (ما) بمعنى الذي

(١) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١/ ٤٢١.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٥١.

(٣) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: ١/ ٣٥٢. وأنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٢/ ١٢.

جعل (تود) في موقع الخبر، ويحتمل أن تكون (ما) معطوفة فتكون جملة (تود) في موقع الحال من عملت (١).

ونحنا بعض المعربين منحى ابن عطية وجعلوا لجملة (تود) احتمالين: أن تكون في موقع الخبر إذا كانت من ابتداء، أو تكون في موقع الحال إذا كان (ما) معطوفة على (ما) الأولى (٢).

أما قول الزمخشري: فلا يصح أن تكون شرطية لأن (تود) مرفوعة، فهذا مردود لأن الشرط هنا ماضٍ (٣)، والجواب مضارعاً، كقولنا: إن أتيتني أكرمك، جاز هنا الرفع والجزم؛ لأنه لم يظهر في الشرط لفظ الجزم فيحمل عليه ويترك على الأول وهو الرفع، قال زهير:

وإن أتاه خليل يوم مسألة
يقول لا غائب مالي ولا حرم
فرفع (يقول) وأما الجزم فعلى الظاهر، لأجل أن الأصل أن تجزم، وإنما لم تجزم الشرط لامتناع الجزم في الماضي (٤)، وهذا ما أنكره الزمخشري وثنى عليه ابن عطية، وأجازه أبو محمد النحاس، بشرط جزم (تود) وهو على ما يبدو سهو منهم. وأضاف الشيخ أبو حيان رأياً جديداً هو أن تكون (ما) في موقع نصب على (ما) الأولى، فيكون المفعول الثاني إن كان: تجد، متعدياً لكلاهما، أو الحال إن كان يتعدى إلى واحد محذوفاً، وعلى هذا الوجه تكون جملة (تود) مستأنفة (٥)، واكتفى بعد هذا بذكر آراء من سبقوه فقط والرد عليهم.

(١) ينظر: إعراب القرآن للباقولي: ٣/ ٧٧٩. والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢/ ٣٧.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٥٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٥٣. البحر المحيط: ٣/ ٩٩. والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ١١٨. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٩/ ٤٣٥١.

(٤) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢/ ٣٧-٣٨.

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٣/ ٩٨.

وذكر السمين الحلبي أن لجملة (تود) احتمالين، أحدها: أن تكون في محل نصب على الحال من فاعل (عملت) بمعنى: وما عملته حال أي: متمنية البعد من السوء. والآخر: أن تكون مستأنفة، أخبر الله عنها بذلك، ويجوز أن تكون (ما) مرفوعة بالابتداء، والخبر الجملة من قوله: {تود} أي: والذي عملته أو عملها تود لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً^(١).

وقد أشكل على بعض النحويين دخول (لو) على (أن) في قوله تعالى {تود لو أن}. فقل دخلت على فعل محذوف مقدر بعد (لو) تقديره: تود لو ثبت أن بينهما^(٢)، وقيل: وهذه الآية أقوى في الدلالة على مصدرية لو؛ وذلك لتقدم (يود) عليها، وأما قولهم لم تمنع لكون (تود) مرفوع وهنالك سبب آخر قيل إن السبب وهو: أن النية بـ (تود) التقديم على مذهب سيبويه، فيكون دليلاً على الجواب لا نفس الجواب، وأن الضمير في قوله: {وبينه} عائد على اسم الشرط الذي هو (ما) فيصير التقدير: تود كل نفس لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً ما عملت من سوء، فيلزم من هذا التقدير تقديم المضمر على الظاهر وذلك لا يجوز^(٣).

وممن ذهب إلى أن (لو) مصدرية: ((الفراء، وأبو علي الفارسي، وأبو البقاء، والتبريزي، وابن مالك. وذهب الأكثرون إلى المنع، ويدعون أن (لو) في نحو: {يود أحدهم لو يعمر} [سورة البقرة: ٩٦] شرطية، وأن مفعول (يود) وجواب (لو) محذوفان، والتقدير: يود أحدهم التعمير، لو يعمر ألف سنة لسه ذلك))^(٤).

(١) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١١٧/٣.

(٢) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٣٥١.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤٣٥١/٩.

(٤) التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: ٤١٧/٢.

وعلى ما تقدم فإنَّ جملة (تود) يصح أن تكون في موقع رفع خبر أو حال كما ذكر ابن عطية، وأضاف المعربون رأياً آخر هو أن تكون جملة استئنافية وأما قول ابن عطية فلا يجوز أن تكون (ما) شرطية؛ لأن الفعل مستقبل مرفوع والشرط يقتضي جزمه وهذا هو رأي الزمخشري الذي أثنى عليه ابن عطية هو مردود والظاهر أن ذلك سهو منه؛ لأنه كما أوضح النحويون أن الشرط هنا ماضٍ، والجواب مضارع، جاز هنا الرفع والجزم؛ لأنه لم يظهر في الشرط لفظ الجزم فيحمل عليه ويترك على الأول وهو الرفع، ولكن لم تكن مجزومة في هذه الآية لعلَّ أخرى قد تكون أن النية بـ (تود) التقديم على مذهب سيبويه، فيكون دليلاً على الجواب لا الجواب نفسه، وأن الضمير في قوله: {وبينه} عائد على اسم الشرط الذي هو (ما) كما بينا سابقاً، والرفع مسموع من لسان العرب كثيراً، وقيل وهو خير من الجزم .

وكذلك قوله تعالى: ﴿ * وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [هود: ٤١]، إذ يرى ابن عطية أن جملة (بسم الله) يصح أن تكون في موقع الحال من الضمير الذي في قوله: {ارْكَبُوا} ، أي اركبوا متبركين بالله تعالى، ويصح أن يكون قوله: {بِسْمِ اللَّهِ} في موقع خبر ومجراها ومرساها ابتداء مصدران كأنه قال: اركبوا فيها فإن ببركة الله إجراءاتها وإرساءها، وتكون هذه الجملة- على هذا- في موقع حال من الضمير في قوله فيها، ولا يصح أن يكون حالا من الضمير في قوله: {ارْكَبُوا}؛ لأنه لا عائد في الجملة يعود عليه: وعلى هذا التأويل قال الضحاك: إن نوحاً كان إذا أراد جري السفينة قال: بِسْمِ اللَّهِ، فتجري وإذا أراد وقوفها قال: بِسْمِ اللَّهِ فتقف^(١).

(١) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٣/ ١٧٢.

٢. أعرابها حالاً أو نعتاً مرفوعاً:

قال تعالى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخِرِينَ لَمْ يَأْتُواكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾ [المائدة: ٤١]. جعل ابن عطية جملة (يحرفون) في موقع الحال إذا كانت (من) متعلقة ب(نصيراً) وإذا كانت منقطعة كانت جملة (يحرفون) صفة لمحذوف^(١).

وذكر الزجاج أن من يحتمل أن تكون صلة الذين، فتكون جملة (يحرفون) صفته، والموصوف محذوف وانشد سيبويه مثل هذا قال الشاعر^(٢):

وما الدهر إلا تارتان فمنهما أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح.
بمعنى منهما تارة أموت فيها، وجعل بعض النحويين جعل (يحرفون) صلة من، وهذا لا يجوز، لأنه لا يحذف الموصول وتبقى صلته^(٣).

يبدو أن ابن عطية نحا منحى مكي القيسي باحتمال إعرابها نعتاً لمحذوف مرفوع بالابتداء، بمعنى: فريق سامعون وفريق يحرفون الكلم، وجوز أن تكون حالاً من الضمير (سماعون)، أي: يسمعون مقدرين التحريف^(٤).

أما في مسألة حذف الموصول ذكر بعض النحويين أن الكوفيين أجازوا حذف الموصول وإبقاء صلته للضرورة في غير الشعر ولهذا ذهبوا إلى تقدير قوله: {مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ} من يحرفون، فحذف (من) وهو الاسم الموصول وفي حجة الشعر أولى^(٥)، ولكن حذف الموصول أبعد من حذف صلته^(٦).

(١) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٦٢ / ٢.

(٢) البيت لتميم بن أبي مقبل، وهو شاعر إسلامي، ينظر: ديوان ابن مقبل: ٣٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٥٧-٥٨ / ٢.

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: ١٩٨-١٩٩. الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢٧٦-٢٧٧ / ٢.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ٥٩٣ / ٢.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٥٥ / ٢.

وذكر عدد من المعربين لها وجهاً واحداً، وهو أن تعرب نعتاً، ولكن الخلاف كان في المنعوت، منهم من ذكر أنها نعت لـ (سماعون)، وآخرون ذكروا أنها نعت (قوم)^(١). وذهب صاحب المنتجب الهمداني (ت ٦٤٣هـ) وعدد من المعربين إلى أن يجمعوا الاحتمالات في إعراب جملة (يحرفون) ولم يقتصروا على بعضها، منها أن تكون خبراً لمبتدأ مقدر، أي هم يحرفون أو في موقع نصب حال من: (لم يأتوك) أو حالاً من المضمر في (سماعون) وجوزوا أيضاً إعرابها نعتاً لـ (سماعون)، أو نعتاً لقوم، أي: محرفين، ويحتمل أن تكون مستأنفة لا محل لها من الإعراب^(٢).

وعلى ما تقدم فإن ابن عطية ذكر الاحتمالات الواردة عند سابقه ولكن بعضهم منها، أي: الأكثر احتمالاً، وكيف ما كان إعرابها صفةً أو حالاً كما ذكر ابن عطية، أو خبراً أو مستأنفة، فإن هذه الاحتمالات يبيحها أغلب النحويين، ومعناها: الحكم على القوم الذين يسمعون للكذب، بأنهم يحرفون الكلم عن موقعه.

٣. إعرابها حالاً أو صفة منصوبة

قال تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ

لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٣﴾ [التوبة: ١٠٣]

قال ابن عطية: ((وقوله: {تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا}. أحسن ما يحتمل أن تكون هذه الأفعال مسندة إلى ضمير النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ويحتمل أن تكون في موقع الحال من الضمير في (خُذْ)، ويحتمل أن تكون صفة (الصدقة)، وهذا مترجح بحسب

(١) ينظر: إعراب القرآن للباقولي: ١/ ٢٨٩. والبحر المديد في تفسير القرآن المجيد: ٢/ ٤٠. وأنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٢/ ٧٧. وإعراب القرآن للدعاس: ١/ ١٩٩. وإعراب القرآن الكريم: ١/ ٣٩٦. والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١/ ١٧٨.

(٢) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢/ ٢٧٦-٢٧٧. والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٦٩٤-٦٩٥-٦٩٦. واللباب في علوم الكتاب: ٦/ ٤٠٥-٤٠٦.

رفع الفعل ويكون قوله بها أي بنفسها أي يقع تطهيرهم من ذنوبهم بها، ويحتمل أن يكون (تَطَهَّرَهُمْ) صفة (للصدقة)، وتَزَكِّيَهُمْ مسنداً إلى النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- ويحتمل أن يكون (تَزَكِّيَهُمْ) حالاً من (الصدقة)، وذلك ضعيف لأنها حال من نكرة^(١). وذهب الطبري إلى أن (تَطَهَّرَهُمْ) صلة (الصدقة)، لأنه أغلب القراء مجمعين على رفعها، وذلك دليل على أنه من صلة (الصدقة)، و (وتزكيهم بها)، خبر مستأنف، بمعنى: وأنت تزكيهم بها^(٢)، و يصح أن تكون (تَطَهَّرَهُمْ بها) نعت للصدقة، أي: خذ من أموالهم صدقة مطهرة، والأجود أن يكون تطهرهم للنبي صل الله عليه وآله وسلم^(٣).

وذهب مكي إلى أن الفعلين في قوله: {تَطَهَّرَهُمْ وتزكيهم} حالان من المضمَر في (خذ) وهو النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) والتاء في أول الفعلين للخطاب ويجوز أن يكون (تَطَهَّرَهُمْ) نعتاً (للصدقة) وتزكيهم حالاً من المضمَر في (خذ) والتاء على هذا لتأنيث الصدقة لا للخطاب وتزكيهم للخطاب^(٤)، وقد ردَّ ابن عطية ما جوزَه مكي يكون تطهرهم نعتاً وتزكيهم حالاً، بقوله: ((وهذا مردود لمكان واو العطف؛ لأنَّ ذلك يتقدر: خذ من أموالهم صدقة مطهرة ومزكياً بها، وهذا فاسد المعنى، ولو لم يكن في الكلام واو العطف جاز..))^(٥).

واتفق أغلبُ المعربين أن (التاء) في هذه الجمل تصح للمخاطب والأجود للنبي وتصح كذلك للتأنيث فإنَّ كانت للمخاطب، كانت الجملة في موقع الحال، وإن كانت

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٣/ ٧٨.

(٢) ينظر: جامع البيان ط دار التربية والتراث: ٤٥٧/ ١٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ٤٦٧. والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٢/ ٣٠٧.

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: ١/ ٣٣٥.

(٥) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٣/ ٧٨. والبحر المحيط: ٥/ ٤٩٩. والدر المصون في علوم الكتاب

المكنون: ٦/ ١١٦. واللباب في علوم الكتاب: ١٠/ ١٩٤.

للتأنيث كانت الجملة صفة^(١)، وقيل يجوز أن تكون الجملتان صفةً (لصدقة) مع جعل التاء فيهما (للخطاب)؛ وذلك لأنَّ قوله: {تطهرهم} تقديره إذا كانت التاء للخطاب: تطهرهم بها، دلَّ عليه قوله: و {وتزكّيهنَّ بها}، ولا بدَّ حينئذٍ من حذف عائد تقديره: تطهرهم بها، وإذا كان فيهما ضمير الصدقة جاز وصفها بهما لأجل الذكر العائد منهما إليها^(٢).

وأضاف بعض المعربين على ما سبق أن تكون جملة (تطهرهم) استئنافية والتاء للخطاب، أي: تطهرهم أنت^(٣).

وما كان للسمين وبعض المفسرين إلا نقل الاحتمالات التي ذكرها المعربون كما بينا سابقاً^(٤).

على حين أن بعض المعربين اكتفى بذكر احتمال واحد فقط وهو أن تكون جملة (تطهرهم..) في محلّ نصب نعت لصدقة^(٥).

وذكر بعض النحويين أن الجملة المضارعة صالحة أن تكون (للحال)، و(الصفة)، و(الاستئناف) مع عدم وجود قرينة تعينها لواحد دون الآخر؛ كقوله تعالى: {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا}، فيصح في الجملة المضارعة: (تطهرهم) الحال والصفة والاستئناف^(٦).

(١) ينظر: إعراب القرآن للباقولي: ٨٢٠ / ٣. والتبيان في إعراب القرآن: ٦٥٨ / ٢. والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣١٥ / ٣.

(٢) ينظر: لكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣١٥ / ٣.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٦٥٨ / ٢. والبحر المحيط: ٤٩٩ / ٥. وإعراب القرآن للدعاس: ٦ / ٢.

(٤) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١١٦ / ٦. واللباب في علوم الكتاب: ١٠ / ١٩٤. وإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٩٩ / ٤. وروح المعاني: ١٥ / ٦. وإعراب القرآن وبيانه: ١٦٨ / ٤. والتفسير المنير للزحيلي: ٢٦ / ١١.

(٥) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ٢٧ / ١١. والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٣٧٩ / ٤. والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٤١٣ / ٢.

(٦) ينظر: النحو الوافي: ٣٩١ / ٤.

وعلى ما تقدم فإنَّ المعربين اختلفوا في إعراب الجملتين (تطهرهم وتركيبهم) وجعلوها مرتبطة بالتاء فإن كانت التاء للمخاطبة كانتا في موقع نصب على الحال وإن كانت للتأنيث كانت الجملة في محل نصب صفة، وأما (وتركيهم) فالتاء فيها للخطاب لا غير و الضمير فاستحال أن يعود إلى الصدقة، وعلى هذا فتكون الجملة حالاً من فاعل (خذ) وهو الأجود والأسلم، و(تطهرهم) حال و التاء فيه للخطاب، ويجوز أن تكون (تطهرهم) صفة، والعائد منها محذوف وأياً ما كان إعرابُ الجملة حالاً أو صفةً أو استثنائيةً فهي احتمالات يبيحها التركيب النحوي وخصوصاً في الجملة المضارعة ، ويكشف هذا ولعَ المعربين من ذكر ما تسمح به الصناعة النحوية من احتمالات إعرابية.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأُدْخِلَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ تَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ﴾ [إبراهيم: ٢٣].

بين ابن عطية أن (تحيتهم) رفع بالابتداء، و(سلام) ابتداء ثان، وخبره محذوف تقديره عليكم، وجملة (تحيتهم) خبر الأول والجميع في موقع الحال من المضميرين في (خالدِينَ) ويحتمل أن تكون صفة لـ (جَنّاتٍ) ^(١).

وقد أجمع بعض المعربين على إعرابها في موقع الحال ولكن اختلفوا في تحديد صاحب الحال ويحتمل من (الذين) أو حال مقدرة، أما كونها حال مقدرة فلا يجوز، أو حال من المضمير في (خالدِينَ)، أو يحتمل أن تكون جملة (تحيتهم فيها سلام) في موقع نصب حال لجنات ^(٢)، وأجمع بعضهم إلى أنها حال من الذين فقط ^(٣).

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٣ / ٣٣٤.

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: ١ / ٤٠٤. والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤ / ٢٧-٢٨.

(٣) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ١٣ / ١٨٣. وإعراب القرآن الكريم: ٢ / ١١٤٦. والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٢ / ٥٤٥.

وأضاف الدعاس رأياً لم يذكره أحد غيره على أنها جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب ^(١).

لم يتطرق الكثير من المعربين إلى إعراب هذه الجملة وقد اتفق ابن عطية مع من سبقه في إعرابها أما في موقع الحال أو صفة لخالدين، ولكن الخلاف كان في صاحب الحال حيث ذهب أغلب المعربين إلى أنها حال من الاسم الموصول (الذين) على حين بين ابن عطية أنها حال من (خالدين)، وأضاف الدعاس رأياً لم يسبقه إليه أحد وهو أن تكون جملة مستأنفة، ولكن الراجح أنها جملة في موقع الحال.

٤. إعرابها حالاً أو صفة مستأنفة

قال تعالى: ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦]. ذكر ابن عطية أن جملة (يدعون) يحتمل أن تكون في موقع الحال من الموصوفين، أي في وقت التجافي، ويحتمل أن تكون صفة مستأنفة، أي تتجافى جنوبهم وهم أيضاً في كل أحوالهم يدعون ليلهم ونهارهم ^(٢).

وأعربها النحاس بأنها جملة في موقع نصب على الحال ^(٣)، ولم يكن وحده من أعربها هذا الإعراب فمنهم من اتفق معه ذهب بعضهم إلى أنها حال من الضمير في (جنوبهم) ^(٤).

(١) ينظر: إعراب القرآن للدعاس: ٢/ ١٣١.

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٤/ ٣٦٢.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٢٠٢.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠٤٩. الجدول في إعراب القرآن: ٢١/ ١١٤. إعراب القرآن للدعاس: ٣/ ٣٧. الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٩/ ١٩٨. المجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٣/ ٩٥٦.

ومن المعربين من اقتصر على احتمالين فاعربوها: أما في موقع الحال أي: داعين ربهم، أو هو بدل من قوله: {تتجافى جنوبهم} ^(١)، ومنهم من نحا منحى ابن عطية في أنها جملة في موقع الحال أو استئنافية لا محل لها من الأعراب ^(٢).

ومن النحويين من ذهب إلى أن الحال يأتي جملة فعلية في محل نصب، نحو قوله تعالى ﴿الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْعَدْوَةِ وَالْعِشْيِ﴾ [الكهف: ٢٨] ^(٣).

ويمكن أن نستحصل مما سبق أن أغلب المعربين أعربوها باحتمال واحد، لكن ابن عطية جاء بأغلب الاحتمالات الواردة، وأضاف بعض المعربين، احتمالاً لم يذكره ابن عطية وهو أن تكون في موقع بدل اشتمال.

٥. إعرابها حالاً أو أخباراً

ومن أمثلة الاحتمال عند ابن عطية إعراب الجملة الاسمية في محل حال أو إخبار مستأنف، ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتَرَكَ أَعْمَلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٥] فجملة (وأنتم الأعلون) عند ابن عطية تحتل موقعين ^(٤): أحدهما: أن تكون في موقع الحال، المعنى: لا تهنوا وأنتم في هذه الحال. والآخر: أن يكون إخباراً بنصره ومعاونته. وذهب جميع المعربين إلى إعرابها في محل نصب حال، حيث إن (وأنتم الأعلون) ابتداء وخبر وحذفت الواو لالتقاء الساكنين لأن الفتحة تدل عليها، في موقع الحال من الضمير المرفوع في (تدعوا) ^(٥).

(١) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥/ ٢٣٠. والتحرير والتنوير: ٢١/ ٢٢٩.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٨/ ٤٣٧. وإعراب القرآن وبيانه: ٧/ ٥٨٠. وإعراب القرآن الكريم: ٣/ ١٨٢١.

(٣) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ١/ ٤٢١.

(٤) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٥/ ١٢٢.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ١٨١. ومشكل إعراب القرآن لمكي: ٢/ ٦٧٤. والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٧٠٧. والجدول في إعراب القرآن: ٢٦/ ٢٣٧. وإعراب القرآن وبيانه: ٩/ ٢٢٧. والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ١١/ ١١٦. وإعراب القرآن للدعاس: ٣/ ٢٣٩. والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٤/ ١٢٠٦.

وهناك من جعل لها ثلاثة احتمالات وجعلوا الجملة مرتبطة (بالواو) التي في الجملة حيث يجوز أن تكون واو حال أو استئناف، أو لعطف الجملة على الجملة^(١). وجعل أبو حيان للجملة احتمالين: هما أما جملة حالية منصوبة أو جملة إخبار استئنافية لا محل لها، فهو إخبار بمغيب أبرزه الوجود، ثم ارتقى إلى رتبة أعلى من التي قبلها، وهي كون الله تعالى معهم، ولن يتركهم^(٢).

وأجاز النحويون أن تكون الجملة الاسمية حالاً شرط أن تكون خبرية لا طلبية ولا تعجبية، وأن تكون غير متصدرة بعلامة استقبال، وأن تشمل على رابط يربطها بصاحب الحال^(٣)، وهذا الرابط هو الضمير الذي يعود على الحال، فإذا خلت الاسمية منه لزمته واو الحال^(٤).

ونتوصل إلى أن ابن عطية ذكر من الاحتمالات الإعرابية المناسبة في إعراب (وأنتم الأعلون)، والراجح أن تكون جملة في موقع نصب حال، لمطابقتها الشروط التي وضعها النحويون، وهناك موقع لم يذكره ابن عطية هو أن تكون جملة (وأنتم الأعلون) جملة معطوفة على جملة.

وكذلك قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الرحمن: ٢٩]. إذ ذهب ابن عطية إلى أن (يسأله) يحتمل أن تكون في موقع الحال من الوجه، ويحتمل أن يكون فعل مستأنفاً إخبار مجرد^(٥).

(١) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥ / ٦٣٦.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٩ / ٤٧٦-٤٧٧.

(٣) ينظر: المفصل في صناعة الإعراب: ٩٢.

(٤) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو: ٩٠-٩١.

(٥) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٥ / ٢٢٩.

اقتصر بعض المعربين على احتمال واحد فقط وهو أن تكون جملة (يسأله من في السموات) لا محل لها استئنافية^(١).

ونحن بعضهم نحى ابن عطية فذكر لها احتمالين، يحتمل أن تكون استئنافية لا محل لها، والمعنى: أن الناس تنقرض منهم أجيال وتبقى أجيال وكل باق محتاج إلى أسباب بقاءه وصلاح أحواله فهم في حاجة إلى الذي لا يفنى وهو غير محتاج إليهم. ولما أفضى الإخبار إلى حاجة الناس إليه تعالى أتبع بأن الاحتياج عام أهل الأرض وأهل السماء، ويحتمل أن تكون الجملة حالاً من ضمير النصب في (يسأله) أو تذييلاً لجملة (يسأله) من في السموات والأرض، أي كل يوم هو في شأن من الشؤون^(٢).

وعلى ما تقدم فإن إعراب الجملة يحتمل عند المعربين ثلاثة احتمالات، ذكر ابن عطية احتمالين وهما: أما في موقع الحال أو استئنافية لا محل لها، ولم يخرج المعربون عن هذه الاحتمالات وذكر بعضهم احتمالاً آخر وهو أن تكون جملة استئنافية لا محل لها من الأعراب.

٦. إعرابها حالاً أو مفعول به

قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتُ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١]. جعل ابن عطية إعراب جملة (يصدون) مرتبطة بالرؤية في هذا الموقع، ((فإذا كانت رؤية عين فـ (يصدون) في موقع نصب على الحال، وإذا كانت رؤية قلب فـ (يصدون) نصب على المفعول الثاني))^(٣).

(١) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ٢٧/ ٩٥.

(٢) ينظر: التحرير والتنوير: ٢٧/ ٢٥٤. وإعراب القرآن وبيانه: ٩/ ٤٠٤.

(٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٢/ ٧٣.

واقصر العكبري (ت ٦١٦هـ) وبعض المعربين في ذكر وجه واحد فقط هو: أن تكون في موقع نصب على الحال من المنافقين؛ لأنَّ الرؤية هنا من رؤية البصر^(١)، وخالفهم البيضاوي في تفسيره بأنَّ جملة (يصدون) وما بينها اعتراض لا محل لها^(٢). وما كان للسمين وثلة من المعربين إلا أن جمعوا الاحتمالات في إعرابها فذهبوا ما ذهب إليه ابن عطية فجعلوا إعرابها مرتبطاً بـ (رأيت) فإن كانت من رؤية البصر أي: مجاهرةً وتصريحاً فإنها في موقع نصب على الحال، وإذا كانت من رؤية القلب أي: (علت) كانت الجملة في موقع نصب مفعول به ثانٍ لـ (رأى)^(٣).

والرؤية في هذه الآية رؤية بصرية؛ لأنَّ الله تعالى أراد في هذه الآية المنافقين من المشركين، ورؤية الأجساد تتم بالعين المبصرة، لا بالقلب، لذلك الراجح أن الجملة في موقع نصب حال، لأنَّ الفعل رأى، في الرؤية البصرية يكتفي بمفعول واحد، وإذا كانت رؤية القلب فان الفعل يتعدى إلى مفعولين.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسْرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ ۚ ﴾ [المائدة: ٥٢]. إذ يرى ابن عطية: أن جملة يسارعون مرتبطة في (يرى) ((فإن جعلت رؤية عين فـ (يسارعون) حال وفيها الفائدة المقصودة، وإن جعلت رؤية قلب فـ (يسارعون) في موقع المفعول الثاني))^(٤).

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٣٦٨. والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢/ ٢٨٩. والجدول في إعراب القرآن: ٥/ ٧٦. وإعراب القرآن الكريم، ط: دار الصحابة: ١/ ٤٠٦. والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٢/ ٣٠٩.

(٢) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي: ٢/ ٨١.

(٣) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ١٥. واللباب في علوم الكتاب: ٦/ ٤٥٧. وإعراب القرآن وبيانه: ٢/ ٢٤٦. وإعراب القرآن للدعاس: ١/ ٢٠٤. وتفسير حقائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: ٦/ ١٨٦-١٨٧.

(٤) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٢/ ٢٠٤.

وما ذهب إليه ابن عطية من احتمالات، ذكرها المعربون قبله وبعده واعربوها حسب الفعل (رأى)، فإن كانت دلالته بصرية فهي جملة في موقع الحال، وإن كانت قلبية نصبت مفعولاً ثانياً^(١)، وأضاف العكبري، وإن كانت (رأى) بمعنى تعرف، فيكون يسارعون حالاً أيضاً^(٢).

ورجح أبو السعود أن تكون حالاً، وضعف أن تكون مفعولاً فقال: ((والأول هو الأنسب بظهور نفاقهم أي تراهم مسارعين في موالاتهم وإنما قيل فيهم مبالغة في بيان رغبتهم فيها وتهالكهم عليها وإيثار كلمة (في) على كلمة (إلى) الدلالة على أنهم مستقرون في الموالات وإنما مسارعتهم من بعض مراتبها إلى بعض آخر))^(٣). واكتفى بعض المعربين بذكر وجه واحد، وهو أن تكون في موقع نصب على الحال، وهو الاحتمال الذي رجحه أبو السعود^(٤).

وعلى ما تقدم في مسألة جملة (يسارعون) فإن المعربين جعلوها مرتبطة بالفعل (رأى) كما أسلفنا، مع أن بعض المعربين جعل لها احتمالاً واحداً فقط، دون الآخر، وعلل أبو السعود ترجيح كونها حالاً، وهو الراجح.

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤٤٣-٤٤٤. والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٢/ ٤٥٢. والبحر المحيط: ٤/ ٢٩٢. واللباب في علوم الكتاب: ٧/ ٣٨١. وإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٣/ ٤٨. وروح المعاني: ٣/ ٣٢٥. وإعراب القرآن وبيانه: ٢/ ٥٠٣. وإعراب القرآن الكريم ط: دار الصحابة: ١/ ٥٢٨.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٤٤٣).

(٣) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٣/ ٤٨. وروح المعاني: ٣/ ٣٢٥.

(٤) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ٦/ ٣٨٠. وإعراب القرآن للدعاس: ١/ ٢٦١. والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٣/ ٨٤. والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٣٣.

٧. إعرابها حالاً أو عطف مرفوع.

قال تعالى: ﴿قَالُوا أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذُلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١]. بَيْنَ ابْنِ عطية أَنَّ إعراب قوله (وَاتَّبَعَكَ) إما جملة في موقع الحال وإما عطف على الضمير المرفوع وحسن لك الفصل بقوله: (لَكَ) ^(١).

وبين الزجاج أن (وَاتَّبَعَكَ) في العربية جيدة وقوية؛ وذلك لأن واو الحال تصحب الأسماء أكثر في العربية ^(٢)، وقل ما تصحب الأفعال، ولذلك قرأ من قرأ (وَاتَّبَعَكَ)، وهو وجه حسن عند الفراء ^(٣)، وبَيْنَ الواحدي أن الواو للحال وقد هنا مضمرة ^(٤)، وَرَجَّحَ الزمخشري واتباعك بالواو، والواو للحال والجملة حالية ^(٥).

واختلف المفسرون في إعراب (وَاتَّبَعَكَ) وجعلوها مرتبطة بالقراءة وبعضهم جعل لها احتمالين وبعضهم جعل لها احتمالاً واحداً، فمن جعل لها احتمالين ذهب إلى أن (الواو) هنا للحال (وَاتَّبَعَكَ) جملة في موقع الحال وقيل (وَاتَّبَعَكَ) على الجمع وفيها احتمالان: أحدها: اتباعك مبتدأ وما بعده الخبر والجملة حال. والآخر: (وَاتَّبَعَكَ) معطوف على ضمير الفاعل في (نُؤْمِنُ) ^(٦)، وبين العكبري وقراءة (وَاتَّبَعَكَ) شاذة ^(٧)، على حين نقل القرطبي عن النحاس أنها قراءة حسنة ^(٨).

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٢٣٧/٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٩٥/٤.

(٣) ينظر: التفسير البسيط: ٨٣-٨٤/١٧.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٨٣/١٧.

(٥) ينظر: الكشف عن حقائق غوامض التنزيل: ٣/٣٢٤. ومفاتيح الغيب أو التفسير الكبير: ٥٢١/٢٤.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٩٩٨/٢. والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٦١-٦٢. والجامع لأحكام القرآن، القرطبي: ١١٩-١٢٠. وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ٣٨٩-٣٩٠. والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٥٣٦-٥٣٧. واللباب في علوم الكتاب: ٥٦/١٥. وتفسير روح المعاني الألويسي: ١٠٥/١٠.

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٩٩٨/٢.

(٨) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٢٠/١٣.

وذهب أبو حيان إلى أن اليماني قرأ: (واتبعك) بالجر عطفًا على الضمير في لك، وهو قليل، وقاسه الكوفيون^(١)، وهذا ضعيف أو ممنوع عند البصريين^(٢).
وذهب أغلب المعربين إلى ذكر وجه واحد هو أن تكون (الواو) للحال، (واتبعك) فعل ومفعول به وفاعل، وحق واو الحال هنا أن يضرر بعدها قد والجملة في موقع نصب حال^(٣).

قد بين بعض النحويين إن كان الفعل ماضيًا فحكمه حكم المضارع إلا أنه يلزمه (قد) مظهرة أو مقدرة؛ لتقربه إلى الحال، نحو قوله تعالى: {أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذُلُونَ}. فلا يجوز عطف الفعلين وذلك لاختلاف زمنهما، لذا لا يصح عطف أحدهما على الآخر، فلذلك الجملة في موقع الحال ومنهم من يجعلها جملة معترضة، لا موقع لها من الإعراب^(٤).

و زعم البصريون أن الفعل الماضي إذا وقع حالًا لأبد معه من (قد) ظاهرة نحو قوله تعالى: ﴿لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا دُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَضَّلَ لَكُمْ مَا﴾ [سورة الأنعام: ١١٩]. أو مضمرة نحو: (واتبعك الأرذلون)، وخالفهم الكوفيون واشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبرًا — (كان) وخالفهم البصريون وأجاز بعضهم: إن زيدًا لقام على إضمار قد وقال الجميع حق الماضي المثبت المجاب به القسم أن يقرن باللام وقد نحو: ﴿تَأَلَّاهُ لَقَدْ ءَاتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٩١] ^(٥).

(١) ينظر: البحر المحيط: ٨/ ١٧٦.

(٢) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٨/ ٥٣٧.

(٣) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ١٩/ ٩٨. وإعراب القرآن وبيانه: ٧/ ١٠٠. والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٨/ ٢١٩. وإعراب القرآن للدعاس: ٢/ ٣٨٩. والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٣/ ٨٤٤.

(٤) ينظر: البديع في علم العربية: ١/ ١٩٦. والبديع في علم العربية: ١/ ٣٧٨.

(٥) بنظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٨٣٣.

وقيل أوجب البصريون، إلا الأخفش، لزوم (قد) مع جملة الماضي المثبت الذي لم يقع بعد (إلا) ولا قبل (أو) مطلقاً، سواء أربطت بالضمير، أم بالواو، أم بهما معاً، فإن لم تكن ظاهرة فهي مقدرة وتقدر قبل الماضي، والمختار قول الكوفيين والأخفش، وهو أنها لا تلزم إلا مع جملة الماضي التي لم تشتمل على ضمير صاحب الحال وهي تلزم في ذلك مع الواو فقط، كما تقدم، لكثرة وقوعها حالاً بدون (قد)، والأصل عدم التقدير^(١). وعلى ما تقدم فإن جملة (وتبعك...) في موقع الحال؛ لأن ما بينه النحويون أنه يجوز أن تأتي جملة الماضي في موقع الحال إذا سبقت بالضمير ووجود ضمير يدل على الحال، وتكون قد مقدرة، وكذلك يصح أن تقع الجملة جواباً لـ (كيف) في غير القرآن، ولا يصح في هذا الموقع عطف فعل على فعل وذلك لاختلاف زمنهما.

٨. إعرابها نعتاً منصوباً أو حالاً

قال تعالى: ﴿رَبَّنَا وَأَبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [سورة البقرة: ١٢٩].

جعل ابن عطية جملة (ويتلوا) في موقع نصب نعتاً (لرسول)، أي: تاليا عليهم، ويحتمل أن تكون في موقع الحال^(٢). إذ لم يبين ابن عطية كونها حالاً من أي شيء.

اتفق بعض المعربين على أنها تحمل وجهاً واحداً فقط وهو أن تكون نعتاً للرسول في موقع نصب، أي: رسولاً تالياً^(٣).

(١) ينظر: جامع الدروس العربية: ٣/ ١١١.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١/ ٢١٢.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١/ ٧٨. والجدول في إعراب القرآن: ١/ ٢٦٦.

وأضاف بعض المعربين رأياً ثالثاً غير كونها في موقع نصب حال أو نعت لرسول، وهو أن تكون مستأنفة لا محل لها^(١)، ونحنا بعض المعربين منحى ابن عطية بكونها جملة في موقع الحال أو صفة منصوبة^(٢).
والملاحظ مما سبق أن المعربين تباينت آراؤهم في توجيه الجملة إلا أن ابن عطية أعربها بالاحتمالين اللذين هما الأقرب والأكثر إعراباً، ولم يذكر كونها جملة استئنافية، على الرغم من أن بعض المعربين ذكروا هذا الاحتمال.

٩. إعرابها عطفًا لا محل له أو حالًا

قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ [المائدة: ٥٥]. جملة (وهم راکعون) جملة معطوفة على جملة، لا محل لها، والمعنى: وصفهم بتكثير الصلاة وخص الركوع بالذكر لكونه من أعظم أركان الصلاة، وهو هيئة تواضع فعبر به عن جميع الصلاة، وهذا قول جمهور المفسرين، ولكن اتفق أن عليا بن أبي طالب (عليه السلام) أعطى صدقة وهو راکع، وروي في ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج من بيته وقد نزلت عليه الآية فوجد مسكيناً فقال له هل أعطاك أحد شيئا فقال نعم، أعطاني ذلك الرجل الذي يصلي خاتماً من فضة، وأعطانياه وهو راکع، فنظر النبي صلى الله عليه واله وسلم فإذا الرجل الذي أشار إليه علي بن أبي طالب، فقال النبي (صلى الله عليه واله وسلم)، الله أكبر وتلا الآية على الناس، والواو على هذا القول في: (وهم راکعون) واو الحال والجملة في محل نصب حال^(٣).

(١) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤٧٢/٣. وروح المعاني: ٣٢٥/٢.

(٢) ينظر: إعراب القرآن وبيانه: ١٨٧/١. وإعراب القرآن للدعاس: ٥٥/١.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٢٠٨-٢٠٩.

اتفق أغلب المفسرين على أن الإمام علي (عليه السلام) كان يصلي فسأله سائل وهو يصلي فطرح عليه خاتمه كأنه كان مرجأً في خنصره، وقوله: {ويؤتون الزكاة وهم راكعون} يدل على أن صدقة التطوع تسمى زكاة، والآية على هذا المعنى نزلت في الإمام علي عليه السلام^(١).

واختلف بعض المعربين في هذه الجملة حيث جعل بعضهم منهم الجملة في موقع نصب حال من المضمر في (يؤتون)، ولكن كثر التأويل هذا الموقع فبعضهم قال: يعطون ما يزيكهم عند الله في حال ركوعهم أي وهم في صلاتهم، وعلى هذا المعنى فإن الآية نزلت في حق الإمام علي (عليه السلام)، وقيل: يعملون ذلك في حال الركوع وهو الخشوع والتواضع لله إذا صلوا وإذا زكوا، وقيل المراد بالركوع الخضوع أي: يؤتون الصدقة وهم متواضعون للفقراء الذين يتصدقون عليهم، وقيل (الواو) هنا للعطف وجملة (وهم راكعون) هي جملة معطوفة على الصلة لا موقع لها من الأعراب^(٢).

واكتفى بعض المعربين في ذكر وجه واحد وهو أن تكون الجملة الاسمية (وهم راكعون) في موقع نصب حال من (يؤتون)^(٣).

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي ١/ ٢٣٠. والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ١/ ٦٤٩. والجامع لأحكام القرآن ٦/ ٢٢١. والتسهيل لعلوم التنزيل ١/ ٢٣٦. والدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤/ ٣١٤. واللباب في علوم الكتاب ٧/ ٣٩٨. وإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ٣/ ٥٢.

(٢) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/ ٣٣٣. ومشكل إعراب القرآن لمكي ١/ ٢٣٠. والتسهيل لعلوم التنزيل ١/ ٢٣٦. والبحر المحيط ٤/ ٣٠١. والدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤/ ٣١٤. واللباب في علوم الكتاب ٧/ ٣٩٨. وإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ٣/ ٥٢. وإعراب القرآن وبيانه ٢/ ٥٠٨. إعراب القرآن للدعاس ١/ ٢٦٣.

(٣) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ١/ ٦٤٩. والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/ ٤٥٩. الجامع لأحكام القرآن ٦/ ٢٢١. وفتوح الغيب في الكشف عن قناع ٥/ ٤٠٠. وإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ٣/ ٥٢. والجدول في إعراب القرآن ٦/ ٣٨٦. والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل ٣/ ٨٩. والمجتبى من مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٣٤.

وادّعى بعض العلماء أنّ الصدقة في الصلاة عمل يبطلها، وهذا القول مردود؛ لأنّ العمل القليل لا يبطل الصلاة، فإنّ التصديق بالخاتم في الركوع لا يبطلها وما جاء به الإمام علي (عليه السلام) عمل قليل لا تبطل به الصلاة؛ لأنّ الخاتم كان في خنصره فهو غير محتاج في إخراجهِ إلى الكثير من عمل يؤدّي إلى فساد الصلاة (١)، على الرغم من هذا فإنّ الأظهر لدى أبي حيان وبعض المفسرين أنها جملة معطوفة على الصلّة لا محل لها من الأعراب (٢).

وعلى ما تقدم في هذه المسألة فإنّ الاحتمالات الإعرابية جاءت من خلال دلالة المعنى للآية فإن كانت في حق الإمام علي (عليه السلام)، فهي في موقع نصب حال، وإذا كانت في عامة المؤمنين فهنا جملة معطوفة على الصلّة لا محل لها من الإعراب. والراجح أنّ الآية كانت في حق الإمام علي عليه السلام باتفاق أغلب العلماء والمفسرين، لأنه تصدّق بخاتمته وهو يصلي، وقد تبين أنّ العمل القليل الذي لا يحتاج إلى جهد لا يبطل الصلاة وما قام به الإمام فقط طرح الخاتم من الخنصر.

١٠. إعرابها صفة منصوبة أو مجرورة

قال تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ﴾ [السجدة:

٧]. ذهب ابن عطية إلى أنّ: ((جملة في (خَلَقَهُ) تحتل أن تكون في موقع نصب صفة لـ(كُلِّ) أو في موقع خفض صفة لـ(شَيْءٍ)) (٣).

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٦/ ٢٢١. إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ٣/ ٥٢.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٤/ ٣٠١. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤/ ٣١٤. الباب في علوم الكتاب: ٧/ ٣٩٨.

(٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٤/ ٣٥٩.

وبَيَّنَ الطبري أن القراء اختلفوا في (خلقه) فبعض أهل مكة والمدينة والبصرة قرأوها بسكون اللام فتكون بدلًا، وقرأ بعض المدنيين وعامة الكوفيين (خلقه) بفتح اللام، فتكون فعلًا ماضيًا، والقراءتان صحيحتان أي: وذلك أن الله أحكم خلقه، وأحكم كل شيء خلقه، والأول أصوب (١).

ذهب بعضُ المعربين أن جملة (خلقه) تحتل احتمالًا واحدًا فقط وهو أن تكون في موقع خفض لـ(شيء)، بمعنى، أحكم كل شيء خلقه (٢). ونحنا بعضُ المعربين منحى ابن عطية بوضع احتمالين للجملة وأنَّ الفعل (خلقه) فعل ماضٍ، والجملة أما في موقع خفض لـ(شيء) بمعنى: كل شيء خلقه فقد أحسنه، أو في موقع نصب لـ(كل) (٣).

والظاهر أن ابن عطية ذكر كل الاحتمالات الواردة في جملة (خلقه) وكونها صفة لـ(كل) أو (شيء)، والراجح أنها في موقع خفض؛ لأنَّ معنى الآية يدلُّ على أن الله أحسن كل شيء وأتقنه.

(١) ينظر: جامع البيان: ٢٠ / ١٧٠-١٧١.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣ / ٢٠٠. والجامع لأحكام القرآن: ١٤ / ٩٠. والتحرير والتنوير: ٢١ / ٢١٥. وإعراب القرآن للدعاس: ٣ / ٣٥. والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٩ / ١٨٨.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ١٠٤٨. والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥ / ٢٢٧. والبحر المحيط: ٨ / ٤٣٢. والجدول في إعراب القرآن: ٢١ / ١٠٦. وإعراب القرآن وبيانه: ٧ / ٥٧٣.

١١. إعرابها حالاً أو خبراً أو صفة

قال تعالى: ﴿ * لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴾ [آل عمران: ١١٣]، بين ابن عطية أن جملة (وهم يسجدون) السجود هنا عبارة عن الصلاة، سمّاها بجزء شريف منها كما تسمى في كثير من المواضع ركوعاً، فهي على هذا جملة في موقع الحال، كأنه قال: يتلون آيات الله آناء الليل مصلين، وذهب الطبري وغيره إلى أنها جملة مقطوعة من الكلام الأول، أخبر عنهم أنهم أيضاً أهل سجود. وقال ابن عطية: ((ويحسن هذا من جهة أن التلاوة آناء الليل قد يعتقد السامع أن ذلك في غير الصلاة، وأيضاً فالقيام في قراءة العلم يخرج من الآية على التأويل الأول، ويثبت فيها على هذا الثاني فـ (هم يسجدون) جملة نعت عدد بواو العطف، كما تقول: جاءني زيد الكريم والعاقل))^(١).

ذهب مكي إلى أن جملة (وهم يسجدون) في موقع رفع نعت (لأمة) ويحتمل أن تكون في موقع نصب على الحال في (قائمة) أو من (أمة) إذا رفعتها بسواء، وقد تكون حالاً مقدرة لأنّ التلاوة لا تكون في الركوع ولا في السجود، والأحسن أن تكون جملة لا محل لها من الأعراب، لأنّ النكرة إذا قويت بالنعت كانت اقرب من المعرفة فحسن الحال منها^(٢).

اتفق بعض أهل العربية على أن معنى السجود في هذا الموقع، اسم للصلاة لا للسجود؛ لأنّ التلاوة لا تكون في السجود ولا الركوع، فيكون المعنى: يتلون آيات الله آناء الليل وهم يصلون^(٣)، فعلى هذا المعنى تكون الجملة في موقع الحال لكن يختلف المعربون في صاحب الحال قيل من المضمّر في (يتلون)، أو المستكن في (قائمة)^(٤).

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٤٩٣/١.

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: ١٧٠-١٧١.

(٣) ينظر: جامع البيان ط دار التربية والتراث: ١٢٩/٧. ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤٥٩/١.

(٤) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ١١٢/٢. والجدول في إعراب القرآن: ٢٨١/٤. والتحرير والتنوير: ٥٨/٤. وعراب القرآن للدعاس: ١٥٦/١. وإعراب القرآن الكريم، ط دار الصحابة: ٣٠٤/١. والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١٣٦/١.

وذهب العكبري وبعض المعربين إلى أنها تحتل وجهين من الإعراب أما في موقع الحال واختلفوا كونها حال من الضمير في أمة، أو من فاعل يتلون، أو في قائمة قاله أبو البقاء، والسجود أريد به السجود في الصلاة، ويحتمل أن تكون استئنافية لا محل لها من الأعراب، ويحتمل أن تكون جملة في موقع الصفة معطوفة على (يتلون)، بمعنى: وصفهم بالتلاوة للقرآن وبالسجود^(١)، وأما قول أبي البقاء في حال من الضمير في أمة فيه ضعف؛ للاستئناف المذكور^(٢).

وعلى ما تقدم يمكن تلخيص هذه المسألة في هذه الجملة تلخصاً في قولين: أحدهما: أنها لا موقع لها من الإعراب، بأن تكون مستأنفة. والقول الآخر: أن يكون لها موقع من الإعراب ويكون رفعاً بأن يكون في موقع الصفة، أو بأن يكون نصباً بأن يكون في موقع الحال، أما من الضمير في يتلون، أو من الضمير في قائمة، أو من أمة، وقد ضُفَّ أن تكون من الضمير في قائمة للاستئناف المذكور، والسجود عبارة عن الصلاة، سماها بجزء شريف منها كما تسمى في كثير من المواضع ركوعاً، وهو الراجح عندي، وذكر ابن عطية رأياً لم يذكره غيره إلا القليل وهو أن تكون الجملة منقطعة عما يسبقها فتكون في محل رفع خبر، وأياً ما كان إعراب الجملة حالاً أو صفةً أو نعتاً أو مستأنفةً، فهي احتمالات واردة يسمح بها التركيب النحوي، ويكشف حب المعربين في ذكر ما يسمح به التركيب النحوي من احتمالات إعرابية في الجملة الواحدة.

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٢٨٦. والبحر المحيط: ٣/ ٣١٠-٣١١. والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٣٥٧. واللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٤٧٩.

(٢) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣/ ٣٥٧. واللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٤٧٩.

وكذلك قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هود: ١٠٥]. قال ابن عطية: ((لا تَكَلِّمُ نَفْسٌ) يصح أن تكون جملة في موقع الحال من الضمير الذي في (يأتي)، ويصح أن تكون: (لا تكلم نفس) صفة لقوله: (يوم يأتي)، والخبر قوله: فمنهم، ويحتمل أن يكون قوله: {لا تكلم نفس}، خبراً عن قوله: (يوم يأتي)) (١).

واختلف المعربون في إعراب جملة (لا تكلم..) إذ ذكر بعضهم أن لها احتمالين: أحدهما: أن يكون حالاً من الذكر الذي في {يأت}، ونقدر فيه ضميراً يرجع إلى ذي الحال، وتقديره: يوم يأتي ذلك اليوم غير متكلم فيه نفس، ومن قدر ذلك كان الأجدر بأن يحذف الياء من {يأت}؛ لأنه كلام مستقل.

والآخر: أن يكون قوله: {لا تكلم نفس} صفة اليوم المضاف إلى {يأت}؛ لأن اليوم في (يوم يأتي) مضاف إلى الفعل، والفعل نكرة، فإذا كان كذلك لم يمتنع أن يوصف به اليوم، كما يوصف النكرة بالجملة من الفعل والفاعل، والمعنى: لا تكلم فيه نفس، فحذف فيه أو حذف الحرف وأوصل الفعل إلى المفعول به، ثم حذف الضمير من الفعل الذي هو صفته، كما يحذف من الصلة، ومثل ذلك قولهم: الناس رجالان رجل أكرمت ورجل أهنت (٢).

وبعضهم جعل لها موقعاً من الإعراب هو أن تكون صفة ليوم في محل نصب، (٣)، ونقل الشيخ أبو حيان أن الحوفي أجاز أن تكون (لا تكلم) حالاً من ضمير اليوم المتقدم، أو نعتاً؛ لأنه نكرة، بمعنى: لا تكلم نفس فيه يوم يأتي إلا بإذنه، وإن قول ابن عطية: لا تكلم نفس، هو جملة في موقع الحال من الضمير الذي في يأتي، والعائد

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٣/ ٢٠٧.

(٢) ينظر: التفسير البسيط: ١١/ ٥٥١-٥٥٢.

(٣) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣/ ٥٢٠.

محذوف تقديره لا تكلم نفس ألا بإذنه أو يكون قوله صفة لقوله: {يوم يأتي} ويريد به الحين من الوقت لا النهار، ويصح كونه خبراً، إنما هو منقول من كلام الحوفي (١).

وقال بعضهم: وجملة (لا تكلم..) في محل نصب حال من فاعل يأتي، ولعائد في الجملة محذوف، بتقدير: لا تكلم نفس فيه (٢)، وقيل هي جملة استئنافية ابتدائية، قدّم الظرف على فعلها للغرض المتقدم، بمعنى: لا تكلم نفس حين يحل اليوم المشهود (٣)، وجمع بعضهم بين الاحتمالين بقولهم: وجملة (لا تكلم) في محل نصب حال من فاعل يأتي والعائد محذوف، أو هي مستأنفة لا محل لها من الإعراب (٤).

وعلى ما تقدم فإن ابن عطية ذكر ثلاثة احتمالات كونها حال أو صفة وانفرد برأي كونها خبراً فلم يتطرق أحدٌ غيره إلى هذا، وذكر أبو حيان أن ما ذكره ابن عطية هو منقول من الحوفي، ويوجد احتمال آخر لم يذكره ابن عطية وهو أن الجملة استئنافية لا محل لها، أما قوله إنها حال فهذا بعيد لأن لا تصح جواباً لـ (كيف) وكذلك أن الفعل بعدها نكرة وما بعد المعارف أحوال وما بعد النكرة صفة لذلك الراجح عندي هو أن تكون صفة.

(١) ينظر: البحر المحيط: ٦/ ٢١٠. والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦/ ٣٨٧-٣٨٨. واللباب في علوم الكتاب: ١٠/ ٥٦٤.

(٢) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ١٢/ ٣٥٣. والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٤٨٥.

(٣) ينظر: التحرير والتنوير: ١٢/ ١٦٤. وتفسير حقائق الروح والريحان في رواي علوم القرآن: ١٣/ ٢٤١.

(٤) ينظر: إعراب القرآن الكريم ط: دار الصحابة: ٢/ ١٠٤٢.

١٢. إعرابها حالاً أو نعتاً منصوباً أو نعتاً مرفوعاً

قال تعالى: ﴿يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ﴾ [سورة البقرة: ١٦٥]. جعل ابن عطية لجملة (يحبونهم) احتمالات عدة وهي: ((يحتمل أن تكون في موقع نصب نعت (للأنداد)، أو على الحال من المضممر في (يتخذ)، ويحتمل أن تكون في موقع رفع نعت لـ(من) وهذا على أن تكون من نكرة))^(١).

فابن عطية نحا منحى من سبقه في احتمالية هذه الجملة إذ ذهبوا إلى أنها جملة في موقع الحال من المضممر (يتخذ)، وإن شئت جعلته في موقع نصب (للأنداد)، ويحتمل أن تكون في موقع رفع لـ(من) على أن تجعل من نكرة^(٢)، وكثرت هذه الاحتمالات في هذه الجملة؛ لأن فيها ضميرين أحدهما يعود على (للأنداد)، وهو الهاء والميم، والآخر على (من)، وهو المنوي في الفعل، ومن هو الضمير في (يتخذ)^(٣).

وذهب بعض المعربين إلى ذكر احتمالين للجملة، هي في موقع نصب صفة للأنداد، أو في موقع رفع لمن إذا جعلتها نكرة^(٤).

وأضاف الآلوسي: احتمالاً على الاحتمالات السابقة بعد ذكرها وهو أن تكون جملة (يحبونهم) جملة مستأنفة^(٥).

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٢٣٤ / ١.
(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٨٨ / ١. ومشكل إعراب القرآن لمكي: ١١٥ / ١. والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٢٤ / ١. والبحر المحيط: ٨٥ / ٢. والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢٠٩ / ٢. واللباب في علوم الكتاب: ١٣٥ / ٣. وإعراب القرآن وبيانه: ٢٣٠ / ١.
(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: ١١٥ / ١. والتبيان في إعراب القرآن: ١٣٤ / ١. والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٤٢٤ / ١. والبحر المحيط: ٨٥ / ٢.
(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٣٤ / ١. وإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: ١٨٥ / ١.
(٥) ينظر: روح المعاني: ٤٣٢ / ١.

واكتفى بقية المعربين بذكر وجهٍ واحدٍ فقط وهو أن تكون صفة لأنداد في محل نصب (١). وعلى ما تقدم في مسألة يحبونهم فإن ابن عطية ذكر الاحتمالات الأقرب للمعنى، ولم يتطرق إلى كونها جملة مستأنفة، والراجح أن تكون جملة يحبونهم صفة، وقد بين بعض المعربين السبب وراء تعدد إعرابها في كونها في محل نصب لأنداد أو في محل رفع لمن بعد جعل من نكرة، والراجح كونها في محل نصب صفة لأنداد لكثرة القائلين في هذا الاحتمال، هذا الرأي لا يحتاج إلى تأويل أو تعويض كما في جعلها صفة لـ(من) وذلك بعد تنكير (من).

١٣. إعرابها حالاً أو صفةً مجرورة أو خبراً

قال تعالى: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوْسِي﴾ [لقمان: ١٠]. جعل ابن عطية جملة (ترونها) مرتبطة بالضمير (الهاء) إذا عاد على السماوات ويكون المعنى: أن السماء بغير عمد وأنها تُرى كذلك، وهذا قول الحسن، وجملة (ترونها) على هذا القول في موقع نصب على الحال، ويحتمل أن يعود الضمير على (العمد) فتكون (ترونها) صفة للعمد في موقع خفض، ويكون المعنى: أن السماء لها عمد لكن غير مرئية قاله مجاهد ونحنا إليه ابن عباس، ويجوز أن تكون ترونها في موقع رفع على القطع (٢). اختلف المعربون قبل ابن عطية في إعراب جملة ترونها فبعضهم ذكر احتمالاً واحداً فقط وهي أن تكون نعتاً من العمد، في موقع خفض، أي: بغير عمد مرئية (٣).

(١) ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ٣٢٩ / ٢. وإعراب القرآن للدعاس: ٦٩ / ١. والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٢٠٩ / ١. والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٥٩ / ١.
(٢) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٣٤٧ / ٤.
(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٣٦ / ٣. والجدول في إعراب القرآن: ٧٤ / ٢١. وإعراب القرآن للدعاس: ٢٦ / ٣. وإعراب القرآن الكريم: ١٨٠٠ / ٣. والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ٩٤٥ / ٣.

وذهب النحاس إلى أنها جملة نعت في خفض لعمد: أي غير مرئية، ويحتمل أن تكون في موقع نصب على الحال، والأولى أن تكون مستأنفة نقله النحاس عن أبي جعفر^(١).

وعلى ما يبدو أن ابن عطية نحا منحى مكي بقوله: ((ترونها في موقع خفض على النعت (لعمد) فيمكن أن، يكون ثم عمد ولكن لا ترى، ويجوز أن يكون في موقع نصب على الحال من السموات، ولا عمد ثم البتة، ويجوز أن يكون في موقع رفع على القطع))^(٢).

واكتفى السمين الحلبي بجمع ما ذهب إليه المعربون وهو أن جملة ترونها فيها وجهان: الأول جملة في موقع جر لـ (عمد) وهو أقرب إلى المذكور، وتعني أن العمد موجوده لكنها لا ترى، أو غير موجودة البتة، والثاني أن يعود الضمير على السماوات فيكون فيها وجهان، أما استئنافية، لا محل لها، أو هي حال منصوب من السماء، وهي حال مقدرة؛ لأنها حين رَفَعَهَا لم تكن مَخْلُوقِينَ، والتقدير: رَفَعَهَا مَرْنِيَّةً لكم، وزعم بعضهم أن جملة (تَرَوْنَهَا) خبرٌ لفظاً، ومعناه الأمر، أي: رَوْهَا وانظروا إليها لتعدّوا بها، وهذا بعيدٌ، ويتعيّن على هذا أن تكون مستأنفة؛ لأنَّ الطلبَ لا يقع صفةً ولا حالاً^(٣).

على حين قال ابن عاشور: ((وجملة ترونها في موقع الحال من السماوات، أي: لا شبهة في كونها بغير عمد))^(٤).

وعلى ما تقدم فإنَّ الاحتمالات الواردة في مسألة جملة (ترونها) جاءت من الضمير وعودته، لولا وجوده لما كانت الجملة تعرب في صفة في موقع رفع أو حال أو صفة منصوبة أو خبر أو استئنافية، وأنَّ ابن عطية اقتصره على بعض الاحتمالات الإعرابية، ورجَّح أن تكون الهاء عائدة على السماوات في موقع نصب حال، بمعنى: أن السماء بغير عمد وأنها ترى كذلك، بقوله: (والمعنى الأول أصح واتفق الجمهور عليه))

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ١٩٣. والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: ٣/ ٤٩٢. والإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: ٩/ ١٥٠.

(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي: ٢/ ٥٦٤. والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥/ ٢١٠.

(٣) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٧/ ١٠-١١.

(٤) التحرير والتنوير: ١٣/ ٨٠.

الخاتمة

- ١- اعتمد ابن عطية على ذكر أغلب آراء المفسرين والمعرّبين قبله حتى الضعيف منها.
- ٢- لم يكن ابن عطية ناقلًا في إعراب الجُمْل فحسب بل كان يناقش الآراء وينتقدها إذا لم يكن موافقًا عليها، ويثبت مالها من ضعف وشذوذ، ويضيف رأيه لما فيه من قوة وصحة، فكانت له شخصيه واضحة في ما ينقل أو يعلق.
- ٣- بدا لي في ضوء الوقوف على البيانات التفسيرية لابن عطية إن التفكير النحوي كان حاضرًا لديه فهو يرى أن القرآن الكريم منظومة بيانية متكاملة، فإن التشابك المعرفي والتداخل للعلوم والمعارف كان حاضرًا في مدونته فقد توصل بمجموعة من العلوم والمعارف لخدمة التفسير وهذا ما صرح به في مقدمة تفسيره.
- ٤- كان بصريُّ المذهب، وفي كثير من الأحيان يفضل سيبويه على غيره من النحاة، وفي بعض الأحيان يخطئ بين المذهبين.
- ٥- أهم ما تميز به ابن عطية الإنصاف، فلم يتعصب لمذهبه، من الناحية الدينية، وكذلك من الناحية النحوية بالرغم من أنه كان يسير على خطى المذهب البصري، إلا أنه كان يخالفهم في عدد من المواضع الإعرابية للجُمْل ويرد عليهم.
- ٦- ظهر لي في ظل الوقوف على بيانات ابن عطية النحوية إنه قد ذكر وجوهاً من إعراب الجُمْل قد وهم في توجيهها إعرابياً، وهذا ما وقفت عليه في

موضعين أشرنا إليهما في متن الرسالة، وهذا الأمر لا يعد قدحاً في العقلية التفكيرية لابن عطية الأندلسي.

٧- كان كثير الاهتمام بالإعراب لفهم المعنى حتى عدّ كتابه حجةً في هذا الميدان، إذ يرى أنّ فهم المعنى قائم على فهم الإعراب، وتميز بكثرة الشواهد القرآنية و الشعرية ليثبت إعراب جملة ما في بيت أو بيتين لهما الحكم النحوي للآية نفسها، على عكس الحديث الشريف.

٨- أولى ابن عطية الاهتمام بالصناعة النحوية، ولكن في بعض المواقع قدّم المعنى على الصناعة لذلك نراه يقول في إعراب بعض الجمل وهذا أسلم من جهة المعنى.

٩- اهتم ابن عطية بالقراءات القرآنية لما لها من أثر في إعراب الجمل، وردّ بعض القراءات وضعفها، وقال عن بعضها شاذة، على الرغم من أنّ من قرأ بها من القراء كان مشهوراً.

١٠- في بعض الأحيان جعل ابن عطية الجملة الطلبية تقع خبراً، وهو قليل في كلام العرب، حتى إن السمين الحلبي ذكر منع إقامة الجملة الطلبية خبراً متفق عليه على حين هو محل نزاع، بالرغم من ذلك نحا ابن عطية هذا المنحى الذي هو صحيح من ناحية المعنى، لذلك قلنا سابقاً أنه يرجح المعنى على الصناعة النحوية.

١١- في الكثير من المواضع لم يبين ابن عطية في موضع العطف على ماذا عطف، وجعلها مبهمة على القارئ واكتفى بذكر (جملة معطوفة على جمل).

- ١٢- ومن أساليبه في بعض الأحيان لم يقطع الاحتمال الإعرابي لجملة معينة، بل يحكم إلى اختيار احتمالين أو أكثر.
- ١٣- في بعض الأحيان يذكر احتمالاً إعرابياً ضعيفاً، لم يأت به إلا القليل من المعربين، ويجعلها مع الاحتمال الأكثر شهرة.
- ١٤- يختلف المعربون في الاحتمالات الإعرابية للجملة بحسب معنى الفعل، فإذا كان يحتمل أكثر من معنى، فتجدهم يذكرون لكل معنى احتمالاً إعرابياً، وكذلك فعل ابن عطية إلى ذكر احتمال إعرابي للجملة: حسب معنى الفعل قبل الجملة، وقد بينا ذلك في أكثر من موضع في متن الرسالة.
- ١٥- يذكر ابن عطية في بعض الأحيان احتمالين من عدة احتمالات مختلفة قد يكون بعضها قال بها عدد من المعربين، لكنه لا يذكره.
- ١٦- قد يذكر المعربون قبل ابن عطية وبعده احتمالاً إعرابياً للجملة وهو لا يذكر ذلك الوجه على الرغم من أنه مشهور، قد يكون ذلك سهواً منه.
- ١٧- بينت الدراسة اختلاف الموقع الإعرابي للجملة في كثير من المواضع، وخاصة في تقدير المحذوفات، فيمكن بحسب التقدير تكون جملة في موضع الخبر أو الحال، وكذلك ممكن تكون الجملة فعلياً مرة وأن تكون اسمية مرة أخرى، وهذا مثبت في متن الرسالة

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم

- (١) آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني / علي بن محمد العمران، وفق المنهج المعتمد: من الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد (رحمه الله تعالى)، د: م.، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط: ١، ١٤٣٤ هـ.
- (٢) إحياء النحو/ إبراهيم مصطفى، القاهرة - مصر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، د: ط.، ٢٠١٢/٨/٢٦.
- (٣) آراء القرطبي والمازري الاعتقادية من خلال شرحيهما لصحيح مسلم (دراسة وترجيح) / د. عبد الله بن محمد بن رميان الرميان، أصل الكتاب: رسالة دكتوراه - جامعة أم القرى بمكة المكرمة، قسم العقيدة، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، ١٤٢٧ هـ.
- (٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب / أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (٧٤٥ هـ)، ت: رجب عثمان محمد / مراجعة: رمضان عبد التواب. - القاهرة: الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- (٥) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك / برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (٧٦٧ هـ)، ت: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي. - الرياض: أضواء السلف، ط: ١، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- (٦) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم / أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (٩٨٢ هـ). - دار إحياء التراث العربي: - بيروت، د: ط، د: ت.
- (٧) أساليب بلاغية، الفصاحة - البلاغة - المعاني / أحمد مطلوب أحمد الناصري الصيادي الرفاعي، الكويت: وكالة المطبوعات، ط: ١، ١٩٨٠ م.
- (٨) الأشباه والنظائر / تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (٧٧١ هـ)، د: م، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

- ٩) الأصول في النحو / أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (٣١٦هـ)، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، د: ط، د: ت.
- ١٠) إعراب القرآن / أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (٣٣٨هـ)، ت: عبد المنعم خليل إبراهيم. - بيروت: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤٢١ هـ.
- ١١) إعراب القرآن الكريم / أحمد عبيد الدعاس، أحمد محمد حميدان، إسماعيل محمود القاسم، دمشق: دار المنير ودار الفارابي، ط: ١، ١٤٢٥ هـ.
- ١٢) إعراب القرآن الكريم / عبد الله علوان، خالد الخولي، محمد إبراهيم، صبري عبد العظيم، جاد العزب، السيد فرج. / قدم له: أ. د/ عبده الراجحي، أ. د محمود سليمان ياقوت، راجعه وقدم له: أ. د فتحي الدابولي، الأستاذ الشيخ إبراهيم البناء، الأستاذ/ محمد محمد العبد. - طنطا: دار الصحابة للتراث، د: ط، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- ١٣) إعراب القرآن المنسوب للزجاج / علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهاني الباقولي (٥٤٣هـ) / ت: إبراهيم الإبياري، بيروت - القاهرة: دار الكتاب المصري - القاهرة ودار الكتب اللبنانية، ط: ٤ - ١٤٢٠ هـ.
- ١٤) إعراب القرآن وبيانه / محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (١٤٠٣ هـ)، دار الإرشاد للشئون الجامعية - حمص - سورية، (دار الإمامة - دمشق - بيروت)، (دار ابن كثير - دمشق - بيروت)، ط: ٤، ١٤١٥ هـ.
- ١٥) الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل / بهجت عبد الواحد صالح، عمان - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: ٢، ١٤١٨ هـ.
- ١٦) الإعراب عن قواعد الإعراب / ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، ت: د. علي فودة نيل، عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرياض، ط: ١، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١.
- ١٧) الأفعال الناسخة / حمدي فراج محمد فراج المصري (حمدي كوكب) - د. م: مطبوع على نفقة الكاتب، ١٩٩٨ م.

- (١٨) الاقتراح في أصول النحو/ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، ت: د. محمود فجال، دمشق: دار القلم، ط: ١، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م.
- (١٩) ألفية ابن مالك / محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (٦٧٢هـ). - د: م، دار التعاون، د: ط، د: ت.
- (٢٠) أمالي ابن الحاجب / عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (٦٤٦هـ)، ت: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجبل - بيروت، د: ط، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- (٢١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين / عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (٥٧٧هـ)، د: م، المكتبة العصرية، ط: ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م.
- (٢٢) أنوار التنزيل وأسرار التأويل / ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البضاوي (٦٨٥هـ)، ت: محمد عبد الرحمن المرعشلي. - بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط: ١، ١٤١٨ هـ.
- (٢٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك / عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (٧٦١هـ) / ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د: ط، د: ت.
- (٢٤) الإيضاح العضدي / أبو علي الفارسي (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ)، ت: د. حسن شاذلي فرهود. - د: م، ط: ١، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- (٢٥) بحر العلوم / أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (٣٧٣هـ). - د: م، د: ط، د: ت.
- (٢٦) البحر المحيط في التفسير / أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (٧٤٥هـ) ت: صدقي محمد جميل. - بيروت: الناشر: دار الفكر، د: ط، ١٤٢٠ هـ.

- (٢٧) البحر المديد في تفسير القرآن المجيد / أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسني الأنجري الفاسي الصوفي (١٢٢٤هـ)، ت: أحمد عبد الله القرشي رسلان، القاهرة: الدكتور حسن عباس زكي، د: ط، ١٤١٩ هـ.
- (٢٨) البديع في علم العربية / مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (٦٠٦ هـ) / ت: د. فتحي أحمد علي الدين. -، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى، د: ط، ١٤٢٠ هـ.
- (٢٩) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) / ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا، د: ط، د: ت.
- (٣٠) بناء الجملة العربية / د. محمد حماسة عبد اللطيف، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، د: ط، ٢٠٠٣ م.
- (٣١) تاج العروس من جواهر القاموس / محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ). مجموعة من المحققين، دار الهداية، د: ط، د: ت.
- (٣٢) التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (٦١٦هـ) / ت: علي محمد البجاوي. - د. عيسى البابي الحلبي وشركاه، د: ط.
- (٣٣) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين/ أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (٦١٦هـ) / ت: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط: ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م.
- (٣٤) التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) / محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (١٣٩٣هـ)، تونس: الدار التونسية للنشر، د: ط، ١٩٨٤ هـ.
- (٣٥) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل / أبو حيان الأندلسي / المحرر ت: د. حسن هنداي. - دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا - الرياض، ط: ١، ١٤١٨ - ١٤٣٤ هـ / ١٩٩٧ - ٢٠١٣ م

(٣٦) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجباني، أبو عبد الله، جمال الدين (٦٧٢هـ)، ت: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، د: ط، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

(٣٧) التسهيل لعلوم التنزيل / أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (٧٤١هـ)، ت: د. عبد الله الخالدي. - بيروت: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط: ١ - ١٤١٦ هـ.

(٣٨) التطبيق النحوي/ د. عبده الراجحي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط: ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
(٣٩) تفسير الإيجي جامع البيان في تفسير القرآن / محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الحسني الحسيني الإيجي الشافعي (٩٠٥هـ). - بيروت: دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

(٤٠) التفسير البسيط / أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (٤٦٨هـ)، ت: أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ط: ١، ١٤٣٠ هـ.

(٤١) تفسير الراغب الأصفهاني / أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ)، ت: د. محمد عبد العزيز بسيوني، كلية الآداب - جامعة طنطا، ط: ١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

(٤٢) تفسير القرآن/ أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (٤٨٩هـ)، ت: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، السعودية- الرياض: دار الوطن، ط: ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

(٤٣) التفسير القرآني للقرآن / عبد الكريم يونس الخطيب (١٣٩٠ هـ). - القاهرة: دار الفكر العربي، د: ط، د: ت.

- (٤٤) تفسير الكتاب العزيز وإعرابه / عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي (٦٨٨هـ)، ت: علي بن سلطان الحكمي. - المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، الأعداد ٨٥ - ١٠٠ السنوات ٢٢ - ٢٥ المحرم ١٤١٠ هـ - ذو الحجة ١٤١٣ هـ.
- (٤٥) التفسير المظهري / محمد ثناء الله المظهري، ت: غلام نبي التونسي. - باكستان - مكتبة الرشدية، د: ط ١٤١٢ هـ.
- (٤٦) التفسير المنير في العقيدة والشرعية والمنهج / د. وهبة بن مصطفى الزحيلي. - دار الفكر المعاصر - دمشق، ط: ٢، ١٤١٨ هـ.
- (٤٧) تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) / أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (٧١٠هـ) / ت: يوسف علي بديوي. - بيروت: دار الكلم الطيب، ط: ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- (٤٨) تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن / الشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي، ت: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي. - بيروت - لبنان: دار طوق النجاة، ط: ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- (٤٩) تفسير سورة الإخلاص / زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (٧٣٦ - ٧٩٥ هـ) ت: أبي مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني. - د: م، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، د: ط، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- (٥٠) التفسير والمفسرون / الدكتور محمد السيد حسين الذهبي (ت ١٣٩٨هـ)، مكتبة وهبة، القاهرة، د: ط، د: ت.
- (٥١) تهذيب اللغة / محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (٣٧٠هـ) / ت: محمد عوض مرعب. - دار إحياء التراث العربي - بيروت: ط: ١، ٢٠٠١ م.
- (٥٢) التوابع في الجملة العربية / د. محمد حماسة عبد اللطيف. - القاهرة: مكتبة الزهراء، د: ط، ١٩٩١.

- ٥٣) توجيه اللمع / أحمد بن الحسين بن الخباز، ت: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر. - جمهورية مصر العربية: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط: ٢، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- ٥٤) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك / أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (٧٤٩هـ)، ت: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط: ١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م.
- ٥٥) جامع البيان عن تأويل آي القرآن / أبو جعفر، محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ - ٣١٠هـ)، دار التربية والتراث - مكة المكرمة، د: ط.
- ٥٦) جامع الدروس العربية / مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (١٣٦٤هـ). - بيروت: المكتبة العصرية، صيدا، د: ط، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- ٥٧) الجامع لأحكام القرآن / أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي / ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، القاهرة: دار الكتب المصرية، ط: ٢، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- ٥٨) الجدول في إعراب القرآن / محمود بن عبد الرحيم صافي (١٣٧٦هـ). دار الرشيد - دمشق، مؤسسة الإيمان - بيروت، ط: ٤، ١٤١٨ هـ.
- ٥٩) الجمل المحتملة للاسمية والفعليّة / د. محمد رزق شعير. - المنصورة: مكتبة جزيرة الورد، د: ط، د: ت.
- ٦٠) الجملة الاسمية عند ابن هشام الأنصاري / د. أميرة علي توفيق. - د: م: مطبعة البرلمان، د: ط، ١٩٣١ هـ - ١٩٧١ م.
- ٦١) الجملة الاسمية / علي أبو المكارم. - القاهرة: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط: ١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- ٦٢) الجملة العربية تأليفها وأقسامها / فاضل صالح السامرائي، عمان - الأردن: دار الفكر، ط: ٢، ٢٠٠٧ م - ١٤٢٧ هـ.

- ٦٣) الجملة الوصفية في النحو العربي / ليث اسعد عبد الحميد، عمان- الأردن: دار الضياء للنشر والتوزيع، ط: ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٦٤) جمهرة اللغة / أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (٣٢١هـ)، ت: رمزي منير بعلبكي، بيروت: دار العلم للملايين، ط: ١، ١٩٨٧م.
- ٦٥) الجواهر الحسان في تفسير القرآن / أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (٨٧٥هـ)، ت: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود. - دار إحياء التراث العربي: بيروت، د: ط، ١٤١٨هـ.
- ٦٦) حَاشِيَةُ الشَّهَابِ عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ / شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت ١٠٦٩هـ). - بيروت: دار صادر، د: ط، د: ت.
- ٦٧) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك / أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (١٢٠٦هـ). دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط: ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ٦٨) الخصائص / أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ). د: م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د: ط، د: ت.
- ٦٩) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون / أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦هـ) ت: الدكتور أحمد محمد الخراط. - دار القلم - دمشق، د: ط، د: ت.
- ٧٠) دراسات لأسلوب القرآن الكريم / محمد عبد الخالق عضيمة (١٤٠٤هـ)، صدره: محمود محمد شاكر. دار الحديث - القاهرة، د: ط، د: ت.
- ٧١) دراسات نقدية في النحو العربي / عبد الرحمن محمد أيوب. - القاهرة: مؤسسة الصباح، د: ط، ١٩٥٧م.
- ٧٢) دَرَجُ الدُّرَرِ فِي تَفْسِيرِ الْآيِ وَالسُّورِ / أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (٤٧١هـ)، ت: طلعت صلاح الفرحان و محمد أديب شكور أمير، عمان- الأردن: دار الفكر، ط: ١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

- ٧٣) دولة الإسلام في الأندلس/ محمد عبد الله عنان المؤرخ المصري (ت ١٤٠٦هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة ط: ٤، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م
- ٧٤) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب/ إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (ت ٧٩٩هـ)، ت: الدكتور محمد الأحمد أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، د: ط
- ٧٥) ديوان ابن مقبل/ ت: د. عزة حسن، دار الشرق العربيين بيروت- لبنان، د: ط، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٧٦) ديوان أبي الأسود الدؤلي/ صنعه أبي سعيد الحسن السكري (ت ٢٩٠هـ)، ت: الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت - لبنان ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٧٧) ديوان جرير، جرير بن عطية الحطفي/ دار بيروت للطباعة والنشر، لبنان- بيروت، د: ط، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٧٨) ديوان رؤبة ابن العجاج/ رتبته واعتنى به وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للنشر - الكويت، د: ط. د: ت.
- ٧٩) ديوان قيس بن ذريح/ شرحه عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط: ٢، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ٨٠) الرد على النحاة / أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مضاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس (٥٩٢هـ)، ت: الدكتور محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، ط: ١، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- ٨١) رسالة الحدود / علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (٣٨٤هـ)، ت: إبراهيم السامرائي. - عمان: دار الفكر، د: ط، د: ت.
- ٨٢) رسالة منازل الحروف / علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (٣٨٤هـ) / ت: إبراهيم السامرائي، دار الفكر - عمان، د: ط.

- (٨٣) روح البيان / إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي، المولى أبو الفداء (١١٢٧هـ). - بيروت: دار الفكر، د: ط. د: ت.
- (٨٤) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني / شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (١٢٧٠هـ)، ت: علي عبد الباري عطية. - بيروت: دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٥ هـ.
- (٨٥) زاد المسير في علم التفسير / جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (٥٩٧هـ) ت: عبد الرزاق المهدي، بيروت: دار الكتاب العربي، ط: ١، ١٤٢٢ هـ.
- (٨٦) السبعة في القراءات / أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤هـ)، ت: شوقي ضيف، ن: دار المعارف - مصر، ط: ٢، ١٤٠٠ هـ.
- (٨٧) سير أعلام النبلاء / شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، ت: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط: ٣، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- (٨٨) شرح ابن النازم على ألفية ابن مالك / بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- (٨٩) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك / ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (٧٦٩هـ) / ت: محمد محيي الدين عبد الحميد: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط: ٢٠، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- (٩٠) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك / علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (٩٠٠هـ). - بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- (٩١) شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك / العلامة شمس الدين محمد الفارضي الحنبلي (ت ٩٨١ هـ)، ت: أبو الكميث، محمد مصطفى الخطيب، بيروت: دار الكتب العلمية، لبنان، ط: ١، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م.
- (٩٢) شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد) / محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (٧٧٨ هـ) / ت: أ. د. علي

محمد فاخر وآخرون. - القاهرة - جمهورية مصر العربية: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط: ١، ١٤٢٨ هـ.

٩٣) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو / خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (٩٠٥ هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط: ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٩٤) شرح الرضي على الكافية، رضى الدين الاسترابادي، مطبعة الشركة الصحافية العثمانية، د: ط، ١٩٦٨ م.

٩٥) شرح اللحة البدرية / ابن هشام، ت: هادي نهر. - عمان الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، د: ط. د: ت

٩٦) شرح المفصل للزمخشري / يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلية، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (٦٤ هـ) / قدمه له: الدكتور إميل بديع يعقوب. - بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٩٧) شرح المقدمة المحسبة / طاهر بن أحمد بن بابشاذ (٤٦٩ هـ)، ت: خالد عبد الكريم. - الكويت: المطبعة العصرية، ط: ١، ١٩٧٧ م.

٩٨) شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي الأندلسي المالكي (٦٧٢ هـ) / أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (٨٠٧ هـ) ت: عبد الحميد هنداوي. - بيروت - لبنان: المكتبة العصرية، د: ط، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.

٩٩) شرح تسهيل الفوائد / محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (٦٧٢ هـ)، ت: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: ١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

١٠٠) شرح حسن الكفراوي على متن الأجرومية / حسن بن علي (١٧٨٧). القاهرة: المطبعة العامرة، ط: ١، ١٣٢٨ هـ.

- ١٠١) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب / شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوَجرِي القاهري الشافعي (٨٨٩ هـ)، ت: نواف بن جزاء الحارثي. - المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط: ١، ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٤ م.
- ١٠٢) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب / عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (٧٦١ هـ)، ت: عبد الغني الدقر. - الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا، د: ت.
- ١٠٣) شرح قطر الندى وبل الصدى / عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (٧٦١ هـ)، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، د، ن، ط: ١١، ١٣٨٣، د: ت.
- ١٠٤) شرح كتاب سيبويه / المؤلف أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٣٦٨ هـ) ت: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي. - بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ط: ١، ٢٠٠٨ م.
- ١٠٥) شروط الحال وأحكامها وأقسامها/ ابن بري النحوي (٥٨٢ هـ) / ت: حاتم صالح الضامن.، مجمع اللغة العربية - دمشق، د: ت. د: ط.
- ١٠٦) شعر ابن ميادة/ جمعه وحققه د. حنا جميل حداد، راجعه قدري الحكيم، مطبعة مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- ١٠٧) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية /أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (٣٩٣ هـ)، ت: أحمد عبد الغفور عطار. - دار العلم للملايين - بيروت، ط: ٤، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ١٠٨) ضرائر الشعر/ علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمِي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (٦٦٩ هـ)، ت: السيد إبراهيم محمد، د: م، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط: ١، ١٩٨٠ م.
- ١٠٩) ضياء السالك إلى أوضح المسالك / محمد عبد العزيز النجار، د: م - مؤسسة الرسالة، ط: ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

- (١١٠) طبقات المفسرين العشرين/ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، ت: علي محمد عمر، ط: الأولى، ١٣٩٦، مكتبة وهبة - القاهرة.
- (١١١) طبقات النسابين/ بكر بن عبد الله أبو زيد بن محمد بن عبد الله بن بكر بن عثمان بن يحيى بن غيهب بن محمد (ت ١٤٢٩هـ)، ط: الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، دار الرشد، الرياض.
- (١١٢) علل النحو / محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (٣٨١هـ)، ت: محمود جاسم محمد الدرويش. - الرياض -السعودية: مكتبة الرشد، ط: ١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- (١١٣) غرائب التفسير وعجائب التأويل / محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرمانى، ويعرف بتاج القراء (نحو ٥٠٥هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت، د: ط، د: ت.
- (١١٤) فتح البيان في مقاصد القرآن/ أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي (١٣٠٧هـ)، عني بطبعه وقدم له وراجعته: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري. - صيدا - بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، د: ط، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- (١١٥) فتح القدير/ محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (١٢٥٠هـ)، دمشق، بيروت: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، ط: ١ - ١٤١٤ هـ.
- (١١٦) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أب القلاوي الشنقيطي) / أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكة المكرمة: مكتبة الأسدي، ط: ١، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
- (١١٧) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشف) / المؤلف شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (٧٤٣ هـ)، ت: إياد محمد الغوج. - دبي: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط: ١، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.
- (١١٨) الفصول المفيدة في الواو المزيده / صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلي بن عبد الله الدمشقي العلاني (٧٦١هـ)، ت: حسن موسى الشاعر، عمان: دار البشير، ط: ١، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- (١١٩) في التطبيق النحوي والصرفي/ د. عبده الراجحي. - إسكندرية: دار المعرفة الجامعة، د: ط، ١٩٩٢ م.

- (١٢٠) في النحو العربي نقد وتوجيه/ د. مهدي المخزومي، دار الرائج العربي - بيروت - لبنان، ط: ٢، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- (١٢١) قطر الندى وبل الصدى / عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (٧٦١ هـ). - د: م، دار العصيمي للنشر والتوزيع، ط: ١، د: ت.
- (١٢٢) القواعد التطبيقية في اللغة العربية د. نديم حسين دعور، بيروت: مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، ط: ٢. ١٩٩٨ م.
- (١٢٣) الكافية في علم النحو / ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (٦٤٦ هـ) / ت: د. صالح عبد العظيم الشاعر. - القاهرة: مكتبة الآداب، ط: ١، ٢٠١٠ م.
- (١٢٤) الكتاب / عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (١٨٠ هـ)، ت: عبد السلام محمد هارون. - القاهرة: مكتبة الخانجي، ط: ٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- (١٢٥) كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم / الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (٣٧٠ هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية د: ط، (١٣٦٠ هـ - ١٩٤١ م).
- (١٢٦) كتاب التعريفات/ علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (٨١٦ هـ)، بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- (١٢٧) كتاب العين/ أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (١٧٠ هـ)، ت: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، د: م، دار ومكتبة الهلال، د: ط، د: ت.
- (١٢٨) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد / المنتجب الهمذاني (المتوفى: ٦٤٣ هـ)، ت: محمد نظام الدين الفتيح. - المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية: دار الزمان للنشر والتوزيع، ط: ٢، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- (١٢٩) الكشف عن حقائق غوامض التنزيل / أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (٥٣٨ هـ). - بيروت: دار الكتاب العربي، ط: ٣، ١٤٠٧ هـ.

- ١٣٠) الكشف والبيان عن تفسير القرآن / أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي (٤٢٧ هـ) / ت: عدد من الباحثين (٢١) مثبت أسماؤهم بالمقدمة (ص ١٥)، جدة - المملكة العربية السعودية: دار التفسير، ط: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.
- ١٣١) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية / أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (١٠٩٤ هـ)، ت: عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت: مؤسسة الرسالة، د: ط، د: ت.
- ١٣٢) الكناش في فني النحو والصرف / أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (٧٣٢ هـ)، ت: د. رياض بن حسن الخوام. - بيروت - لبنان: الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، د: ط، ٢٠٠٠ م.
- ١٣٣) اللباب في علل البناء والإعراب / أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦ هـ)، ت: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط: ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- ١٣٤) اللباب في علوم الكتاب / أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (٧٧٥ هـ)، ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض. - بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ١٣٥) لسان العرب / محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (٧١١ هـ)، ت: لليازجي وجماعة من اللغويين. - بيروت: دار صادر، ط: ٣ - ١٤١٤ هـ.
- ١٣٦) لطائف الإشارات تفسير القشيري / عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (٤٦٥ هـ) / ت: إبراهيم البسيوني، مصر - الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: ٣.
- ١٣٧) اللحة في شرح الملح / محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (٧٢٠ هـ)، ت: إبراهيم بن سالم الصاعدي. - المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط: ١، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م.

- ١٣٨) اللمع في العربية/ أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، ت: فائز فارس. - الكويت: دار الكتب الثقافية، د: ط، د: ت.
- ١٣٩) المجتبى من مشكل إعراب القرآن / أ. د. أحمد بن محمد الخراط، أبو بلال. - المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، د: ط، ١٤٢٦ هـ.
- ١٤٠) مجمل اللغة لابن فارس / أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (٣٩٥هـ)، ت: زهير عبد المحسن سلطان. - بيروت: مؤسسة الرسالة، د: ط، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ١٤١) محاسن التأويل / محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (١٣٣٢هـ) / ت: محمد باسل عيون السود. - بيروت: دار الكتب العلمية، ط: ١ - ١٤١٨ هـ.
- ١٤٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز / أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (٥٤٢هـ) ت: عبد السلام عبد الشافي محمد. - دار الكتب العلمية: بيروت، ط: ١، ١٤٢٢ هـ.
- ١٤٣) المحكم والمحيط الأعظم / أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسى [٤٥٨هـ]، ت: عبد الحميد هنداوي. - بيروت: دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ١٤٤) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها/ محمد الأنطاكي، بيروت: دار الشرق العربي، ط: ٣، د: ت.
- ١٤٥) مختار الصحاح / زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (٦٦٦هـ)، ت: يوسف الشيخ محمد. - بيروت - صيدا: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، ط: ٥، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م.
- ١٤٦) المساعد على تسهيل الفوائد / بهاء الدين بن عقيل، ت: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)، ط: ١، (١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ).
- ١٤٧) مشكل إعراب القرآن / أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (٤٣٧هـ) / ت: د. حاتم صالح الضامن. - مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: ٢، ١٤٠٥.

- ١٤٨) معاني القرآن للأخفش / أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (٢١٥هـ)، ت: د. هدى محمود قراعة. - القاهرة: مكتبة الخانجي، ط: ١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- ١٤٩) معاني القرآن / أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (٢٠٧هـ) / ت: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي. - مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة، ط: ٢، د: ت.
- ١٥٠) معاني القرآن وإعرابه / إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (٣١١هـ) / ت: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت: عالم الكتب، ط: ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ١٥١) معاني النحو / فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن، ط: ١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، ١٤٤١ هـ.
- ١٥٢) معجم القراءات / عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، ط: ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ١٥٣) معجم اللغة العربية المعاصرة / أحمد مختار عبد الحميد عمر (١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل. - القاهرة: عالم الكتب، ط: ١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- ١٥٤) المعجم المفصل في شواهد العربية / إميل بديع يعقوب، د: م، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- ١٥٥) معجم مقاييس اللغة / أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (٣٩٥هـ)، ت: عبد السلام محمد هارون. - د: م: دار الفكر، د: ط، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- ١٥٦) المغرب في حلى المغرب / أبو الحسن علي بن موسى بن سعيد المغربي الأندلسي (ت ٦٨٥هـ)، ت: د. شوقي ضيف، ط: الثالثة، ١٩٥٥، دار المعارف - القاهرة.
- ١٥٧) مغني اللبيب عن كتب الأعراب / عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (٧٦١هـ) / د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله. - دمشق: دار الفكر، ط: ٦، ١٩٨٥.

- (١٥٨) مفاتيح الغيب التفسير الكبير / أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (٦٠٦هـ) بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط: ٣، ١٤٢٠ هـ.
- (١٥٩) المفصل في صناعة الإعراب / أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (٥٣٨هـ)، ت: د. علي بو ملحم. - بيروت: مكتبة الهلال، ط: ١، ١٩٩٣.
- (١٦٠) المفعول به وأساليبه في النحو التعليمي على ضوء ما جاء به القرآن الكريم وديوان ذي الرمة / حسن محمد حسن القرني، أشرف: محمد صفوت مرسى. - المملكة العربية السعودية: جامعة أم القرى - كلية اللغة العربية، ط: ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- (١٦١) المقتضب / محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (٢٨٥هـ). - بيروت: عالم الكتب، د: ط، د: ت.
- (١٦٢) المقدمة الجزولية في النحو / عيسى بن عبد العزيز بن يَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (٦٠٧هـ)، ت: د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د حامد أحمد نيل - د فتحي محمد أحمد جمعة، د: م، مطبعة أم القرى، د: ط، د: ت.
- (١٦٣) المقرب / علي بن مؤمن ابن عصفور (-٦٦٩هـ)، ت: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجواري، د: ن.، ط: ١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- (١٦٤) مقومات الجملة العربية / د. علي أبو المكارم. - القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ط: ١، ٢٠٠٦م.
- (١٦٥) من أسرار اللغة / د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة، ط: ٣، ١٩٦٦.
- (١٦٦) مناهج البحث في اللغة / تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، د: ط، د: ت.
- (١٦٧) مناهج المفسرين، منيع بن عبد الحليم محمود (ت ١٤٣٠هـ)، ط: ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، دار الكتاب المصري - القاهرة، دار الكتاب اللبناني - بيروت.

- ١٦٨) المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف / عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب
اليعقوب الجديع العنزي. - بيروت - لبنان: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع،
ط: ٣، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- ١٦٩) الموسوعة القرآنية / إبراهيم بن إسماعيل الأبياري (١٤١٤هـ). - د: م، مؤسسة
سجل العرب، د: ط، ١٤٠٥ هـ.
- ١٧٠) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب / خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي
الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (٩٠٥هـ) / ت: عبد الكريم مجاهد.
- بيروت: الرسالة، ط: ١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٦ م.
- ١٧١) نتائج الفكر في النحو / أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (٥٨١هـ).
- بيروت: دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.
- ١٧٢) نحو التيسير دراسة ونقد منهجي / د. أحمد عبد الستار الجوهر، مطبعة المجمع
العلمي العراقي، ط: ٢، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- ١٧٣) النحو العربي / إبراهيم إبراهيم بركات. - مصر: دار نشر الجامعات، د: ط، د: ت.
- ١٧٤) النحو الوافي / عباس حسن (١٣٩٨هـ)، د: م: دار المعارف، ط: ٢٥، د: ت.
- ١٧٥) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور / إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي
بكر البقاعي (٨٨٥هـ). - القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، د: ت، د: ط.
- ١٧٦) النهاية في غريب الحديث والأثر / مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن
محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (٦٠٦هـ)، ت: طاهر أحمد
الزاوي ومحمود محمد الطناحي، بيروت: المكتبة العلمية، د: ط، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- ١٧٧) الهداية إلى بلوغ النهاية / أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار
القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (٤٣٧هـ) ت: مجموعة رسائل جامعية
بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي،
د: ١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

- ١٧٨) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع / عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) / ت: عبد الحميد هنداوي. - مصر: المكتبة التوفيقية، د: ط، د: ت.
- ١٧٩) الوسيط في تفسير القرآن المجيد / أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (٤٦٨هـ)، ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، د: أحمد محمد صيرة، د: أحمد عبد الغني الجمل، د: عبد الرحمن عويس / قدمه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي. - بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

الرسائل الأطاريح:

- ١) الاحتمالات النحوية عند أبي جعفر النحاس في توجيه الشواهد القرآنية في ضوء نظرية الأفضلية اللغوية / بدر سند مليح السميحيين، إشراف: د. منصور الكفاوين، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ٢٠١٦. د: ط.
- ٢) أصول النحو ١/ مناهج جامعة المدينة العالمية، ماليزيا: رسالة ماجستير، د: ن، د: ت.
- ٣) الجملة الطلبية في القرآن الكريم (دراسة نحوية نظرية وتطبيقية)، أطروحة دكتوراه، محمد بن عبدالله بن صويلح المالكي، إشراف: أ.د. سعد بن حمدان الغامدي، ٢٤٣٠هـ - ٢٠١٠م، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية.
- ٤) النحو العربي ومحاولة تيسيره - دراسة وصفية تحليلية - أطروحة / مختار بزاوية، إشراف د. بن عبدالله الأخضر. - الجزائر: جامعة وهران ١ أحمد بن بله، طلبة الآداب قسم اللغة العربية و، ٢٠١٦ - ٢٠١٧.
- ٥) نظام الجملة في شعر الحماسة / علي جمعة عثمان، بإشراف: د. علي أبو المكارم، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى - كلية اللغة العربية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٦) النواسخ الحرفية دراسة تطبيقية في الربع الأول من القرآن الكريم (رسالة ماجستير) سمية عبد الرحيم عبد الله، إشراف: بابر البدوي دشين، جامعة أمدرمان الإسلامية، دار المنظومة، ١٤٢٠ - ١٩٩٩م.

Abstract:

Abstract: This study provides for the search for the positions of sentences in the Holy Qur'an, which were identified in the study of the positions of sentences in the book Al-Muharrir Al-Wajeez by Ibn Attia Al-Andalusi. I took my studies in the Holy Qur'an, for the Qur'an represents a foundation stone and a strong foundation upon which the Arabic grammar is based. Hence, we find that fear for the Holy Qur'an, and its protection from distortion on the tongues of non-Arabs, was the reason for setting its rules, and the topic was devoted to the study of the sentence because it is considered racist. Because grammar, in general, is concerned with the study of the sentence, not the word, and I took the brief Al-Muharrir Al-Wajeez as a witness because Ibn Attia was interested in all sciences, most of which were grammar, as he did not come out with. A liberation is a form of intellectual work, and it preoccupies the mind. Therefore, looking at the positions of the structures or parts of the Quranic systems was his concern, so it is not a crime to memorize the positions of the sentences by describing them. as a major component. The methodological map consists of three chapters, the conclusion and the previous one is a preface, in which came the definition of the sentence,

Abstract

linguistically and idiomatically, and the definition of the author and the writer. And the first chapter was limited to the sites of the lifting in the sentences, according to what came in the brief Al-Muharrir Al-Wajeez, so it consisted of four sections, the first is the sentence of the beginning and the news, the second is the sentence of the news of that and the third is a participle sentence and the fourth is a sympathetic sentence. Then the second chapter discussed the sites of the monument in the brief Al-Muharrir Al-Wajeez, and it consisted of four sections, one of which dealt with the transcribers. The second is the effect of the sentence and the last one dealt with the disciples. The third chapter contains the possibility of the position of the sentence, and it consists of two requirements, the first being the possibility of lifting and the second being the possibility of accusative in the sentence. The most prominent results reached by the researcher are: Ibn Attia was not a transmitter in the syntax of sentences, but rather he was discussing and criticizing opinions. He criticizes its criticism if he does not agree with them, proves its weakness and anomalies, and adds his opinion because of its strength and health, so he had a clear personality in what he transmits or comments. The most important thing that distinguished Ibn Attia al-Ansaaf, as it seems clear that he was not intolerant of his doctrine, from a religious

Abstract

point of view, as well as from a grammatical point of view, even though he was following in the footsteps of his exposes vary in their probability according to the meaning of the verb, if there is more than one meaning, and the verb by Ibn Attiya mentions the verb according to the meaning of the verb before the sentence, and we show this in more than one place in my study.